العدد
3
2018

مجلة دراسات البيان

مجلة نصف سنوية محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

- التعليم الجامعي الأهلي في العراق: دراسة تحليلية
- أفكار مقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق
- المعايير المهنية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية تجاه الأداء الحكومي
- البعد الطائفي والأيديولوجي في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
- السياسة الخارجية العُمانية ومواقفها الحيادية الإقليمية
- Peace Building Through Urban Planning In Post-Conflict Setting: A Focus On The Case Of Iraq

ISSN 2414-7508

مجلة
دراسات البيان

العدد (٣) ٢٠١٨ مجلة نصف سنوية محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير	سكرتير التحرير
أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى	م.د.عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي ــ العراق
أ.د. عبد الحسين غانم صخي ــ العراق
أ.د. ضياء حسن الحسني ــ العراق
أ.د. شروق كاظم سلمان ــ العراق
أ.د. رياض خليل ابراهيم ــ العراق
أ.م.د. سمير عبد الواحد ياسين ــ العراق
أ.م.د.نصر الدين الشيخ محمد يوهني ــ الجزائر
د. سامر سعدون العامري ــ العراق
د. نادية محمد جواد ــ العراق
د. علي طاهر الحمود ــ العراق

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس ــ المملكة المتحدة
البروفيسور رافد الخضار ــ المملكة المتحدة
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني ــ العراق
أ.د. صالح مهدي الحسناوي ــ العراق
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي ــ العراق
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله ــ العراق
أ.د. مظهر محمد صالح ــ العراق
أ.م.د. خالد حنتوش ساجت ــ العراق
د. جين مون ــ المملكة المتحدة
د. جعفر باقر الدجيلي ــ العراق
د. جلال عبد الجبار ــ المملكة المتحدة
د. عبد الجبار محمود فتاح ــ العراق

محرر اللغة العربية / م.م. زياد طارق شولي

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

المراسلات

ترسل الموضوعات والبحوث إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق – بغداد – مكتب بريد الجادرية ٢٢٦٨

أو على البريد الإلكتروني:

info@bayancenter.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢١٠٦ لسنة ٢٠١٥

ISSN 2414-7508

رقم الاجازة حسب الامر الجامعي الصادر من جامعة بابل ٩٢٩٩ في ٦ /٤ /٢٠١٦

سعر النسخة الواحدة ٤ دولارات امريكية او مايعادلها

شروط النشر:

- يجب أن يكون البحث سليماً خالياً من الأغلاط اللغوية والنحوية، واستخدام المصطلحات المشهورة، والمقرّة في المجاميع العربية، ويستحسن ما يقابله باللغة الإنجليزية في البحوث المكتوبة باللغة العربية.
- يرفق بالبحث ملخص بالمحتوى (باللغة العربية واللغة الإنجليزية) على ألاَّ يزيد عدد كلماته على (١٠٠) كلمة أو صفحة واحدة، مطبوع (بحجم ١٦ ملم) على ورق A4.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الألفاظ أو الكلمات بما يتلاءَم مع أسلوبها في النشر، مع مراعاة المحافظة على الفكرة الأصلية دون المساس بها.
- تحتفظ هيئة التحرير في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية وغير ملزمة برد البحوث إلى أصحابها سواء نشر البحث أم لم ينشر.
- يعد البحث مقبولاً للنشر ويزود الباحث بقرار هيئة التحرير بقبوله بعد عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى أصالته، وجودته، وقيمة نتائجه، وصلاحيته للنشر.
- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
- يشترط في البحث ألاَّ يكون قد قُدِّم للنشر في أية مجلة أخرى، سواءٌ تم نشره أمْ لم يتم.
- تُقدَّمُ البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية، على وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث إلى رئيس التحرير، وذلك من طريق البريد الإلكتروني.
- تُرقَّم العناوين الأساسية في النص بأرقام أساسية: أولاً، ثانياً، ثالثاً،..... وترقم العناوين الفرعية بأرقام فرعية ١،٢،٣... ،.
- تُكتَب الحواشي بنحوٍ متسلسل على وفقْ شروط برنامج «Microsoft Word» في أسفل كل صفحة.
- يجب ألاَّ تقلَ عدد الكلمات في البحوث المرسلة إلى المجلة عن (٣٠٠٠) كلمة، بما فيها المستخلصات، والجداول، والمراجع.
- ترتّب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب اسم المؤلف في نهاية البحث.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو مايشابهها فإنه يتم أخذها بالماسح الضوئي (scanner) وإرفاقها بالملف الإلكتروني.
- تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

المحتويات

الافتتاحية	٧
التعليم الجامعي الأهلي في العراق: دراسة تحليلية	٩
أ.د. عبد الحسين غانم – رواء أبو الشون – أ.م.د سوسن جواد	
أفكار مقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق	٥٥
أ.د. كريم سالم حسين الغالبي	
المعايير المهنية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية تجاه الأداء الحكومي	٧٥
م.د. شيركو جبار محمد	
البعد الطائفي والأيديولوجي في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط	١٠٥
حسين لعريض	
السياسة الخارجية العُمانية ومواقفها الحيادية الإقليمية	١٢٣
م.م. أيمن عبد الكريم حسين	
Peace Building Through Urban Planning In Post-Conflict Setting: A Focus On The Case Of Iraq	176
Ayoob Khaleel Allahwerdy	

الافتتاحية

تتّجه الدراسات والبحوث في عالم اليوم نحو موضوعات تمسّ قضايا عملية بعينها، بعيداً عن الإسهاب في التنظير الأكاديمي شديد النخبوية، الذي يهمّ فئات محددة في الوسط العلمي. وإذ يصدر مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد الثالث من مجلة دراسات البيان، يؤكد التزامه بأن تكون نتاجاته العلمية، ومخرجاته متوافقة والمنهج العلمي الرصين، وفي الوقت عينه قريبة من متطلبات المجتمع، وحاجاته الأساسية، ومشكلاته التي تنتظر الحل.

وتقدّم مجلة دراسات البيان في هذا العدد جملةً من البحوث التي استوحاها كاتبوها من عمق القضايا التي يعيشها العراق بعد انفتاحه على العالم، ضمن نظامه الديمقراطي الحرّ، وفضاء العولمة التي وافرت فرصاً بقدر ما شكلّت تحدياً على الصعد السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

في البحث الأول كان التعليم الجامعي الأهلي موضوعاً للدراسة، ومع أن الدستور العراقي الدائم تعهّد بضمان التعليم المجاني، بيد أنه لم يمانع تقدمَ القطاع الخاص بالمنافسة على التعليم والبحث العلمي؛ وبذلك بات لزاماً بحث الجدوى والجودة، فضلاً عن البيئة اللازمة لنمو التعليم الأهلي بما يتوافق وحاجات المجتمع وقابلياته.

وكان تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ عاملاً أساسياً في البحث عن هوية اقتصادية جديدة للبلاد بعدما عاشت ضمن نظام اشتراكي ريعي أوامري، ليكون اقتصاداً رأسمالياً ليبرالياً يعتمد السوق المفتوحة، وكانت البطالة إحدى المشكلات الأساسية لهذا الانتقال من هوية اقتصادية إلى أخرى، وكل هذه القضايا بحثتها دراسة أخرى تقدمها المجلة ضمن هذا العدد.

ويبدو أن فضاء الحرية هو المنجز الأهم ضمن ما أُنجِز ورُسّخ سياسياً وقانونياً ضمن النظام الديمقراطي بعد العام ٢٠٠٣، لكنّ تعامل المجتمع والقوى والأحزاب والمؤسسات الإعلامية التابعة لها تباين بحسب الظروف والضغوط، إذ ركزت دراسة في مظانّ هذا العدد على المعايير المهنية الإعلامية للبرامج الحوارية لدى بعض القنوات الفضائية.

وفي دراستين أخريين عمد باحثان إلى الكشف عن الظروف المحيطة بالعراق، وتجارب الدول الإقليمية سياسياً، فإحدى الدراستين اهتمت بالبعد الطائفي والأيديولوجي في الحرب الباردة الجديدة بمنطقة الشرق الأوسط، وما يمكن للعراق رصده والتفاعل معه والتخطيط من أجله للحفاظ على مصالحه ومكانته. وفي الدراسة الأخرى اهتمّ الباحث بالسياسة الخارجية العُمانية، من حيث اتخاذها مبدأ الحياد في القضايا الإقليمية، وهو مبدأ قد يفيد السياسية الخارجية العراقية الإقليمية لما لمواقفه من تعقيد على الصعيد الداخلي على وجه الخصوص.

وإذ يعد العراق من المجتمعات الخارجة مؤخراً من النزاع، فهو بحاجة لدراسة قضاياه وإدارته وبنائه من أجل ديمومته؛ وهنا تتداخل مختلف الاختصاصات الإنسانية والطبيعية في التخطيط لبناء السلام، إذ تناوله أحد الباحثين من زاوية التخطيط الحضري لدراسة الحالة العراقية.

وفي الوقت الذي يتشرّف مركز البيان للدراسات والتخطيط بتقديم هذه الباقة من الدراسات العلمية المائزة، يتطلع إلى مزيد من مشاركات الباحثين في مختلف الحقول الأكاديمية لرفد المكتبة العراقية بمزيد من النتاجات العلمية التي تساعد في النموّ الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي للعراق وأهله.

هيئة التحرير

التعليم الجامعي الأهلي في العراق: دراسة تحليلية

أ.د. عبد الحسين غانم صخي * – رواء أبو الشون عبد علي **
– أ.م.د سوسن جواد حسين ***

المستخلص

تكمن مشكلة هذا البحث في عدم وجود مؤشرات أو إحصائيات معتمدة لبيان الاتجاهات التي يسير عليها التعليم الجامعي الأهلي، ليس من حيث حجم القبول في ضوء التخصصات، ولا على أساس الأقسام والمحافظات، أو تكاليف الدراسة، أو حتى حسب الجامعات في الأقسام.

ولهذا فإن أهمية هذا البحث تعدُّ في كونه البحث الأول من نوعه الذي يجيب عن التساؤل المطروح: التعليم الجامعي الأهلي إلى أين؟

لقد اعتمدت منهجية البحث الحالي على جمع البيانات من المصادر المتيسرة في أدلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاصة بجامعات وكليات التعليم الجامعي الأهلي والخاصة بتقديم الطلبة، حيث تحتوي هذه الأدلة على اسم الجامعة، والكليات، والأقسام المفتوحة للدراسات الصباحية والمسائية، وكلفة الدراسة في كل اختصاص، فضلاً عن أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات والأقسام في الدراستين الصباحية والمسائية.

وقد اعتمد البحث على توزيع الطلبة على ثلاث فئات، وهي الطلبة الدارسون في التخصصات الطبية، والعلوم والهندسة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن أعداد الأقسام العلمية في التخصصات الطبية هو (١١٠) أقسام علمية، والعلوم والهندسة (٨٤) قسماً علمياً، والعلوم الإنسانية والاجتماعية (١٨٦) قسماً علمياً، حيث بلغ حجم القبول في التخصصات الإنسانية (٢٨,٥٢٠)، وكان أعلى قسم في حجم القبول هو القانون إذ بلغ (١٠١٣٧) طالباً وطالبة.

وإن حجم القبول في التخصصات الطبية بلغ (١٥,٥٢٦) طالباً وطالبة؛ إذ كان أعلى قسم في حجم القبول هو للتحليلات المرضية حيث بلغ (٧,٤٦٢). وقد بلغ حجم القبول في التخصصات الهندسية (٨,٦٧٤) فكان أعلى قسم في حجم القبول لقسم هندسة الحاسبات بلغ (٥,٨٢١) طالباً وطالبة.

حدد البحث كثيراً من المؤشرات التي تحدد اتجاهات التعليم الجامعي الأهلي في العراق في ضوء خطة القبول لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨. حيث بلغ عدد الجامعات والكليات الأهلية (٥٨)، وكان حجم القبول فيها (٥٢٧٢٠) طالباً وطالبة وهو يشكل (٤١,٣٥٪) من حجم القبول في الجامعات

> إن أهميـــة هـــذا البحث تعدُّ في كونه البحث الأول من نوعه الذي يجيب عن التســـاؤل المطروح: التعليم الجامعي الأهلي إلى أين؟

* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– ** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – *** الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الإدارة الرصافة.

الحكومية، وقد تراوح عدد الجامعات والكليات الأهلية في المحافظات من (٢٧) جامعة وكلية في بغداد، إلى عدم وجود كلية كما في محافظة الديوانية.

وضع البحث خطة استراتيجية لتحديد عدد الجامعات والكليات في كل محافظة، وحجم القبول بالمقارنة مع الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية، وكذلك التخصصات ونظام الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية.

الكلمات الرئيسة: التعليم الأهلي، التخصصات الطبية، العلوم الهندسية، العلوم الإنسانية والاجتماعية.

”
وضع البحث خطة استراتيجية لتحديد عدد الجامعات والكليات في كل محافظة، وحجم القبول بالمقارنة مع الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية، وكذلك التخصصات ونظام الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية.
“

Abstract

The problem of this research is in the lack of reliable indicators or statistics to show the directions of the private higher education, not in terms the size of admission according to the specializations, nor the basis of departments and governates or even in the cost of study.

Therefore, this research aims to answer the main following question " The Private Higher Education to where?"

The current research methodology was based on the data collection from sources available in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, that related to the faculties of private higher education and the admission of the students. This guidebook contains the name of the university, colleges and departments for morning and evening studies as well as the cost of study in each discipline. Furthermore, it contains the number of admited students to the colleges and departments in the morning and evening studies.

"This research aims to answer the main following question " The Private Higher Education to where?"

The research was distributed the students into three categories: students in medical specialties, sciences and engineering, and human and social sciences.

The study found that the number of scientific departments in medical specialties are (110) departments, sciences and engineering (84) departments and humanities and social sciences (186) departments.

The size of admission in humanitarian specialties was (28,520) and the highest department in admission size was for the law at rate (10137) students. the size of admission in medical specialties were (15,526) students, the highest department was for the Pathological analyzes at rate (7.462). The number of admission in the engineering specialties reached (8.674), the highest department was for the Computer Engineering at rate (5,821) students.

The research identified many indicators that determine the directions of the private higher education in Iraq according to the admission plan for 2017-2018. The number of universities and colleges was 58, and the number of admission was 52720 students, which constitutes 41.35% from the admission of public universities.

The number of universities and colleges in the governorates ranged from (27) universities and colleges in Baghdad to the absence of college as in the Al-Qadisiyah governorate.

A strategic plan is developed in this research to determine the number of departments and colleges in each governorate and the size of admission compared to students accepted in public universities as well as specializations and the system of study in private universities and colleges.

المقدمة (Introduction)

إن أساس التعليم في تأريخ الأمم والحضارات كان تعليماً أهلياً، وقد استمرّ على هذه الحال لحين ظهور ما يسمى بـ(التعليم النظامي)، وبعد أن قطع التعليم النظامي شوطاً من التقدم تحوّل إلى مراحل تعليمية من رياض الأطفال، والتمهيدي، والابتدائي، والإعدادي حيث أطلق على هذه المراحل الدراسية بـ(التعليم العام)، ثم ظهر ما يسمى التعليم العالي الذي يمتد من الدبلوم الفني إلى الدكتوراه وما بعدها. وفي الغالب يكون التعليم العام النظامي تحت إشراف الدولة والمؤسسات التربوية وعادة يكون التعليم ممول من الحكومات بنحوٍ كامل أو جزئي.

ولغرض تخفيف الضغط على المؤسسات الحكومية والتوجه نحو التعليم الخاص الذي يوفر أجواءً على حسب احتياجات الطلبة، أو الذي يقدم أنماطاً من مستويات عالية في الجودة لبعض الفئات الاجتماعية ظهرت الحاجة إلى التعليم الأهلي وفي جميع المراحل.

> ظهرت الحاجة إلى التعليم الأهلي وفي جميع المراحل، لتخفيف الضغط على المؤسسات الحكومية، وتوفير اجواء مناسبة حسب احتياجات الطلبة.

والذي يهم في هذا البحث هو التعليم الجامعي الأهلي في العراق الذي يرجع في قدمه إلى الستينيات من القرن الماضي بتأسيس الجامعة المستنصرية، ثم بعد ذلك صدور قانون رقم (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ الخاص بتأسيس الكليات الأهلية، ثم صدور قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، وأخيراً صدور قانون التعليم العالي الأهلي رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٦.

لقد كانت السنة الدراسية ١٩٨٧-١٩٨٨ بداية لتأسيس ثلاث كليات أهلية جامعة، بعدها في السنوات الدراسية ١٩٩٠-١٩٩٦ افتُتِحت ستُ كليات جامعة ولغاية سنة ٢٠١٨ أصبح عدد الجامعات (٥٨) جامعة وكلية أهلية، وكما في الجدول رقم (١) الذي يحدد عدد الجامعات وحسب سنوات التأسيس.

جدول رقم (١) أعداد الكليات الجامعة المستحدثة حسب سنوات الدراسية

ت	سنة التأسيس	عدد الكليات الجامعة المستحدثة
١	١٩٨٧-١٩٨٨	٣
٢	١٩٨٩-١٩٩٦	٦
٣	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٧
٤	٢٠٠٦-٢٠١٠	١١
٥	٢٠١١-٢٠١٤	١٩
٦	٢٠١٥-٢٠١٨	١٢
	المجموع	**٥٨**

إن نظرة يسيرة على إعداد الكليات الجامعة الأهلية سندرك منها عدم وجود خطة محددة أو سياسة ترسم آلية الاستحداث، وحجم القبول في التعليم الجامعي الأهلي، مع تحديد نسبة القبول في التعليم الجامعي الأهلي لما يخصُّ حجم القبول في الجامعات الحكومية وكذلك التخصصات العلمية والأقسام في الجامعات والكليات الأهلية وكما في الجدول رقم (٢) الذي يوضح هذه النسبة.

جدول (٢) نسبة أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي في ضوء أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الحكومي وحسب السنوات الدراسية

ت	السنة الدراسية	أعداد المقبولين (حكومي)	إعداد المقبولين (أهلي)	نسبة القبول الأهلي إلى القبول المركزي ٪
١	٢٠٠٩-٢٠١٠	١٠٣١٦١	٢٠١٧٨	١٩,٥٥
٢	٢٠١٠-٢٠١١	٢٥٦٢٦٩	٢٧٦١٤	١٠,٧٧
٣	٢٠١١-٢٠١٢	١٠٧٥٣١	٢٥٦٨٨	٢٣,٨٨

٤	٢٠١٢-٢٠١٣	١٥١٤٨٣	٣٤٦٥١	٢٢,٨٧
٥	٢٠١٣-٢٠١٤	١٦٢٨٤٧	٣٦١٩٩	٢٢,٢٢
٦	٢٠١٤-٢٠١٥	١٢٩٠٣٤	٣٥١٢٥	٢٧,٢٢
٧	٢٠١٥-٢٠١٦	١٢٧٤٩٤	٢٠٩١٦	١٦,٤٠
٨	٢٠١٦-٢٠١٧	١٥٨٥٩٨	٣٠٠٠٠	١٨,٩١
٩	٢٠١٧-٢٠١٨	١٢٧٤٧٤	٥٢٧٢٠	٤١,٣٥
متوسط النسب				٢٢,٥٧

ولهذا فإن هذا البحث سيقدم مؤشرات تفصيلية للعديد من الإجراءات والعمليات في التعليم الأهلي التي من الممكن الاعتماد عليها لرسم المستقبل الذي يتوجه إليه التعليم الجامعي الأهلي بما يتلاءم وسياسة التعليم في العراق.

> إن غياب التخطيط أو عدم بناء الاستراتيجيات الممنهجة التي ترسم خارطة الطريق للتعليم العالي الأهلي تؤدي إلى عشوائية النتائج؛ مما يترتب عليه عدم وضوح الرؤيا في رسم سياسة المستقبل

١- مشكلة البحث (Research Problem)

يعد التعليم الجامعي العالي الأهلي الظهير الساند للتعليم العالي الحكومي، وعلى الرغم من قدم التعليم العالي الأهلي في العراق بالمقارنة مع دول الجوار أو المحيط الإقليمي، لكنه يفتقر إلى عدم وضوح الرؤى وضبابية العمل فيه. ومع تنفيذ العدد من اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي تناولت التعليم العالي في العراق بيد أن حصة التعليم العالي الأهلي من هذه الدراسات كان اليسير منها. حيث إن غياب التخطيط أو عدم بناء الاستراتيجيات الممنهجة التي ترسم خارطة الطريق للتعليم العالي الأهلي تؤدي إلى عشوائية النتائج؛ مما يترتب عليه عدم وضوح الرؤيا في رسم سياسية المستقبل أو تحديد المسار الصحيح لهذا القطاع الاستثماري الخاص؛ ولهذا فان البحث الحالي سيقوم على دراسة المعطيات المتوافرة وتحليلها، وصولاً إلى وضع مؤشرات ومعايير مستخلصة من المسيرة السابقة؛ لرسم السياسات المستقبلية للتعليم العالي الجامعي في العراق؛ وبذلك

نكون قد وظفنا حلاً للمشكلة التي تواجه التعليم الجامعي الأهلي.

٢- أهمية البحث (Research importance)

إن التعليم العام والتعليم العالي سواء الحكومي أو الأهلي النظامي وغير النظامي إن لم يستند إلى الدراسات والتخطيط السليم فسيكون سائب النتائج وغير معروف النهايات؛ ولهذا فإن رسم الاستراتيجيات المبنية على معطيات الواقع المحلي ستؤدي إلى أحكام السيطرة على المخرجات بما يتلاءم وحاجة البلد في إعداد الشرائح المتخرجة على وفق متطلبات سوق العمل.

وبسبب عدم وجود دراسات كافية في السابق عن واقع التعليم الجامعي الأهلي في العراق وغياب الاستراتيجيات التي تؤطر العمل في هذا القطاع فإن أهمية هذا البحث تكمن في كونه البحث الأول الذي تناول دراسة المعطيات المتوافرة، واستنباط المؤشرات منها؛ لتحديد الخطوات اللاحقة المستقبلية؛ لرسم سياسة التعليم الأهلي في العراق مستقبلاً.

> ان اي نظـــام للتعليم إن لم يكن يستند الى الدراســـات والتخطيط فسيكون ســـائب النتائج ومجهول النهايات .

٣- إجراءات البحث (Research procedures)

اعتمد البحث الحالي في إجراءاته على ما متوافر من أدلة تصدرها الدوائر المختلفة في الوزارة، منها: دليل الجامعات والكلية الأهلية المعترف بها في العراق، والتخصصات في كل جامعة وكلية، فضلاً عن سنة التأسيس، ومبالغ تسجيل الطلبة حسب فروع الدراسة. وهناك دليل عن أعداد الطلبة المقبولين في جامعات وكليات التعليم الجامعي الأهلي بحسب فروع الدراسة للسنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨، وللدراسات الصباحية والمسائية فضلاً عن سنة التأسيس، وكذلك أُعتُمد على بعض المصادر القليلة المتيسر في هذا المجال بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف البحث.

٥- الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث فقد اعتمد الباحثون على أسلوب تبويب البيانات، حيث وضعت غالبية البيانات المتوافرة على هيئة جداول حسب متطلبات البحث.

وفي البدء قسمنا الدراسات في الجامعات والكليات الأهلية على وفق التخصص، حيث قسمت على أساس دراسات المجموعة الطبية، والمجموعة الهندسية، والعلوم الصرفة، والمجموعة الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويوضح جدول رقم (٣) التخصصات الطبية وعدد الأقسام التي قُبِل الطلبة فيها بالجامعات والكليات الأهلية في العراق، وعند دراسة محتويات الجدول نرى أن عدد التخصصات في المجموعة الطبية قد بلغ (١٣) تخصصاً، وإن عدد الأقسام التي تدّرس هذه التخصصات قد بلغ (١١٠) أقسام علمية، وإن تخصص التحليلات المرضية يدّرس في (٣٢) جامعة، يلي ذلك طب الأسنان بواقع (٢٤) جامعة أو كلية، والصيدلة تأتي بالمرتبة الثالثة بواقع (٢١) جامعة أو كلية أهلية.

جدول (٣) يوضح التخصصات الطبية وعدد الأقسام التي قبلت الطلبة في الجامعات الأهلية العراقية

ت	التخصصات الطبية	الجامعات / الكليات	المجموع
١	طب الأسنان	٣-٩-١١-١٣-١٥-١٩-٢٣-٢٥-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣٤-٣٥-٤٠-٤٤-٤٥-٤٨-٤٩-٥٠-٥٣-٥٥-٥٦-٥٧	٢٤
٢	طب عام	٥٣	١
٣	الصيدلة	٣-٩-١٠-١١-١٥-١٩-٢٥-٢٨-٢٩-٣٠-٣٢-٣٣-٣٥-٤٠-٤٥-٤٨-٥٠-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧	٢١
٤	التحليلات المرضية	٣-٤-٩-١٢-١٣-١٤-١٥-١٩-٢١-٢٢-٢٥-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٤٠-٤٢-٤٤-٤٨-٤٩-٥٠-٥٤-٥٥-٥٧	٣٢
٥	التمريض	٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣٧-٤٠-٤٤-٤٥-٤٩-٥٠-٥١-٥٣	١٢
٦	تقنيات العلاج الطبيعي	٣	١
٧	علوم الفيزياء الطبية	١٦-٣٠	٢
٨	التخدير	١٦- ٤٤	٢

٩	تقنيات الأشعة والسونار	٢٢-٣٠-٤٤	٣
١٠	تقنيات الأجهزة الطبية	٢٣-٢٧-٢٨-٣٠-٣٥-٤٤-٤٩	٧
١١	هندسة الطب الحياتي	٢٥-٥١	٢
١٢	الفيزياء الطبية التطبيقية	٢٥-٢٧	٢
١٣	تقنيات صناعة الأسنان	٤٤	١
المجموع			١١٠

الأرقام الواردة أمام الكليات والتخصصات هي أرقام تسلسل الجامعات في دليل الجامعات والكليات الأهلية المعترف بها للعام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨).

إما في التخصصات الهندسية والعلوم الصرفة -وكما موضّح في جدول رقم (٤)- فقد بلغ عدد التخصصات الهندسية والعلوم الصرفة (١٩) تخصصاً، وإن عدد الأقسام التي تدّرس هذه التخصصات قد بلغ (٨٤) قسماً علمياً، وكان هندسة تقنيات الحاسوب يدّرس في (٢٢) قسماً علمياً وفي علوم الحاسبات (١٢) قسماً علمياً، وأخيراً الهندسة المدنية بواقع (١٠) أقسام علمية.

جدول رقم (٤) يوضح التخصصات الهندسية وعدد الأقسام التي قبلت الطلبة في الجامعات الأهلية العراقية

ت	التخصصات الهندسية	الجامعات / الكليات	المجموع
١	علوم الحاسبات	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٣-١٤-٢٠	١٢
٢	هندسة تقنيات الحاسوب	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٣-١٤-١٥-١٦-١٨-١٩-٢٠-٣٧-٣٨-٣٩-٤١-٤٢-٤٤	٢٢
٣	هندسة اتصالات الحاسوب	٢-٣	٢

٤	علوم تكنولوجيا المعلومات	٢-٣-١٨-٤٧	٤
٥	هندسة التبريد والتكييف	٣-١٢-١٣-٥١	٤
٦	الهندسة المدنية	٢-٣-١٦-٢٠-٢٨-٣٧-٤٤-٤٨-٥١-٥٤	١٠
٧	هندسة الاتصالات	٤-٢٠-٤٨	٣
٨	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٤-٤٤	٢
٩	هندسة البناء والإنشاءات	١٢-١٣-٤١	٣
١٠	هندسة النفط والغاز	٣٧-٥٦	٢
١١	هندسة العمارة	٢٨-٢٩-٣٥	٣
١٢	الهندسة الكيماوية والصناعات النفطية	٢٥	١
١٣	هندسة البناء وإدارة المشاريع	٢٨	١
١٤	هندسة الطرق والجسور	٢٨	١
١٤	تقنيات البصرية	٣٠-٤٤-٤٨	٣
١٥	هندسة المساحة	٣٠	٣
١٦	هندسة الليزر والإلكترونيات البصرية	٣١	٣
١٧	هندسة تقنية الطيران	٣٥-٤٤	٢
١٨	هندسة تكرير النفط والغاز	٣٧	١
١٩	علوم الحياة	١٦-١٩	٢
مجموع الأقسام في الكليات الأهلية			٨٤

وعند النظر إلى الجدول رقم (٥) سنراه يوضح التخصصات في الدراسات الإنسانية التي يبلغ عددها (٢٢) تخصصاً، فهذه التخصصات في الدراسات الإنسانية وتُدرّس في (١٨٦) قسماً علمياً في الجامعات والكليات الأهلية، وإن تخصص القانون يدّرس في (٣٨) جامعة وكلية أهلية، يلي ذلك تخصص الإدارة بواقع (٢٥) جامعة وكلية أهلية، وأخيراً تخصص اللغة الإنجليزية بواقع (٢١) جامعة وكلية أهلية.

جدول رقم (٥) يوضح التخصصات الإنسانية والاجتماعية في الجامعات الأهلية العراقية

ت	التخصصات الإنسانية والاجتماعية	الجامعات / الكليات	
١	الاقتصاد	٢٧-٣٣	٢
٢	العلاقات العامة	١١	١
٣	العلوم السياسية	١٢-٢٠-٢١	٣
٤	الترجمة	٤	١
٥	القانون	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٩-١١-١٣-١٤-١٥-١٦-١٨-١٩-٢١-٢٢-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٤١-٤٢-٤٤-٤٦-٤٨-٥٠-٥١-٥٢	٣٨
٦	اللغة العربية	٦-١١-١٣-١٨-١٩-٢٤-٢٦-٣١-٣٣-٣٤-٤٩-٥٢-٥٧	١٤
٧	الدراسات الإسلامية	١١-١٢-١٧-١٨-٢٢-٣١-٣٩	٧
٨	علوم القران التربية الإسلامية	١١-١٢-١٧-١٨-٢٢-٣١-٣٩	٧
٩	اللغة الإنجليزية	١-٢-٤-٥-٧-٩-١١-١٢-١٤-١٨-٢٢-٢٧٢٨-٣٠-٣٠-٣٣-٣٤	١٧
١٠	الصحافة	١١-١٢-٢١-٥٢	٤
١١	التأريخ	٤-١٨-١٩	٣

١٢	الجغرافية	٤	١
١٣	الإعلام	١٣-١٥-١٨-٢٨-٣٣-٣٥-٣٧-٤٤-٤٦-٤٧-٥١-٥٧	١٢
١٤	الإدارة	١-٢-٣-٥-٧-٨-١٣-١٨-٢٢-٢٥-٢٦-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٣-٣٦-٣٧-٣٩-٤٢-٤٤	٢١
١٥	المحاسبة	١-٣-٥-٧-٨-١٦-١٨-٢٥-٢٧-٢٨-٣٠-٣٢-٣٣-٣٥-٤٤-٤٨-٤٩-٥٠-٥١	١٩
١٦	العلوم المصرفية	٦-٧-٩-١٣-١٤-١٩-٢١-٣٠-٣٥-٤٨	١٠
١٧	علم النفس	٢٢-٤٩	٢
١٨	القرآن والحديث	٤٣-٥٢	٢
١٩	الفقه وأصوله	٤٣-٥٢	٢
٢٠	التربية الرياضية	٢٢-٢٥-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣٤-٣٥-٤٤	٩
٢١	المسرح	٢٧	١
٢٢	التربية الفنية	٢٩	١
مجموع الأقسام في الكليات الأهلية			١٨٦

ويبيّن الجدول رقم (٦) والشكل رقم (١) عدد التخصصات الطبية التي بلغت (١٣) تخصصاً علمياً، وهذه التخصصات تدرّس في (١١٠) أقسام علمية في الجامعات والكليات الأهلية. في حين كانت إعداد التخصصات الهندسية والعلوم الصرفة (١٩) تخصصاً علمياً تدّرس في (٨٤) قسماً علمياً في الجامعات والكليات الأهلية.

إما التخصصات الإنسانية والاجتماعية فقد بلغت (٢٢) تخصصاً علمياً تدرّس في (١٨٦) قسماً علمياً في الجامعات والكليات الأهلية؛ وبذلك تصبح عدد التخصصات التي تدّرس في الجامعات والكليات الأهلية (٥٤) تخصصاً علمياً، وإن عدد الأقسام التي تدرّس فيها هذه التخصصات (٣٨٠) قسماً علمياً.

جدول (٦) يوضح المجموع النهائي للتخصصات في الجامعات الأهلية العراقية

ت	التخصصات	عدد التخصصات	عدد الأقسام
١	الطبية	١٣	١١٠
٢	الهندسية والعلوم الصرفة	١٩	٨٤
٣	الإنسانية والاجتماعية	٢٢	١٨٦
المجموع		٥٤	٣٨٠

شكل رقم ١: التخصصات وعدد الأقسام في التعليم الأهلي

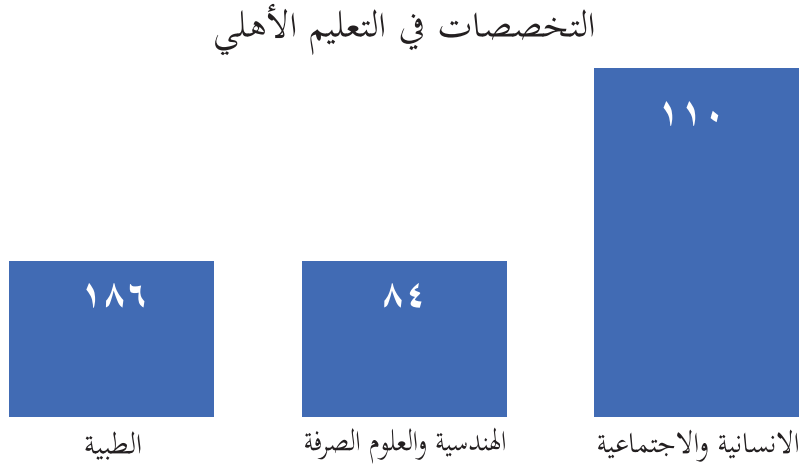

يوضّح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) أعداد الطلبة المقبولين في المجموعة الطبية للعام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨) للدراستين الصباحية والمسائية، إذ يتبيّن أن مجموع الطلبة المقبولين في الدراسة الصباحية بلغ (١٣٠٤٨) طالباً وطالبةً بنسبة ٨٢,٢١٪. إما في الدراسات المسائية فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين (٢٨٢٢) طالباً وطالبة بنسبة ١٧,٦٥٪، وإن إجمالي أعداد الطلبة المقبولين في المجموعة الطبية هو (١٥٨٧٠) طالباً وطالبة، منهم (٧٤٦٢) طالباً وطالبة في التحليلات المرضية و(٢٩٠٧) في الصيدلة، و(٦٩٧٢) في طب الأسنان وبنسب ١٠,٨٤٪، و ٠٧,٨١٪، و ٩٩,٧١٪ على التوالي.

جدول رقم (٧) إعداد الطلبة للدراسات الصباحية والمسائية للمجموعة الطبية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصصات الطبية	مجموع الطلبة المقبولين		المجموع
		الدراسات الصباحية	الدراسات المسائية	
١	طب أسنان	٢٧٩٦	-	٢٧٩٦
٢	طب عام	١٢٥	-	١٢٥
٣	تقنيات التخدير	٢٦٥	-	٢٦٥
٤	التحليلات المرضية	٥٠٥٢	٢٤١٠	٧٤٦٢
٥	تمريض	٨٦٧	-	٨٦٧
٦	صيدلة	٢٩٠٧	-	٢٩٠٧
٧	علوم الفيزياء الطبية	١٢٢	٢٦	١٤٨
٨	تقنيات الأشعة	٢١٩	٢٢	٢٤١
٩	تقنيات العلاج طبيعي	٣٣	-	٣٣
١٠	هندسة الطب حياتي	١٣٥	٣٤	١٦٩
١١	تقنيات صناعة الأسنان	٢٦	-	٢٦
١٢	الفيزياء الطبية والتطبيقية	٢٥٢	٢٥٠	٥٠٢
١٣	تقنيات الاجهزة الطبية	٢٤٩	٨٠	٣٢٩
المجموع		**١٣٠٤٨**	**٢٨٢٢**	**١٥٨٧٠**

شكل رقم (٢): أعداد الطلبة المقبولين في المجموعة الطبية

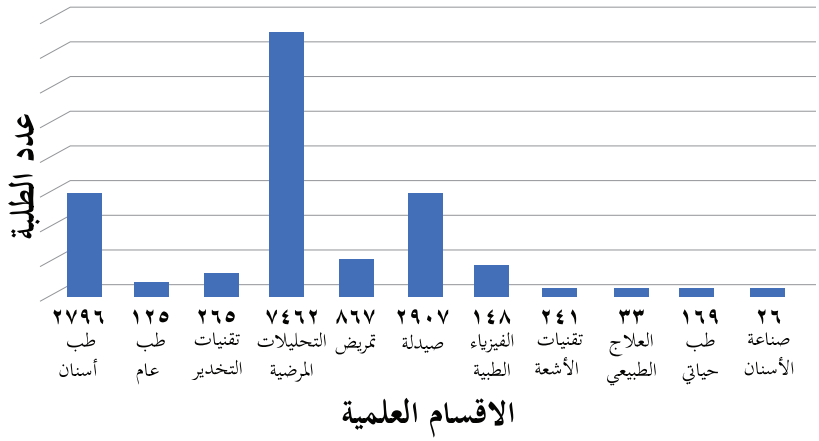

إما في الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٣) فنرى فيهما توضيحاً لأعداد الطلبة المقبولين في التخصصات الهندسية والعلوم الصرفة للعام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨) التي بلغت (٧٩٨٠) بواقع (٤٨٢٣) طالباً وطالبة في الدراسات الصباحية وبنسبة ٦٠,٠٤٪، و(٣١٥٧) طالباً وطالبة في الدراسات المسائية بنسبة ٣٩,٥٦١٪، منهم (٣٨٢٢) طالباً وطالبة في تخصص هندسة الحاسبات، و(٧٠٣) طلاب هندسة تقنيات أجهزة طبية، و(٧٣٨) طالباً وطالبة في هندسة التبريد والتكييف، وبنسبة ٤٧,٨٩٪، و٨,٨٨٪، و٩,٢٤٪ على التوالي.

جدول رقم (٨) إعداد الطلبة للدراسات الصباحية والمسائية للتخصصات الهندسية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصصات الهندسية	مجموع الطلبة المقبولين		المجموع
		الدراسات الصباحية	الدراسات المسائية	
١	الهندسة المدنية	٣٠٣	١٩٦	٤٩٩
٢	الهندسة المعمارية	٢٧	٥	٣٢
٣	هندسة النفط والغاز	٨٧	–	٨٧
٤	الهندسة الكيمياوية والصناعات النفطية	٥٢	٤١	٩٣
٥	هندسة تكرير النفط والغاز	٢٦	١٩	٤٥

٦	الهندسة الكهربائية	٧١	٦٤	١٣٥
٧	هندسة تبريد وتكييف	٣٨٠	٣٥٨	٧٣٨
٨	هندسة البناء والإنشاء	١٦٩	١٢٦	٢٩٥
٩	هندسة الطرق والجسور	٣	٢	٥
١٠	هندسة المساحة	٥	٢	٧
١١	هندسة الاتصالات	١٦٩	٨٧	٢٥٦
١٢	هندسة الطيران	١٣٦	٢٢	١٥٨
١٣	علوم الحاسبات	٤٠٥	٦٢	٤٦٧
١٤	هندسة الحاسبات	٢٠١٩	١٨٠٣	٣٨٢٢
١٥	هندسة اتصالات الحاسوب	٥٤	١٣	٦٧
١٦	علوم تكنولوجيا المعلومات	–	–	–
١٧	هندسة ليزر وإلكترونيات بصرية	١١	٢	١٣
١٨	هندسة تقنيات أجهزة طبية	٤٩٩	٢٠٤	٧٠٣
١٩	علوم الحياة	٤٠٧	١٥١	٥٥٨
المجموع		**٤٨٢٣**	**٣١٥٧**	**٧٩٨٠**

يوضح الجدول رقم (٩) أعداد الطلبة المقبولين في التخصصات الإنسانية والاجتماعية للعام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨) وفي الدراستين الصباحية والمسائية. حيث بلغ عدد الطلبة المقبولين (٢٨٥٢٠) طالباً وطالبة منهم (١٧٧٠٧) في الدراسات الصباحية وبنسبة ٦٢,٣٠٪، وفي الدراسة المسائية (١٠٨١٣) طالباً وطالبة وبنسبة ٣٧,٩٠٪. منهم (١٠١٣٧) طالباً وطالبة في القانون، و(٣٦٢٧) في الإدارة، و(٣٠٤٦) في اللغة الإنجليزية، وبنسبة ٣٥,٥٤٪، و١٢,٧١٪، و١٠,٦٨٪ على التوالي.

جدول رقم (٩) إعداد الطلبة للدراسات الصباحية والمسائية للتخصصات الإنسانية والاجتماعية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصصات الإنسانية والاجتماعية	مجموع الطلبة المقبولين		المجموع
		الدراسات الصباحية	الدراسات المسائية	
١	الإدارة	٢٢٤٩	١٣٧٨	٣٦٢٧
٢	إعلام وصحافة	٥١٣	٩٥	٦٠٨
٣	الاقتصاد	٢٣	٣١	٥٤
٤	تأريخ	١٢٥	١٩	١٤٤
٥	اللغة الإنجليزية	٢٤٩٠	٥٥٦	٣٠٤٦
٦	التربية الرياضية والفنية	٧٩٤	٦٧٠	١٤٦٤
٧	الترجمة	٩٩	–	٩٩
٨	الدراسات الإسلامية	٥١٧	٧٧٠	١٢٨٧
٩	علوم القرآن	١٠٦٥	١٦٧٥	٢٧٤٠
١٠	المالية والمصرفية	٨٨٤	٣١٠	١١٩٤
١١	جغرافية	٤٠	–	٤٠
١٢	قانون وحقوق	٥٩٣٩	٤١٩٨	١٠١٣٧
١٣	المحاسبة	٢٢٥٧	٦١٤	٢٨٧١
١٤	سياحة	٩٢	٢٢١	٣١٣
١٥	علاقات دولية	٦	٨	١٤
١٦	علوم سياسية	٨	–	٨
١٧	تقنيات الأدلة الجنائية	٥٤	٢٤	٧٨
١٨	مسرح	١٦	٣٥	٥١
١٩	اللغة العربية	٤٨٣	٧٠	٥٥٣
٢٠	الفقه	١٦	٩٠	١٠٦
٢١	الشريعة	٣٧	٤٩	٨٦
٢٢	علم النفس	–	–	–
المجموع		١٧٧٠٧	**١٠٨١٣**	**٢٨٥٢٠**

من خلال الجداول الثلاثة يتبين إن مجموع الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي (٥٢٧٢٠) طالباً وطالبة، وإن نسبة الطلبة المقبولين في الدراسات الطبية تشكل ٢٩,٤٧٪، أما في التخصصات الهندسية فقد بلغت النسبة ١٥,٧٥٪، وبلغت نسبة الطلبة المقبولين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية ٤٥,٠٩٪.

وعند دراسة الجدول رقم (١٠) الذي يوضح الأجور الدراسية في الجامعات والكليات الأهلية في الاختصاصات الطبية فإن الأجور تراوحت بين (١٤) مليون دينار في الطب العام إلى مليونين في التمريض.

جدول رقم (١٠) أجور الدراسة للتخصصات الطبية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصص	الأجور الدراسية		المتوسط
		أقل الأجور	أعلى الأجور	
١	طب الأسنان	٨٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	١٠٢٥٠٠٠٠
٢	التحليلات المرضية	٢٧٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٣٣٧٥٠٠٠
٣	تقنيات التخدير	٤٠٠٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	٤٣٨٠٠٠٠
٤	تمريض	٢٠٠٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	٣٣٨٠٠٠٠
٥	صيدلة	٨٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠
٦	طب عام	١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
٧	علاج طبيعي	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
٨	فيزياء طبية	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
٩	تقنيات الأشعة والسونار	٣٧٥٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	٤٢٥٥٠٠٠

وفي الجدول رقم (١١) هناك توضيح أجور الدراسية للمجموعة الهندسية حيث تراوحت بين (٦) ستة ملايين دينار في الهندسة المعمارية، و(٢٢٥٠) مليونين ومئتين وخمسين ألفاً في التخصصات الهندسية الأخرى.

جدول رقم (١١) أجور الدراسة للتخصصات الهندسية والعلوم الصرفة لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصص	الأجور الدراسية		المتوسط
		أقل الأجور	أعلى الأجور	
١	الهندسة المدنية	٢٥٠٠٠٠٠	٥٥٩٠٠٠٠	٤٠٤٥٠٠٠
٢	هندسة تقنيات الحاسوب	٢٥٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٣	علوم الحاسبات	١٩٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٢٥٠٠٠
٤	هندسة المعلومات	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
٥	هندسة الاتصالات	٢٩٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٤٢٢٥٠٠٠
٦	هندسة تبريد	٢٢٥٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠
٧	هندسة كهرباء	٣٠٦٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٢٨٠٠٠٠
٨	هندسة تقنيات البصريات	٢٢٥٠٠٠٠	٤٧٦٠٠٠٠	٣٥٠٥٠٠٠
٩	هندسة بناء وإنشاء	٢٢٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٣٣٧٥٠٠٠
١٠	علوم فيزياء طبية	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
١١	هندسة تقنيات الأجهزة الطبية	٣٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
١٢	هندسة نفط	٣٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠
١٣	هندسة معمارية	٤٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
١٤	هندسة طرق وجسور	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠
١٥	هندسة طيران	٤٢٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٤٣٨٠٠٠٠

إما الجدول رقم (١٢) فيوضح الأجور الدراسية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، إذ إن أعلى الأجور كانت (٤) أربعة ملايين دينار في القانون، وأقل الأجور كانت مليوناً واحداً في تخصص العلوم السياسية.

جدول رقم (١٢) أجور الدراسة للتخصصات الإنسانية والاجتماعية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨

ت	التخصص	الأجور الدراسية		المتوسط
		أقل الأجور	أعلى الأجور	
١	إدارة إعمال	١٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٢	المحاسبة	١٨٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠
٣	اللغة الإنجليزية	١٥٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠
٤	قانون	١٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٧٢٥٠٠٠
٥	مالية ومصرفية	١٩٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
٦	التأريخ	١١٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠
٧	جغرافية	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
٨	ترجمة	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
٩	اللغة العربية	١٠٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠
١٠	إعلام وصحافة	١٢٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠
١١	علوم إسلامية	١٢٥٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
١٢	علوم سياسية	١٠٠٠٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠	١٣٦٢٥٠٠
١٣	سياحة	١٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
١٤	علم النفس	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
١٥	التربية البدنية والرياضية	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
١٦	اقتصاد	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
١٧	مسرح	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

ولغرض فهم أكثر للتفاصيل في عملية توزيع الطلبة على أساس المحافظات، وكذلك توزيعهم على التخصصات الطبية والهندسية والإنسانية والاجتماعية فضلاً عن الدراسات الصباحية والمسائية، فقد أعدت الجداول من جدول رقم (١٣) الذي يوضّح الجامعات وأعداد الطلبة فيها في محافظة بغداد وحسب التخصصات والدراسات الصباحية والمسائية، وهكذا بقية الجداول للمحافظات التي فيها جامعات أهلية إلى الجدول رقم (٢٦) الذي يوضح إعداد الكليات والطلبة المقبولين فيها في محافظة واسط.

وحين الرجوع إلى الجدول رقم (١٣) والشكل رقم (٤) اللذين يوضّحان عدد الجامعات والكليات الجامعة في محافظة بغداد ونوعية التخصصات في كل جامعة ومجموع الطلبة المقبولين حسب التخصصات في الدراستين الصباحية والمسائية، وكذلك إجمالي مجموعة الطلبة المقبولين في محافظة بغداد وحدها، فقد تبيّن أن عدد الجامعات والكليات الجامعة في بغداد قد بلغ (٢٧) جامعة وكلية، وأن مجموع الأقسام فيها حسب التخصصات (٢٠٣) أقسام، وأن إعداد الطلبة المقبولين للدراسة في التخصصات الطبية (٧٢٤٦)، و(٤٥١٢) في المجموعة الهندسية، و(١٤٩٠١) في المجموعة الإنسانية والاجتماعية، وبنسبة ٢٧,١٨٪، ١٦,٩٢٪، و٥٥,٥٨٪ على التوالي.

وهكذا عند دراسة بقية الجداول حيث تأتي محافظة النجف بعد بغداد في حجم القبول وتليها محافظة كربلاء وإن أقل محافظة في حجم القبول هي محافظة صلاح الدين.

وإن الجدول الأخير في هذه الدراسة هو الجدول رقم (٢٧) الذي يوضح أعداد الجامعات وأعداد الطلبة المقبولين فيها لسنة (٢٠١٧-٢٠١٨) ونسبة القبول حسب المحافظات.

وقد تبين أن إعداد الطلبة المقبولين في محافظة بغداد قد بلغ (٢٦٦٥٩) طالباً وطالبة بنسبة ٥٠,٥٦٪، ويلي محافظة بغداد في حجم القبول محافظة النجف (٤٥٠٢)، وبنسبة ٨,٥٣٪ بعدها محافظة كربلاء (٤١٩٣)، وبنسبة ٧,٩٥٪، وأقل نسبة كانت في محافظة صلاح الدين (٣٩٤) وبنسبة ٠,٧٤٧٪.

شكل رقم (٣): أعداد الطلبة في الكليات الأهلية في محافظة بغداد

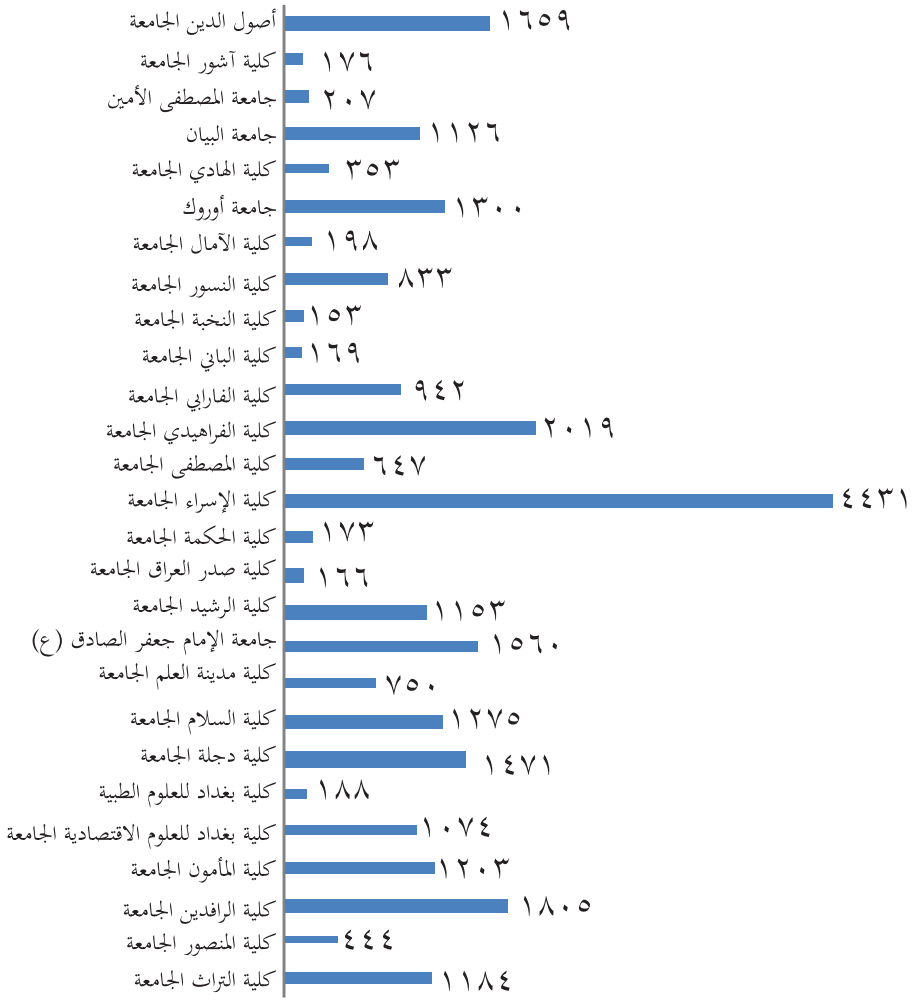

حيث كانت كلية الإسراء الجامعة تشكل أكبر كلية من حيث أعداد الطلبة المقبولين فيها بواقع (٤٤٣١) طالباً وطالبة، وتأتي كلية الفراهيدي بالمرتبة الثانية بواقع (٢٠١٩) طالباً وطالبة، وأخيراً كلية الرافدين الجامعة تأتي بالمرتبة الثالثة بواقع (١٨٠٥) طلاب وطالبات.

جدول ١٣اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – بغداد

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع	أعداد الطلبة المقبولين								المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم	الإنسانية والاجتماعية	طبية		هندسية وعلوم		الإنسانية الاجتماعية						
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	كلية التراث الجامعة	–	٢	٤	٦	–	–	١١٥	٦٦	٦٢١	٣٨٢	٧٣٦	٤٤٨	١١٨٤		
٢	كلية المنصور الجامعة	–	٥	٤	٩	–	–	٧٩	–	٣٦٥	–	٤٤٤	–	٤٤٤		
٣	كلية الرافدين الجامعة	٤	٦	٣	١٣	٥٨١	٧١	٢٨٣	١٦١	٥٤١	١٦٨	١٤٠٥	٤٠٠	١٨٠٥		
٤	كلية المأمون الجامعة	١	٤	٦	١١	١٢٥	٦٣	١٦٨	٤١	٥٥٦	٢٥٠	٨٤٩	٣٥٤	١٢٠٣		
٥	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة	–	٢	٣	٥	–	–	٢٨٦	–	٤٧٧	٣١١	٧٦٣	٣١١	١٠٧٤		
٦	كلية بغداد للعلوم الطبية	١	–	–	١	١٨٨	–	–	–	–	–	١٨٨	–	١٨٨		
٧	كلية دجلة الجامعة	٢	٥	٥	١٢	٣٩٤	٨٠	١٥٦	١١٢	٦٣١	٩٨	١١٨١	٢٩٠	١٤٧١		
٨	كلية السلام الجامعة	١	٢	٤	٧	٨٨	٤٠	٦٢	١٠٨	٤٩٨	٤٧٩	٦٤٨	٦٢٧	١٢٧٥		
٩	كلية مدينة العلم الجامعة	٢	٤	٢	٨	٢٤٧	٢٦	١٤٩	٤٥	٢٠٠	٨٣	٥٩٦	١٥٤	٧٥٠		
١٠	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	٢	٨	١٠	–	–	١٠١	١٠٣	٨٦٢	٤٩٤	٩٦٣	٥٩٧	١٥٦٠		
١١	كلية الرشيد الجامعة	٣	٢	٤	٩	٤٢١	٢٥	١٤٣	٥٧	٣٤٥	١٦٢	٩٠٩	٢٤٤	١١٥٣		
١٢	كلية صدر العراق الجامعة	١	–	٤	٥	٦٣	–	–	–	٧٠	٣٣	١٣٣	٣٣	١٦٦		

١٣	كلية الحكمة الجامعة	–	١	٣	٤	–	–	٨	٢١	٥٢	٩٢	٦٠	١١٣	١٧٣
١٤	كلية الإسراء الجامعة	٤	٨	٦	١٨	١٠٧٦	٣٤٣	٥١١	٢٨٨	١٥٢٣	٦٩٠	٣١١٠	١٣٢١	٤٤٣١
١٥	كلية المصطفى الجامعة	٢	٢	٢	٦	١٥٦	٣٤	٤١	٨٠	٢٤٤	٩٢	٤٤١	٢٠٦	٦٤٧
١٦	كلية الفراهيدي الجامعة	٣	٤	٧	١٤	٤٧٦	٢٣	٣٢١	١١٠	٧٠٣	٣٨٦	١٥٠٠	٥١٩	٢٠١٩
١٧	كلية الفارابي الجامعة	١	٦	٢	٩	٨٢	–	٣١٠	١٥١	٢٦٢	١٣٧	٦٥٤	٢٨٨	٩٤٢
١٨	كلية الباني الجامعة	–	١	٢	٣	–	–	١٠	٢٠	٨٩	٥٠	٩٩	٧٠	١٦٩
١٩	كلية النخبة الجامعة	–	٢	١	٣	–	–	١٢	٩٦	٢٢	٢٣	٣٤	١١٩	١٥٣
٢٠	كلية النسور الجامعة	١	١	٣	٥	١١٣	٨٤	٦٦	٩١	٢٨٠	١٩٩	٤٥٩	٣٧٤	٨٣٣
٢١	كلية الآمال الجامعة	–	–	٣	٣	–	–	–	–	٩١	١٠٧	٩١	١٠٧	١٩٨
٢٢	جامعة أوروك	٣	٤	٤	١١	٥٨٤	٢٤٤	٤٣	١٣	٣٤٥	٧١	٩٧٢	٣٢٨	١٣٠٠
٢٣	كلية الهادي الجامعة	٣	٢	٤	٩	١٥٨	٤١	٧٩	–	٢٨	٤٧	٢٦٥	٨٨	٣٥٣
٢٤	جامعة البيان	٤	–	٣	٧	٦٨٤	١٧	–	–	٣٣٥	٩٠	١٠١٩	١٠٧	١١٢٦
٢٥	جامعة المصطفى الأمين	–	–	٥	٥	–	–	–	–	١٢٥	٨٢	١٢٥	٨٢	٢٠٧
٢٦	كلية آشور الجامعة	٢	١	–	٣	١٦٤	٦	٥	١	–	–	١٦٩	٧	١٧٦
٢٧	أصول الدين الجامعة	٣		٤	٧	٤٤٣	١٠٦	–	–	٦٣١	٤٧٩	١٠٧٤	٥٨٥	١٦٥٩
	المجموع	٤١	٦٦	٩٦	٢٠٣	٦٠٤٣	١٢٠٣	٢٩٤٨	١٥٦٤	٩٨٩٦	٥٠٠٥	١٨٨٨٧	٧٧٧٢	٢٦٦٥٩
	المجموع العام	٢٠٣				٧٢٤٦		٤٥١٢		١٤٩٠١		٢٦٦٥٩		

جدول ١٤ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – البصرة

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع	أعداد الطلبة المقبولين							المجموع	المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم	الإنسانية والاجتماعية	طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي		مسائي	
١	كلية شط العرب الجامعة	–	١	٤	٥	–	–	١٣٨	٣٩	٤٩٢	٢٦٦	٦٣٠	٣٠٥	٩٣٥
٢	كلية العراق الجامعة	–	٤	١	٥	–	–	١١٦	٦٤	–	–	١١٦	٦٤	١٨٠
٣	كلية الكنوز الجامعة	١	١	٢	٤	١٠٩	٨٨	٧٦	١٨٨	١٦٩	١٦٠	٣٥٤	٤٣٦	٧٩٠
٤	كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الجامعة	–	١	٢	٣	–	–	٣٥	٤٣	١٥٩	٥٨	١٩٤	١٠١	٢٩٥
	المجموع	١	٧	٩	١٧	١٠٩	٨٨	٣٦٥	٣٣٤	**٨٢٠**	٤٨٤	١٢٩٤	٩٠٦	٢٢٠٠
المجموع العام					١٧	١٩٧		٦٩٩		١٣٠٤			٢٠١٤	

شكل رقم (٤) أعداد الطلبة والكليات الأهلية في محافظة البصرة ٢٠١٧-٢٠١٨

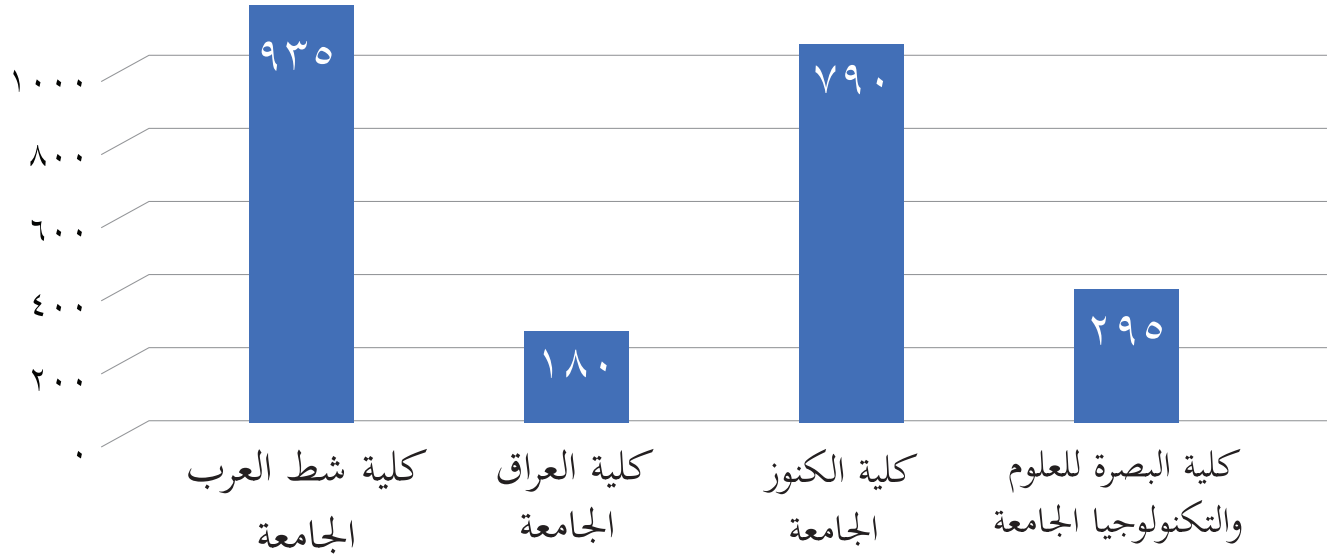

جدول ١٥ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – الأنبار

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين								المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية			هندسية وعلوم			إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	كلية المعارف الجامعة	١	٣	٤	٨	١٦٧	١٣١	١١٢	١١٩	٦٤٧	٢٨٤	٩٢٦	٥٣٤	١٤٦٠		
المجموع العام					٨	٢٩٨		٢٣١		٩٣١		١٤٦٠				

جدول ١٦ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – نينوى

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين								المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية			هندسية وعلوم			إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	كلية الحدباء الجامعة	–	٢	٥	٧	–	–	٥٤	٥٩	٩٢	٩١	١٤٦	١٥٠	٢٩٦		
٢	كلية النور الجامعة	٢	–	٤	٦	٣٣٠	١٦٧	–	–	١٣٧	٥٠	٤٦٧	٢١٧	٦٨٤		
	المجموع	٢	٢	٩	١٣	٣٣٠	١٦٧	٥٤	٥٩	٢٢٩	١٤١	٦١٣	٣٦٧	٩٨٠		
المجموع العام					١٣	٤٩٧		١١٣		٣٧٠		٩٨٠				

جدول ١٧ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – ديالى

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين							المجموع	المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم			طبية		هندسة وعلوم		إنسانية واجتماعية			
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	كلية اليرموك الجامعة	٣	٢	٢	٧	١٨٦	–	٣٠	–	١٦٢	٧٧	٣٧٨	٧٧	٤٥٥
٢	جامعة الإمام الصادق (ع)	–	–	٤	٤	–	–	–	–	٥٥	١٤٠	٥٥	١٤٠	١٩٥
٣	كلية بلاد الرافدين الجامعة	٦	٦	٦	١٨	٣٦٦	٢١	٨٩	٦٩	٣٣٥	١٥٠	٧٩٠	٢٤٠	١٠٣٠
	المجموع	٩	٨	١٢	٢٩	٥٥٢	٢١	١١٩	٦٩	٥٥٢	٣٦٧	١٢٢٣	٤٥٧	١٦٨٠
المجموع العام					٢٩	٥٧٣		١٨٨		٩١٩		١٦٨٠		

شكل رقم (٥): أعداد الطلبة والكليات الأهلية في محافظة ديالى ٢٠١٧-٢٠١٨

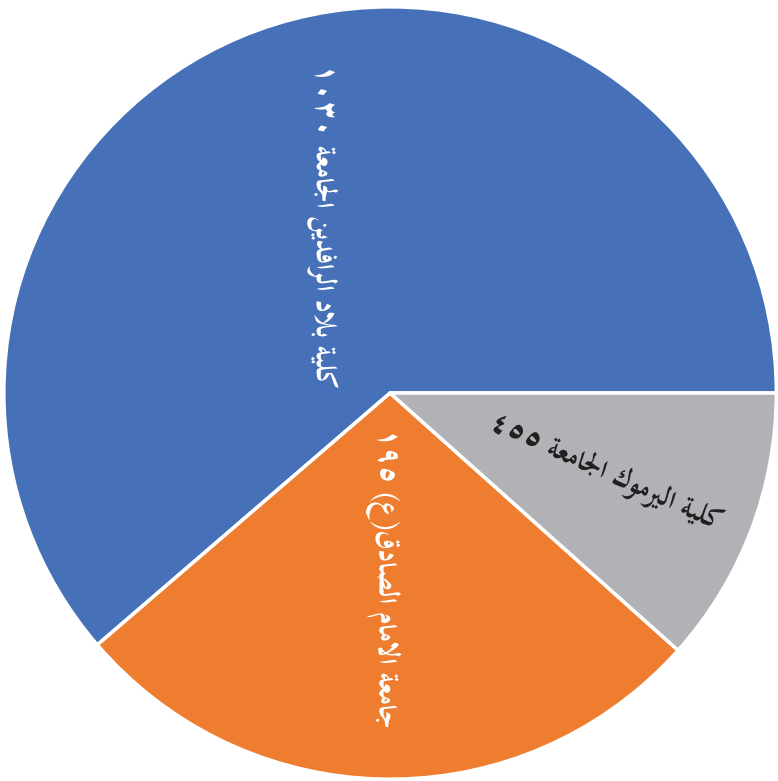

جدول ١٨ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – كربلاء

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع	المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية			
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	مسائي	
١	جامعة أهل البيت (ع)	٢	–	٨	١٠	٩٣	١٣	–	–	٤٢٣	٢٦٥	٢٧٨	٧٠١
٢	كلية الحسين (ع) الجامعة	١	٣	–	٤	٣٥	–	١٢١	٢٤	١٥٦	–	٢٤	١٨٠
٣	كلية الصفوة الجامعة	٤	٢	٤	١٠	٣٣١	٣٢	٩٧	٣٧	٦٦٧	٧٧	١٤٦	٨١٣
٤	كلية الطف الجامعة	–	١	٢	٣	–	–	٢٠	٢٢	٤٨	٨٣	١٠٥	١٥٣
٥	كلية ابن حيان الجامعة	٤	–	–	٤	٦٥٣	–	–	–	٦٥٣	–	–	٦٥٣
٦	جامعة وارث الأنبياء	١	٣	٣	٤	١٦٢	–	٣٨٧	٢١	١٠٢٥	١٥٠	١٧١	١١٩٦
٧	جامعة العميد	٣	–	–	٣	٤٩٧	–	–	–	٤٩٧	–	–	٤٩٧
	المجموع	١٥	٩	١٧	٣٨	١٨٦٧	٤٥	٦٢٥	١٠٤	٣٤٦٩	٥٧٥	٧٢٤	٤١٩٣
المجموع العام		٣٨				١٩١٢		٧٢٩		١٦١٠		٤١٩٣	

شكل رقم (٦): أعداد الطلبة والكليات الاهلية في محافظة كربلاء ٢٠١٧-٢٠١٨

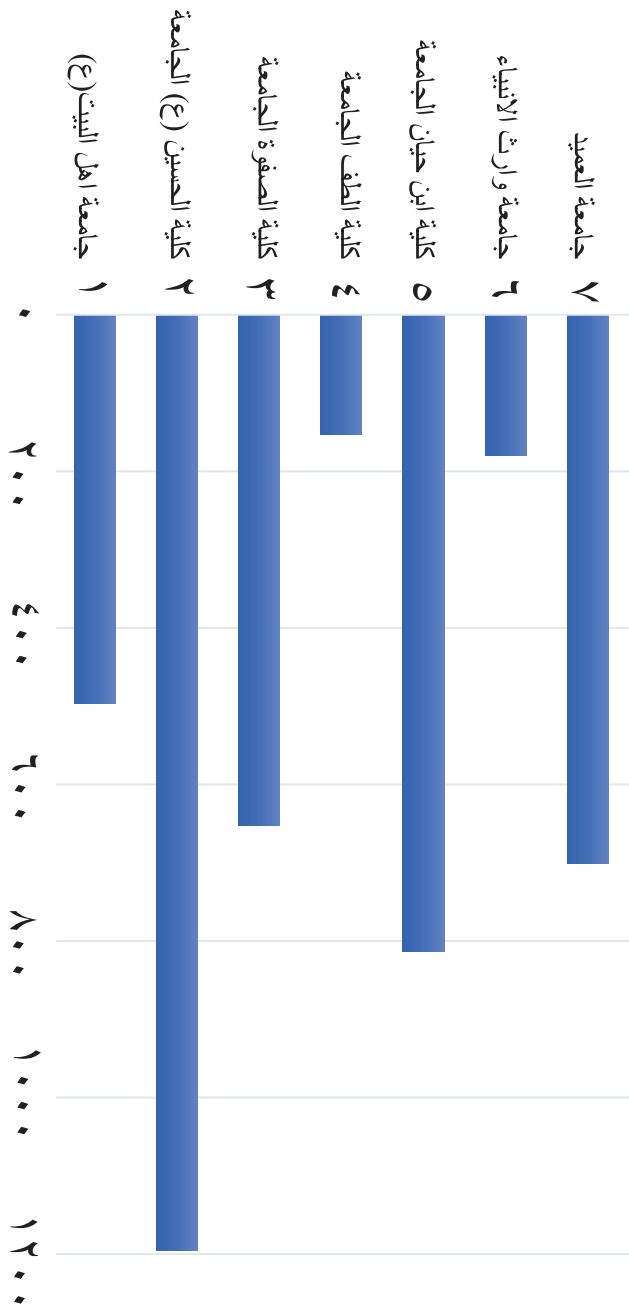

جدول ١٩ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – النجف

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع	المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية			
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	مسائي	
١	الكلية الإسلامية الجامعة	١	٣	٦	١٠	١٩١	٦٧	١٠٦	١٨١	٩٩٩	٨٩٣	١٠٦١	٢٣٥٧
٢	كلية الكفيل الجامعة	٣	١	٤	٨	٥٦٠	١٧٨	٨١	٣٨	٢٢٤	٢٦٧	٤٨٣	١٣٤٨
٣	كلية الشيخ الطوسي	١	–	٣	٤	١٢١	٢٥	–	–	٦٠	١٠١	١٢٦	٣٠٧
٤	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	١	٣	٤	–	–	٢٤	٣١	٢١١	٣٥	٦٦	٣٠١
٥	كلية الفقه الجامعة	–	–	٢	٢	–	–	–	–	٧	١٨٢	١٨٢	١٨٩
	المجموع	٥	٥	١٨	٢٨	٨٧٢	٢٠٣	٢١١	٢٥٠	١٥٠١	١٤٦٥	١٩١٨	٤٥٠٢
	المجموع العام	٢٨				١٠٧٥		٤٦١		٢٩٦٦		٤٥٠٢	

جدول ٢٠ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – كركوك

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	١	٣	٤	–	–	٢١	٩٢	٣٥	٧٠	٥٦	١٦٢	٢١٨
٢	كلية القلم الجامعة	٢	٢	٦	١٠	١٥٦	٣٣	٢٩	٣٣	١٣٧	٩٩	٣٢٢	١٦٥	٤٨٧
٣	كلية كتاب الجامعة	٦	٥	٧	١٨	٦٣٥	٤٣	٦٨	٣١	١٥٧	١٠٢	٨٦٠	١٧٦	١٠٣٦
	المجموع	٨	٨	١٦	٣٢	٧٩١	٧٦	١١٨	١٥٦	٣٢٩	٢٧١	١٢٣٨	٥٠٣	١٧٤١
المجموع العام		٣٢				٩٠٣		٣٧٥		٨٣٣		١٧٤١		

جدول ٢١ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – ذي قار

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع	أعداد الطلبة المقبولين							المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم	الإنسانية والاجتماعية	طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية					
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي		صباحي	مسائي	
١	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	١	٣	٤	–	–	٤٦	٨٤	١٤٠	١٧٩		١٨٦	٢٦٣	٤٤٩
٢	كلية المزايا الجامعة	٢	٢	٧	١١	٢١٨	١٠٥	٥٠	٨٦	٢٥٣	٢٩٥		٥٢١	٤٨٦	١٠٠٧
٣	الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا	٣	–	–	٣	١٨	–	–	–	–	–		١٨	–	١٨
٤	جامعة العين	٢	١	–	٣	٢٧٧	–	٣٦	–	–	–		٣١٣	–	٣١٣
	المجموع	٧	٤	١٠	٢١	٥١٣	١٠٥	١٣٢	١٧٠	٣٩٣	٤٧٤		١٠٣٨	٧٤٩	١٧٨٧
	المجموع العام	٢١				٦١٨		٣٠٢		٨٦٧			١٧٨٧		

جدول ٢٢ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – صلاح الدين

ت	اسم الجامعة	التخصصات		المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
		طبية	هندسية والعلوم		صباحي	مسائي	طبية صباحي	طبية مسائي	هندسية وعلوم صباحي	هندسية وعلوم مسائي		إنسانية واجتماعية صباحي	إنسانية واجتماعية مسائي	
١	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	٦	٦	–	–	–	–	٨٩	٢٢١	٢٢١	٨٩	٢٢١	٣١٠
٢	كلية الإمام الجامعة	–	٣	٣	–	–	–	–	–	٨٤	٨٤	–	٨٤	٨٤
	المجموع	–	٩	٩	–	–	–	–	٨٩	٣٠٥	٣٠٥	٨٩	٣٠٥	٣٩٤
المجموع العام		٩			–		–		٣٩٤		٣٩٤			٣٩٤

جدول ٢٣ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – المثنى

ت	اسم الجامعة	التخصصات		المجموع	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
		طبية	هندسية والعلوم	الإنسانية والاجتماعية	طبية				هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية		
					صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	١	٣	٤	–	–	١٨	٣	٣٧٨	١٧٤	٣٩٦	١٧٧	٥٧٣
المجموع العام		٤			–		٢١		٥٥٢		٥٧٣		

جدول ٢٤ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – ميسان

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)	–	٢	٥	٧	–	–	٦٩	١٠٠	٣٥٣	٢٥٢	٤٢٢	٣٥٢	٧٧٤
٢	كلية المنارة للعلوم الطبية	٣	–	١	٤	٥١٣	٥٤	–	–	٥٤	٢٤	٥٦٧	٧٨	٦٤٥
	المجموع	٣	٢	٦	١١	٥١٣	٥٤	٦٩	١٠٠	٤٠٧	٢٧٦	٩٨٩	٤٣٠	١٤١٩
المجموع العام		١١				٥٦٧		١٦٩		٦٨٣		١٤١٩		

جدول ٢٥ اسم الجامعة حسب المحافظة وأعداد الطلبة – بابل

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم	الإنسانية والاجتماعية	طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	
١	كلية المستقبل الجامعة	٤	٥	٤	١٣	٦٢٢	٣٤٤	٣٣٩	٢٧٤	٥٦٢	٣٨٢	١٥٢٣	١٠٠٠	٢٥٢٣
٢	كلية الحلة الجامعة	٥	–	٦	١١	٤٤٧	٢٥١	٨٦	٢٧	٤٥٠	٣٠١	٩٨٣	٥٧٩	١٥٦٢
	المجموع	٩	٥	١٠	٢٤	١٠٦٩	٥٩٥	٤٢٥	٣٠١	١٠١٢	٦٣٨	٢٥٠٦	١٥٧٩	٤٠٨٥
المجموع العام		٢٤				١٦٦٤		٧٢٦		١٦٥٠		٤٠٨٥		

جدول ٢٦ اسم الجامعة حسب المحافظة وإعداد الطلبة – واسط

ت	اسم الجامعة	التخصصات			المجموع الإنسانية والاجتماعية	أعداد الطلبة المقبولين						المجموع		المجموع الكلي
			طبية	هندسية والعلوم		طبية		هندسية وعلوم		إنسانية واجتماعية				
						صباحي	مسائي	صباحي	مسائي	صباحي	مسائي		مسائي	
١	كلية الكوت الجامعة	١	١	٤	٦	١٣٤	١٢٣	١١	٢	٣٣١	٢٩٥	٤٧٦	٤٢٠	٨٩٦
	المجموع العام	٦				٢٥٧		١٣		٦٢٦		٨٩٦		

جدول رقم (٢٧) يوضح أعداد الجامعات والكليات حسب المحافظات وإعداد الطلبة المقبولين فيها لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨ ونسبة أعداد الطلبة المقبولين في كل محافظة

ت	المحافظة	عدد الكليات الأهلية	الأقسام	أعداد الطلبة	النسبة المئوية
١	بغداد	٢٧	كلية التراث – المنصور – كلية لرافدين – كلية المأمون – كلية بغداد الاقتصادية – كلية بغداد للعلوم الطبية – كلية دجلة – كلية السلام – كلية مدينة العلم – كلية الإمام جعفر الصادق – كلية الرشيد – كلية صدر العراق – كلية الحكمة – كلية الإسراء – كلية المصطفى – كلية الفراهيدي – كلية الفارابي – كلية الباني – كلية النخبة – كلية النسور – كلية الآمال – كلية أوروك – كلية الهادي – جامعة البيان – المصطفى الأمين — أشور – أصول الدين	٢٢٦٥٩	٥٠,٥٦ ٪
٢	البصرة	٤	كلية شط العرب – كلية العراق الجامعة – كلية الكنوز الجامعة – كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا	٢٠١٤	٣,٨٢ ٪
٣	الموصل	٢	كلية الحدباء – كلية النور	٩٨٠	١٠٨٥ ٪
٤	صلاح الدين	٢	كلية الإمام جعفر الصادق – كلية الإمام الجامعة (بلد)	٣٩٤	٠,٧٤٧٪
٥	كركوك	٢	كلية الإمام جعفر الصادق – كلية القلم – كلية الكتاب	١٧٤١	٣,٣٠٪
٦	الأنبار	١	كلية المعارف	١٤٦٠	٢٠٧٦٪

٧	ديالى	٣	كلية اليرموك – كلية الإمام جعفر الصادق – كلية بلاد الرافدين	١٦٨٠	٣,١٨٪
٨	بابل	٢	كلية المستقبل – كلية الحلة الجامعة	٤٠٨٥	٧,٧٤٪
٩	كربلاء	٧	كلية أهل البيت – كلية الحسين (ع) – كلية الصفوة – كلية الطف – كلية ابن حيان – كلية وارث الأنبياء – كلية العميد	٤١٩٣	٧,٩٥٪
١٠	النجف	٥	الكلية الإسلامية الجامعة – كلية الكفيل – كلية الشيخ الطوسي – كلية الإمام جعفر الصادق – كلية الفقه	٤٥٠٢	٨,٥٣٪
١١	الديوانية	/	/	/	/
١٢	المثنى	١	كلية الإمام جعفر الصادق	٥٧٣	١,٠٨٪
١٣	واسط	١	كلية الكوت الجامعة	٨٩٦	١,٦٩٪
١٤	ذي قار	٤	كلية الإمام جعفر الصادق – كلية المزايا – كلية الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا – كلية جامعة الصين	١٧٨٧	٣,٣٨٪
١٥	ميسان	٢	كلية الإمام جعفر الصادق – كلية المنار للعلوم الطبية	١٤١٩	٢,٦٩٪
المجموع الكلي				٥٢٧٢٠	

الاستنتاجات

١. يمتد تأريخ التعليم الجامعي الأهلي من عام ١٩٨٧ ولغاية السنة الحالية ٢٠١٨، وقد بلغ عدد الجامعات والكليات (٥٨)، وإن سنة ٢٠١١-٢٠١٤ تعد أعلى سنة من حيث عدد الجامعات التي أُسست فيها حيث كانت (١٩) جامعة وكلية، كما في الجدول رقم (١)

٢. تراوحت نسبة قبول أعداد الطلبة بين القبول الحكومي إلى القبول في التعليم الأهلي من ١٠,٧٧٪ إلى ٤١,٣٥٪ لسنة ٢٠١٨ كما في الجدول رقم (٢).

٣. هناك (١٣) تخصصاً طبياً يدّرس في جامعات وكليات التعليم الأهلي، وأن مجموع الأقسام الطبية قد بلغ (١١٠)، منها (٣٢) للتحليلات المرضية، و(٢٤) لطب الأسنان، و(٢١) للصيدلة كما في الجدول رقم (٣).

٤. التخصصات الهندسية والعلوم بلغت (١٩) تخصصاً علمياً في (٨٤) قسماً علمياً في التعليم الأهلي، منها (٢٢) قسماً في هندسة تقنيات الحاسوب، و(١٢) قسماً في علوم الحاسوب، و(١٠) أقسام في الهندسة المدنية، كما في الجدول رقم (٤).

٥. بلغت عدد التخصصات في تخصص الدراسات الإنسانية والاجتماعية (٢٢) تخصصاً علمياً في ١٨٦ قسماً علمياً في التعليم الأهلي، منها (٣٨) قسماً لدراسة القانون، و(٢٥) في تخصص الإدارة، و(٢١) في اللغة الإنجليزية كما في الجدول رقم (٥).

٦. عدد التخصصات في التعليم الجامعي الأهلي (٥٤) تخصصاً علمياً، وإن مجموع الأقسام العلمية قد بلغ (٣٨٠) قسماً علمياً كما في الجدول (٦).

٧. عدد الطلبة المقبولين في التخصصات الطبية (١٥٥٤١)، منهم في الدراسة الصباحية (١٢٧٩٩)، والدراسة المسائية (٢٧٤٢)، وبنسبة ٢٩,٤٧٪ من حجم القبول في التعليم الأهلي.

٨. إن عدد الطلبة المقبولين في التخصصات الهندسية والعلوم (٨٣٠٤)، منهم (٥٠٦٩) في الدراسة الصباحية، و(٣٢٣٥) بالدراسة المسائية، وبنسبة ١٥,٧٥٪ من حجم القبول.

٩. أما الدراسات الإنسانية والاجتماعية فقد بلغ حجم القبول (٢٨٥٢٠) طالباً وطالبة، منهم (١٧٧٠٧)، بالدراسة الصباحية، و(١٠٨١٣) بالدراسة المسائية، وبنسبة ٥٤,٠٩٪ من المقبولين في التعليم الجامعي الأهلي (كما في الجداول ٧، و٨، و٩)

١٠. إن أعلى حجم قبول في التخصصات الطبية في التعليم الجامعي الأهلي هو تخصص التحليلات المرضية بحجم قبول (٧٤٦٢)، وبنسبة ٤٨,٠١٪ من حجم القبول في الدراسات الطبية. أما الدراسات في التخصصات الهندسية والعلوم فإن تخصص هندسة الحاسوب قد حصل على (٣٨٨٩) طالباً وطالبة، وبنسبة ٤٦,٨٣٪ من التخصصات الهندسية والعلوم. وفي التخصصات الإنسانية والاجتماعية فإن أعلى قبول كان في تخصص القانون حيث بلغ (١٠١٣٧) طالباً وطالبة، وبنسبة ٣٥,٥٤٪ من حجم القبول في التخصصات الإنسانية.

١١. إما فيما يخصُّ الأجور الدراسية فقد بلغت ما بين (٢-١٤) مليون دينار في التخصصات الطبية و(٢٢٥٠-٦) مليون دينار للتخصصات الهندسية. وإن أجور الدراسات الإنسانية والاجتماعية تراوحت ما بين (١-٤) مليون دينار كما في الجداول (١٠، و١١، و١٢)

١٢. لقد بلغ عدد الجامعات والكليات الأهلية (٥٨)، منها (٢٧) جامعة أو كلية في بغداد، بعدد طلبة بلغ (٢٦٦٥٩) طالباً وطالبة في جميع الاختصاصات وفي الدراستين الصباحية والمسائية، وبنسبة قبول ٥٠,٥٦٪. وتأتي بعد محافظة بغداد محافظة النجف بواقع (٥) جامعات قُبِلَ فيها (٤٥٠٢) من الطلاب والطالبات، وبنسبة ٨,٥٣٪ من مجموعة الطلبة المقبولين في الجامعات الأهلية. وبالمرتبة الثالثة تأتي محافظة كربلاء بعدد جامعات وكليات أهلية تبلغ (٧)، قُبِل فيها (٤١٩٣) طالباً وطالبة، وبنسبة ٧,٩٥٪، كما في الجداول من (رقم ١٣ إلى رقم ٢٧).

١٣. لقد بلغ عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات الأهلية لسنة ٢٠١٧-٢٠١٨ (٥٢٧٢٠) طالباً وطالبة، وبنسبة ٤١,٣٥٪ من حجم القبول في الجامعات الحكومية، والطلبة المقبولون في الدراسة الصباحية (٣٥٧٦٧) وبنسبة ٦٧,٧٨٪، وعدد الطلبة الدارسين في الدراسة المسائية (١٦٩٥٣) وبنسبة ٣٢,٢٢٪.

التوصيات

١. إيقاف إجازة فتح الجامعات والكليات الأهلية في بغداد حتى إشعار آخر.

٢. تحديد عدد الإجازات الخاصة بفتح الجامعات والكليات الأهلية في المحافظات بما لا يزيد على اثنتين في السنة بكل محافظة ولحين إكمال الخطة.

٣. أن تكون سعة القبول في التعليم الجامعي الأهلي بين ٢٥-٣٥٪ من حجم القبول المركزي.

٤. أن تكون الطاقة الاستيعابية للقبول في المحافظات على وفق النسبة السكانية لكل محافظة، وأن تكون خطة القبول معلنة.

٥. أن تكون خطة القبول في التعليم الجامعي الأهلي ٣٥٪ اختصاصات طبية، و٢٥٪ اختصاصات هندسية، و٤٠٪ اختصاصات إنسانية واجتماعية في كل محافظة.

٦. لغرض استقرار الملاكات التدريسية للجامعات والكليات الأهلية يجب تنفيذ خطة القبول بما يضمن عدم غلق الأقسام العلمية.

٧. أن توجّه دائرة التعليم الجامعي الأهلي الجامعات والكليات الأهلية بالتحوّل إلى نظام المقررات؛ لأنه الأمثل في تحقيق أهداف التعليم.

٨. في حالة تطبيق نظام المقررات ستكون كلفة الدراسة على وفق عدد الوحدات التي يسجل فيها الطلبة، وحسب الاختصاصات والموضوعات العلمية.

٩. تطبيق نظام المقررات سوف يقضي على فكرة الدور الثاني والدراسات المسائية؛ لأن الدوام والجدول الدراسي يمتد إلى الساعة التاسعة مساءً.

١٠. يتيح نظام المقررات القبول بمبدأ الدوام الجزئي أو التسجيل لغرض زيادة المعرفة؛ مما يزيد في دخل الجامعات الأهلية، ويسهل على الجمهور التعليم والتعلُّم في الجامعات الأهلية.

١١. يقترح الباحثون إحالة البحث الحالي إلى اللجنة المركزية التي ستعد الاستراتيجية الخاصة بالتعليم الجامعي الأهلي لغرض الاستفادة منها.

المصادر

١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الأهلي، دليل الطالب للقبول الإلكتروني في الجامعات والكليات الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة التعليم الجامعي الأهلي، دليل المقبولين في الجامعات والكليات الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣. جاسم، عبد الرسول عبد، تقويم التعليم الجامعي الأهلي، المهمات والمستلزمات، مؤتمر التعليم الجامعي الأهلي - بغداد ٢٠١٧/٩/٢٤.

أفكار مقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق

أ.د. كريم سالم حسين الغالبي *

المستخلص

تعد مشكلة البطالة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وهي ذات أبعاد اقتصادية-اجتماعية تعبر بوضوح عن العجز في البنى التحتية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر كبير لطاقات المجتمع، وتعطيل قدرات البشرية، وفرص النمو والرفاه الاقتصادي، فضلاً عن أنها تعدُّ تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتلحق ضرراً كبيراً في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاختلاف بين قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل كماً ونوعاً من أهم الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة.

ومن هذا المنطلق فقد اكدت خطط التنمية على ضرورة مواصلة الجهود المكثفة من أجل النهوض بواقع الإنسان ورفع قدراته العلمية والفنية والثقافية بغية زجه بالعمل، ومن ثم زيادة إنتاجيته ورفع كفاءة أدائه والعمل على تحقيق التوازن بين العرض المتاح من القوى العاملة والطلب عليها (من حيث الكم والنوع) على وفق احتياجات المجتمع ككل.

وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد العراقي برزت بوادر ظاهرة البطالة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من تدمير لاقتصاد البلد وبناه التحتية وتوقف النشاط الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية، وتُعَدُّ نسبة البطالة الأعلى بين الشباب ولاسيما بطالة المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية التي تشكل من منظور اقتصادي بحت، تحدياً للسياسات الاقتصادية الوطنية، فضلاً عن ضرورة إيجاد فرص عمل لائقة لهم وفرص الحياة الكريمة.

وفي ضوء ذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص ظاهرة البطالة وتحليل مؤشراتها وأسبابها وأبعادها بغية التوصل إلى منظور ورؤية واضحة المعالم لمقترح وضع استراتيجية.

> إن تشخيص ظاهرة البطالة وتحليل مؤشراتها وأسبابها وأبعادها بغية التوصل استراتيجية واضحة المعالم تهدف الى وضع رؤية علمية وثقافية وفنية واضحة المعالم

* جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد.

Abstract

The problem of unemployment remains one of the most important issues facing most countries around the world, whether advanced or developing, with its socio-economic dimensions that clearly reflect the deficit in the economic infrastructure and result in a great waste of energy for society at large; the disruption of human endeavour and lost opportunities for growth and economic well-being. Moreover, unemployment poses a direct threat to social and political stability and causes a great deal of damage to economic and social progress.

The difference between the size of available labour force and the number of job opportunities existing in the labour market is perhaps one of the most important factors behind this phenomenon.

In this context, economic growth plans emphasise the need to intensify efforts to improve the individual's circumstances and to raise his scientific, technical and cultural capacity in order to encourage him to work and thereby increasing his productivity and improving his efficiency and ultimately achieving a balance between the supply and demand for manpower (both in terms quality and quantity) according to the needs of society as a whole.

In light of Iraq's current economic circumstances, the phenomenon of unemployment became more evident, especially after 2003, which damaged the economy and the infrastructure of the country and resulted in the cessation of economic activity in most economic sectors. The rate of unemployment is highest among young people, especially amongst university and technical college graduates which, from a purely economic standpoint, poses a challenge to national economic policies, as well as creating the need to provide decent jobs and opportunities for a dignified life.

In light of the above, the purpose of this research paper will be to diagnose the phenomenon of unemployment and to analyse its indicators, causes and dimensions in order to provide an overview and develop other aspects of the strategic plan.

"The purpose of this research paper will be to diagnose the phenomenon of unemployment and to analyse its indicators, causes and dimensions in order to provide an overview and develop other aspects of the strategic plan."

أولاً: البطالة .. المفهوم والأبعاد

تشمل البطالة حسب تعريفات العمل الدولية بأنها الحالة التي يكون فيها الأفراد ضمن قوة العمل أي قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يحصلون على عمل يناسب مؤهلاتهم وقدراتهم إذ يكفيهم من ناحية عدد الساعات والأيام[1].

وبذلك فإن الفرد العاطل عن العمل هو من يتمتع بأحدى أو جميع هذه الصفات:

١. أن يكون قادراً على العمل.

٢. أن يكون راغباً في العمل.

٣. أن يكون باحثاً جدياً عن العمل ولا يجده.

٤. أن يجد عملاً متقطعاً.

٥. أن يجد عملاً لا يناسب مؤهلاته.

إن النقاط الثلاثة الأُول المذكورة آنفاً تصف البطالة الكاملة، أما النقطتان الرابعة والخامسة فتصف البطالة الناقصة. وتوجد عدة أنواع من البطالة نذكر منها[2].

١. البطالة المقنعة: تعني الحالة التي توجد فيها أيدي عاملة فائضة عن حاجة النشاط الاقتصادي بحيث يتدنى إنتاجتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته.

٢. البطالة الاحتكاكية أو الجزئية: وتعني عجز العامل عن العثور على عمل منظم أو تدني الدخل من العمل إلى حد الكفاف أو أقل أو ترك العمل مدة من الوقت كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل، وهذا يعود إلى عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة ومهارات العاملين.

٣. البطالة الهيكلية: بطالة تحدث بسبب وجود الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية وسياسات التشغيل من ناحية أخرى بسبب تغيرُّ التكنولوجيا أو المهارات المطلوبة.

٤. البطالة موسمية أو متقطعة: وتحدث حينما ينخفض الطلب على الأيدي العاملة عند انتهاء موسم معين لمنتوج أو خدمة معينة (قطاع الزراعة والبناء والسياحة والصيد).

١. د. نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص: ٢٠٠-٢٠٥.

٢. د. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص: ١٤-٢٠.

٥. البطالة الدورية: البطالة الناجمة عن التقلبات التي تحدث بصورة دورية للنشاط الاقتصادي عند الانتقال من حالات الرواج إلى حالة الركود.

٦. بطالة المتعلمين: وجود فائض في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات عمّا يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلاً بامتصاصه.

٧. البطالة المطلقة أو الصريحة: وتعني وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل، ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل على الرغم من رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

وهناك العديد من أنواع البطالة الأخرى التي تتداخل أو ترتبط مع الأنواع السابقة الذكر كالبطالة الإجبارية، والاختيارية، والمستوردة، وبطالة النساء، وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة البطالة لا تعود إلى سبب محدود، بل إلى عدة أسباب، منها: أسباب مباشرة، وأسباب غير مباشرة، منها ما هو خاص بسوق العمل (عرض القوى العاملة والطلب عليه)، وأخرى خاصة بعوامل داخلية وخارجية تتمثل بالعولمة والدورة الاقتصادية والتغييرات في هيكل ومخرجات التعليم وغيرها.

٣. د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين؟، ص: ٢٩٢.

ثانياً: حال البطالة في العراق:

تمتد جذور البطالة في الاقتصاد العراقي الى ما يزيد عن ربع قرن ، اختلفت فيها أشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد[٣]، فقد استفحلت هذه المشكلة نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب والعقوبات الدولية فضلاً عن التكوين المشوه لبنية الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة تشير إلى حجم البطالة في السنوات التي سبقت سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، بيد أن هناك تقديرات تشير إلى أن معدلات البطالة في العراق تتراوح بين (٦,٥٪) عام ١٩٩١ و(١٧,٤٪) عام ١٩٩٨، واستمر معدل البطالة بالارتفاع للأعوام الأخيرة قبل عام ٢٠٠٣ حتى وصلت إلى (٢٠,٢٪) عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت إلى (٢٤,٦٪) و(٢٦,٧٪) لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي[٤].

٤. د. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق، الواقع وتحديات المعالجة مجلة شؤون عراقية، العدد (٥) بغداد، مركز العراق للدراسات،ك٢، ٢٠١١، ص: ٢٨.

وطبقاً لنتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق التي أصدرتها وزارة التخطيط والتعاون الائتماني بعد عام ٢٠٠٣ فإن معدل البطالة من السكان بلغت (٢٨٪)، في حين بلغت نسبة البطالة بين الذكور (٣٠٪)، وبين النساء (١٦٪)، وكانت أعلى نسبة

للبطالة قد سجلت في محافظة ذي قار بمعدل (٤٦,٢٪)، أما أدنى مستوى للبطالة فقد تحقق في محافظة كربلاء بنسبة (١٤٪)[٥].

وفي عام ٢٠٠٥ نجد أن معدل البطالة قد تراجع بنسبة كبيرة حتى وصل إلى ١٧,٢٧٪، واستمر الانخفاض في حجم البطالة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، إذ بلغ حجمها (١٧,٥٪) و(١٥,٣٤) على التوالي.

وقد يعود السبب في تراجع معدلات البطالة إلى انضمام من هم في سن العمل إلى الجيش والشرطة، وارتفاع معدلات التشغيل، واحتواء العديد من العاطلين في مؤسسات الدولة .

وقد تضاعفت معدلات البطالة بين الشباب للفئة (١٥-٢٤) عاماً بعد عام ٢٠٠٣، حيث لم يجد (٤٣,٨٪) من الشباب فرصة عمل تساعدهم على تأمين معيشتهم، لكن ما أن استقرت الظروف نسبياً حتى انخفضت معدلات بطالة الشباب إلى (٣٠٪) في عام ٢٠٠٨، وإلى (٢٢,٨٪) عام ٢٠١١، لكن معدلات البطالة بين الإناث للفئة العمرية نفسها بقيت دائماً أعلى من بطالة الذكور طول تلك المدة حتى وصلت (٣٨,١٪) في عام ٢٠٠٤[٦]؛ مما يدل على أن التوجيهات لم تنصب على علاج البطالة في هذه الفئة العمرية.

وطبقاً لنتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسرة العراقية عام ٢٠٠٧ شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية من دون ٥٧,٩٪ من مجموع العاطلين عن العمل، في حين بلغت نسبة العاطلين مما يحملون شهادة أعلى من الإعدادية (٢٩,١٪)، ونسبة العاطلين من حملة البكالوريوس (١٣,٩٪) وارتفعت إلى (١٦,١٪) عام ٢٠٠٨، وشكلت الإناث (٢٣,٥٪) والذكور (١٣,١٪)، وهي أعلى من المعدل العام (١٥,٣٤٪)، في حين كانت أدنى المعدلات لحملة الدكتوراه (٢,٧٪)، وهذا يؤكد حالة التناسب العكسي بين البطالة والمستوى العلمي[٧].

٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الائتماني، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣، ك٢، ٢٠٠٤، ص: ١٦-٢٠.

٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الائتمانية للألفية على مستوى المحافظات، آب ٢٠١٢، ص: ١٣.

٧. وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨، ص: ٣٥.

جدول (١)

معدل البطالة حسب الحالة العلمية والجنس لعام ٢٠٠٨–٢٠١١ بالنسبة المئوية

الحالة العلمية	أمي/ يكتب ويقرأ	ابتدائية – إعدادية	دبلوم فأعلى
ذكر	٣٦	٥٠	١٣
أنثى	١٦	٣٢	٥٠
المجموع	٣٢	٤٥	٢٢

المصدر: مسح شبكة معرفة العراق، ٢٠١١، ص: ٨٥.

يعد العراق من الدول التي تمتاز بنمو سكاني مرتفع يتراوح بين (٢,٧٪–٣,٤٪)؛ وبناء على ذلك فقد تضاعف عدد السكان لارتفاع معدل الخصوبة الذي يعدُّ العامل الأكثر فعالية في النمو والتركيب العمري للسكان، التي تؤثر بدورها على حجم السكان النشطين اقتصادياً واتجاهات القوى العاملة بنحو رئيس.

ويقصد بالسكان النشطين اقتصادياً هم السكان المشتغلون فعلاً والعاطلون الذين يبحثون عن عمل، وقد أظهرت نتائج التعداد أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح الذي يمثل نسبة السكان النشطين اقتصادياً من مجموع السكان من العمل بلغ (٨٤,٧٪) عام ١٩٧٧، وفي عام ١٩٨٧ بلغ (٤٥,٢٪)، تم تراجع إلى (٤٣,٦٪) عام ١٩٩٧، وكان المعدل عند الذكور (٧٩٪)، بينما لا يتجاوز عند الإناث (٩,٢٪). وفي عام ٢٠٠٨ بلغ (٤٦,٨٤٪) بواقع (٧٤,٩٥٪) للذكور، و(١٨,٠٤) للإناث. ومن الجدير بالذكر أن هناك زيادة في فئة الذكور على الإناث لسكان العراق في سن العمل خلال المدة (٢٠٠٤–٢٠١١)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة مستقبلاً.

٨. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب العراق شباط، ٢٠١١، ص: ٦٠–٦٥.

لقد افرز الواقع الديمغرافي ارتفاع معدلات الإعالة، حيث إن أقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد؛ مما يولد ضغطاً على الموارد الاقتصادية، وتحدياً لسوق العمل وإمكاناته في توليد فرص العمل الجديدة[٨].

وقد نتج عن الواقع الديمغرافي أيضاً انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل (١٥–٦٤) سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لإجمال السكان، ويشير الواقع الديمغرافي إلى أن المجتمع العراقي مجتمع فتي إذ

توجد حالياً نسبة عالية من الأطفال والمراهقين والشباب بين السكان، وإن أكثر من ثلثي (٦٨٪) سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من عمرهم، وشهد التركيب العمري للسكان تغيراً في العقود الثلاثة الأخيرة؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني، إذ يشكل من هم دون سن الخامسة عشرة حوالي (٣٩,٨ ٪)[٩] من نسبة السكان.

ثانياً: سياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها على البطالة.

الإصلاح الاقتصادي: هي المتغيرات المنتظمة التي تحدثها الدولة في السياسات الاقتصادية المتبعة؛ بهدف إزالة أوجه الاختلاف في بيئتها الاقتصادية والعودة بالمسار الاقتصادي إلى طريق النمو السليم[١٠]. وهي حزمة السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد، وذلك من خلال إيجاد توافق بين السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، وسعر الصرف؛ لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي باعتماد إجراءات العمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات، فضلاً عن اعتماد سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة التشوهات في الأسعار، وتعزيز المنافسة، وتخفيف السيطرة الإدارية؛ وبالتالي استعادة التوازن المالي داخلياً وخارجياً، والحدّ من الضغوط التضخمية، وإزالتها، وتقوية وضع ميزان المدفوعات، واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب إجراءات؛ لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة[١١].

وتقسم إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي وسياساتها على وفق رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مجموعتين إجرائيتين من حزم الإصلاح، هما[١٢]:

– المجموعة الأولى: حزمة إصلاحات تأتي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي، وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها، وكذلك التحليل النقدي في الاختلال، وتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات، التي تأتي في سياق برامج التثبيت الاقتصادي ذات الأمد الزمني القصير.

المجموعة الثانية: تشمل حزمة إصلاحات يستند إليها البنك الدولي معتمداً في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق كالخصخصة، وتدنية، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد التي تأتي في سياق برامج التكيُّف الهيكلي ذات الأمد الزمني المتوسط والطويل.

٩. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب العراق شباط، ٢٠١١، ص: ١٦.

١٠. شكري رجب العشماوي، الخصخصة: مفاهيم، وتجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص: ٣.

١١. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة: د. حميد الجميلي، بيت الحكمة بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص: ١٦-١٧.

١٢. سعيد علي محمد وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٠: ص: ٧.

لقد بدأت جهود الإصلاح الاقتصادي في العراق مع إعلان صندوق النقد الدولي بياناً في ٣٠ أيلول ٢٠٠٤ أطلق خلاله برنامجه (المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع)، وأكد صندوق النقد الدولي في بيانه ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحول العراق إلى اقتصاد السوق بما في ذلك الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي، وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. وبلغت قيمة المساعدات الطارئة لما بعد النزاع (٤٣٦,٣) مليون دولار قدمت للعراق من أجل تحقيق تلك الأهداف، وفي ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٥ وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق جديد مع العراق تحت اسم (الاستعداد الائتماني) الذي يهدف إلى دعم البرنامج الاقتصادي للعراق ضمن مدة محددة أمدها (١٥) شهراً، وبلغت قيمة هذا الاتفاق (٤٧٥,٤) مليون وحدة من وحدات السحب الخاصة* أي ما يعادل (٦٨٥) مليون دولار أمريكي[١٣].

١٣. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، سلسلة رقم (٣)، ص: ٨٦.

فبرنامج الاصلاح الاقتصادي ينطلق من الواقع القائم والخصائص الأساسية للاقتصاد العراقي؛ بهدف إزالة أوجه الاختلاف في بنية الاقتصاد العراقي، وسيتطرق البحث إلى بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق:

١- الإصلاح الاقتصادي في سياسات الاستثمار

يتضمن الاستثمار الإنفاق في شراء السلع الرأسمالية المستخدمة في شراء السلع والخدمات، فضلاً عن التغيُّر في المخزون السلعي؛ والهدف الرئيس من هذا النشاط هو زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع الاقتصادي، وفي المقابل يُعَدُّ الاستثمار أكثر أنواع الإنفاق تغيُّراً وحساسية للتقلبات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وما تخلفه من انطباعات نفسية تؤثر في اتجاهات التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال سلباً وإيجاباً[١٤].

١٤. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، سلسلة ٣٨، ٢٠٠٨، ص: ٩٦-١١٩.

١٥. المصدر نفسه، ص: ١١٨.

وإن الإنفاق الاستثماري الحكومي يواجه مشكلة تمويل؛ لأن ترهل مؤسسات الدولة، واتساع بنود الإنفاق الجاري للرواتب والأجور والتقاعد، ونظام التوزيع، ومحاربة الإرهاب جعل الموازنة التشغيلية تستحوذ على ما يقرب من ٨٠٪ من النفقات العامة على حساب الموازنة الاستثمارية؛ لذا كان قصور الاستثمار سبباً رئيساً لظهور الضغوط الانكماشية في الاقتصاد، والتراجع الحاد في التشغيل وتفاقم معدلات البطالة؛ وبالتالي فإن العلاج الحقيقي لهذه المشكلة يكمن في الاستثمار، ولا بد من توفير البيئة والعوامل والمستلزمات الكفيلة بتشجيع الاستثمارات[١٥].

إن عدم إصلاح البيئة الجاذبة للاستثمار مثل (جهاز مصرفي كفوء، وشركات تأمين كفوءة، وسوق كفوءة للأوراق المالية، وخطوط جوية كفوءة، ومطارات، ووسائط

نقل، ومنتجات، وفنادق مريحة، وتسهيلات سفر، وإقامة، وغيرها)، وتقادم التقنيات المتوافرة، وعدم تأهل العمالة العراقية للتعاطي مع التقنيات الحديثة، فضلاً عن صرف المنح بطريقة غير عقلانية وغير اقتصادية، وتشتيت مبالغها على مشاريع هامشية لا تساعد في زيادة الإنتاجية بنحو حقيقي حيث تعطى بيد وتسترد باليد الأخرى من خلال الأجور المبالغ بها للخبراء من الدول المانحة، ولا يحقن منها في الاقتصاد العراقي إلا القليل (٤ مليارات من مجموع ١٨ مليار دولار المنحة الأميركية)، وكذلك عدم تشغيل الأيدي العاملة العراقية في أعمال الشركات الأجنبية حيث تجلب مهندسيها وموظفيها من دول الخليج وهم في الغالب أجانب، كل هذه الأسباب مجتمعة تحول دون امتصاص البطالة[١٦].

ولغرض جذب الاستثمار الاجنبي إلى العراق يتطلب توافر شرطين أساسيين: أولهما: توفير مناخ استثماري مناسب، وثانيهما: توافر الفرصة الاستثمارية المربحة للمستثمر، والتحقق من الحصول على العوائد المرجوة؛ ولتحقيق ذلك يجب توافر الأرضية المناسبة، والعوامل المساعدة الكفيلة بتشجيع الاستثمارات ومن أهمها[١٧]:

١. النظام السياسي الديمقراطي والأجواء الأجنبية المستقرة.

٢. توافر الأطر القانونية والتشريعية.

٣. الترويج الإعلامي للاستثمار الأجنبي.

٤. البنى التحتية الملائمة والقدرة الاستيعابية للسوق.

٥. الالتزام بالقوانين والأعراف الدولية الخاصة بالاستثمار.

وقد اعتمدت إجراءات آنية ذات صفة مؤقتة لغرض التخفيف من أعباء البطالة من خلال وضع برامج عاجلة وتنفيذها لتوفير فرص عمل مؤقتة توفر دخولاً للعاملين، وكذلك توفير بعض الفرص المحدودة لوظائف دائمية لدى أجهزة الدولة المختلفة، غير أن هذه الإجراءات والسياسات الآنية –وإن ساعدت في التخفيف من تأثيرات البطالة– لا توفر حلولاً دائمة للمشكلة، بل إن ذلك يتطلب اعتماد سياسات من شأنها توفير الحلول المناسبة للآجال القريبة والمتوسطة والبعيدة، التي من شأنها معالجة البطالة الحالية، وتوفير فرص عمل للقوى العاملة الإضافية التي ستدخل سوق العمل مستقبلاً.

وبناءً على ما تقدم فإن تخصيص الجزء الأكبر من الموازنة الحكومية للنفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى تعزيز البنية التحتية للعراق وتعزيز القاعدة الإنتاجية التي يمكن

١٦. سعيد علي العبيدي، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٠، ص: ٦.

١٧. عبد الكريم أبو هات، الخصخصة في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص: ٣.

أن تستوعب أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، وكذلك إيجاد المناخ الملائم والمناسب للاستثمار الأجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل، مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل القادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.

٢- سياسات الاصلاح الاقتصادي في الخصخصة privatizations

تحتاج عملية تحويل الملكية العامة للقطاع الخاص إلى مجموعة من السياسات والوسائل، وإلى تحديد دقيق للأولويات والأهداف التي تمثل البيئة الأساسية لضمان نجاح الخصخصة، حيث إن التحوّل السريع من منهج آليات التخطيط المركزي إلى آليات السوق الحرة، والتخلص من القيود السابقة ومن تركة ثقيلة من الاختلالات الداخلية والخارجية، تحتاج إلى سياسات إصلاح اقتصادي ومنها الخصخصة، الأمر الذي يوجب على الدولة معرفة مقدار استيعاب القطاع الخاص للمشاريع المباعة.

١٨. نعومي كلاين، نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة السابعة والعشرون، ٢٠٠٤، ص: ٢٧.

تشير التجربة السابقة قبل عام ٢٠٠٣ إلى أن برامج الخصخصة لم تركز أساساً على تهيئة نظام كفوء يهتم بتوسيع نصيب القطاع الخاص وتهيئة مناخ أفضل لاتخاذ قرارات نزيهة ومتابعة أعمال المشروعات المحولة إلى القطاع الخاص لحماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة، فالمشاريع التي اشترتها طبقة مقربة من النظام، طبقة جاهلة لا تعلم شيئاً عن هذه المشروعات وعن إدارتها، بل هي لا تفهم أنها أقدمت على شراء أصول مالية فائقة الأهمية للاقتصاد وتقدمه؛ وبالتالي ضيعت فرصة لاستلام ذوي الخبرة للمشاريع التي عرضت للخصخصة[١٨].

١٩. عبد الرحيم مكطوف، الإصلاح الاقتصادي في العراق، (دراسة تحليلية في خصوصية لمقومات وفاعلية الآليات) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص: ١٥٣.

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني بول بريمر قراراً بضرورة التحوّل نحو اقتصاد السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص، فقد قرّر خصخصة المشروعات المملوكة للدولة التي يقارب عددها (٢٠٠) مشروع، فقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العراق من منظور ليبرالي يقوم على أساس أنه لا يمكن إرساء نظام ديمقراطي في ظل غياب اقتصاد السوق[١٩].

٢٠. شهاب حمد شيحان، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص: ١٤.

إن القوانين الثلاثة التي أصدرها بريمر عام ٢٠٠٣ (١٠-١٢-٣٩) التي تتضمن في ديباجتها تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق، وتهيئة ضمان تدفق الاستثمارات للشركات الأجنبية، جميعها قد أُلغيت من قبل الحكومة العراقية الجديدة، وأصدرت قانون جديد أُطلق عليه قانون الاستثمار العراقي برقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦[٢٠].

ومما لا شك فيه أن نجاح برامج الخصخصة تحكمها مجموعة من الضوابط التي يجب أن تتوافر قبل البدء بتنفيذها وكما يأتي[٢١]:

١. حماية الملكية الخاصة من التأميم أو المصادرة.

٢. توفّر النظم القانونية الصالحة لتنشيط القطاع الخاص وأن تكون القوانين الاقتصادية واضحة وملائمة للواقع الاقتصادي والسياسي.

٣. إقرار قانون للعمل يوضح العلاقة بين المستثمر والعمال وينظمها، وتكون قائمة على مبدأ العدالة.

٤. توفر إدارة حكومية جيدة تتمتع بجهاز إداري عالي الكفاءة.

٥. توفر شبكة من البنية التحتية مثل الكهرباء، والاتصالات، والصرف الصحي، وطرق مواصلات، ونظام معلومات، وموانئ، وهيكل مالي ومحاسبي كفوء.

وحينما تتبنى الدولة عملية الخصخصة لا بدَّ من أن تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها[٢٢]:

أ. تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق والمنافسة تخفيف الأعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة، لغرض توفير موارد مالية لتمويل أنشطة أخرى.

ب. توسيع حجم القطاع الخاص والاعتماد عليه أكثر في عملية النمو والتنمية.

ت. تطوير الأسواق المالية المحلية.

ث. توسيع قاعدة الملكية.

ستخلق عمليات إعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة رافداً جديداً لسيل من العاطلين عن العمل، وهو ما يتطلب التريث في موضوع إعادة هيكلة القطاع العام والخصخصة في ضوء ضعف القطاع الخاص العراقي، وعدم قدرته على استيعاب القوى العاملة الفائضة في القطاع العام؛ لذا فعلى الدولة مراعاة جانب الآثار الاجتماعية للخصخصة على المجتمع ولاسيما البطالة التي تحصل للعمال الذين سيتم خصخصة شركاتهم؛ لذلك يتطلب منها وضع تشريعات تضمن حقوقهم على وفق أسلوب تنظيمي عادل أو إشراكهم في المشاريع التي خصخصت كما هو معمول بالتجربة البولندية

٢١. هناء عبد الحسين الطائي، الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث ندوات مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص: ١١٧.

٢٢. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين؟، دار المواهب للطباعة، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص: ٤٠٠.

والصينية والبريطانية[٢٣]؛ وبالتالي فإن الأخذ بمبدأ الخصخصة الذي يراعي واقع العراق الاقتصادي والاجتماعي، إذ تأتي أهمية القطاع الحكومي في المشاريع الاقتصادية التي تزيد إيرادات النفط في المرحلة الأولى لتوفير التمويل اللازم لعملية الإصلاح الاقتصادي والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية وتوفير الحماية الاجتماعية لبعض الشرائح والفئات لضمان مستوى معاشي مقبول.

٢٣. محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة والقطاع المالي في الإسلام، الأردن – عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص: ١٨٢.

وفضلاً عمّا تقدم فإن الخصخصة هي وسيلة وليست غاية فالغاية المرجوة هي توفير كل ما هو ضروري للمستهلك والدولة سواء أكانت سلعاً أم خدمات، واذا كان المستثمر بعد أن تولّى إدارة المشروع العام وملكيته لا يرى سوى مصالحه الشخصية ولا يحمي المستهلك من ارتفاع الأسعار والاحتكار، فالأمر سيؤدي إلى نتائج خطيرة؛ لذا فقرارات الخصخصة يجب دراستها بتمعن مستمدة من تجارب الدول الأخرى، وأن تتحول تدريجياً لأن هذا التحول التدريجي من شأنه أن يخلق قبولاً جماهيرياً لها، وفضلاً عن ذلك فإن بيع مشاريع الدولة للقطاع الخاص لا يعني التخلص من احتكار الدولة إلى الاحتكار الخاص، وإنما تعني دخول مشاريع الدولة في منافسة مع مشاريع القطاع الخاص لضمان توفير السلع والخدمات بجودة ونوعية أفضل مما هي عليه الآن.

٣– سياسات الإصلاح في السياسات المالية والنقدية

أ– إصلاح السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل: الناتج القومي، والعمالة، والادخار، والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين، ومستوى العمالة، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[٢٤] .

٢٤. أديب قاسم شندي، المصدر السابق، ص: ٣٠٥.

ويعد من أبرز سياسات التثبيت الاقتصادي هو إصلاح السياسة المالية والنقدية، فالسياسة المالية تهدف إلى تخفيض الميزانية العامة، بتخفيض النفقات، وزيادة الإيرادات بوسائل متنوعة، منها: تخفيض الإنفاق الحكومي المتمثل بالدعم، وغيره من أنواع النفقات الاجتماعية، وتجميد الأجور أو زيادتها ببطء لا يتناسب مع معدلات التضخم؛ مما يؤدي إلى خفض الأجور الحقيقية. ومن جهة أخرى يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بفرض الرسوم على الخدمات التي كانت تؤدى مجاناً، وتحويلها للعمل على أساس الربحية التجارية، أو على الأقل على استرداد النفقات وزيادة أسعار خدمات المرافق العامة[٢٥].

٢٥. ماجد الصوري، السياسة المالية والسياسة النقدية في العراء، شبكة الاقتصاديين العراقيين على الإنترنت، نشر بتأريخ ٢٠١٣/٥/١.

وما زال تنظيم الموازنة العامة في العراق بدائياً، إذ تُوزّع الأموالُ فيه على أساس البنود، ولا تُربط بخطط التنمية ولا بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من أن الدستور وقانون إدارة أموال الدولة والدين العام يؤكدان الأسس الضرورية لطريقة إعداد الموازنة، وضرورة ربطها بالخطط التنموية، مع الأخذ بالحسبان أن المصادر الأساسية المتاحة للدولة هي الواردات النفطية التي تمثل (٩٢٪ إلى ٩٦٪) من واردات الموازنة العامة، والمتبقية من الضرائب والرسوم وأرباح القطاع العام وبيع ممتلكات الدولة، وحتى الآن لم تتضمن الموازنة العامة الواردات الأخرى من القروض والمنح والمساعدات الدولية، ولم يجرّب الكشف عنها حتى بعد تسلمها إنفاقها[٢٦].

ويطالب صندوق النقد الدولي العراق بتخفيض النفقات العامة في الموازنة العامة من أجل تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وهو مطلب يتناسب والتوجه نحو اقتصاد السوق بيد أنه يؤخذ عليه من ناحيتين[٢٧]:

أ. إنه مطلب سابق لأوانه لأن القطاع الخاص العراقي غير مؤهل لاحتلال المساحة التي يتخلى عنها القطاع العام في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر.

ب. إن الإيرادات التي يعتمد عليها العراق في التنمية وتمويل الإعمار والخدمات العامة ما تزال –وستبقى– تدار من قبل الحكومة المركزية؛ الأمر الذي يرتب عليها مسؤولية التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه نحو البنى التحتية المهدمة في القطاعات الاقتصادية، وتقديم الخدمات العامة التي لا يلج إليها القطاع الخاص؛ لأنها غير مربحة. ويكاد يكون هذا التحول والإصلاح الاقتصادي من خلال إزالة الدعم الحكومي من أكثر مواطن الإصلاح حساسية، وقد ترك عبئاً اجتماعياً ثقيلاً، وولّد حالات عدم الرضا الجماهيري لأنه حصل بخطوات أسرع من مواطن الإصلاح الأخرى كونه ارتبط بجدول زمني متلازم مع الالتزامات الدولية.

أما فيما يخصّ تخفيض المديونية على العراق أو إلغاءها فقد مارس صندوق النقد الدولي ضغوطاً كبيرة في هذا المضمار، وقد قطعت الحكومة أشواطاً مهمة تظهر بوضوح من خلال النظر إلى الانخفاض الذي حصل في الأهمية النسبية لأوجه الدعم الحكومي إلى إجمالي النفقات العامة خلال السنوات الماضية ولاسيما أوجه الدعم (البطاقة التموينية، والمشتقات النفطية)؛ بحيث عالجت موازنات السنوات الماضية الأرصدة الضخمة الخاصّة بالدعم الحكومي حينما كانت الدولة تستورد المشتقات النفطية بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار شهرياً وتبيعها بأسعار زهيدة، إلا أنه –وبسبب الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الدولة– أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذه السياسة؛ وعليه أجرت الحكومة

٢٦. عبد الحسين العنبكي، المصدر السابق، ص: ١٢٢.

٢٧. ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة العامة)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد العشرون، السنة السابعة، ٢٠٠٨ ، ص: ٣٥-٣٦.

تعديلات، منها:[٢٨].

أ. تعديل أسعار المشتقات النفطية على أن يجري ذلك على مراحل.

ب. رفع احتكار وزارة النفط لعملية استيراد وبيع المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص بالتعامل في استيرادها وبيعها.

ت. ربط التخصيصات بنظام الحصة التموينية بالكميات الفعلية من المنتجات التي لا بد من استيرادها من قبل وزارة التجارة.

ث. شهدت الموازنات إنشاء شبكة الحماية والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل والعوائل الفقيرة، حيث تم تخصيص مبلغ (٥٠٠ مليار) دينار لإنشاء الشبكة.

إن إصلاح السياسة المالية وجعلها في خدمة التنمية، وأن تكون توسعية لتمويل التنمية، وأن يكون العجز فيها موجهاً للاستثمار وليس للاستهلاك ويغطى من مصادر، لا تسبّب ضرراً للاقتصاد من خلال الاقتراض من الجمهور، على أن يتولى الجهاز المصرفي والبورصة تسويق الدين العام بنحو فاعل؛ وهذا يستوجب أن تكون السياسة النقدية متناغمة مع السياسة المالية، وتمارس اليسر المالي وليس التشدد. إذن، فعلى الدولة استخدام أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ومنها استغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوافرة من الاقتصاد المحلي، والتوصل إلى مستوى التوظف الكامل لتجنب الوقوع في مشكلة البطالة[٢٩].

ب- إصلاح السياسة النقدية:

تشتمل السياسة النقدية على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[٣٠]. ومنذ العام ٢٠٠٣ بدأ العراق بإصلاح نظامه النقدي، حيث أصدر قانوناً جديداً للبنك المركزي العراقي بالرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ الذي بموجبه عُدَّ البنك المركزي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة النظام المصرفي في العراق وتوجيهه، وإن هذه المسؤولية تتأتى من هدف الحفاظ على استقرار النظام المالي إلى تحقيق العمق المالي في الاقتصاد، وهي الركيزة المطلوبة لتعبئة المدخرات النقدية وزجها صوب الاستثمار الحقيقي المرغوب في إطارِ بِناءِ اقتصادِ السوق واستقراره[٣١].

ويراهن صندوق النقد الدولي على أن الاستقرار الاقتصادي (الذي يفترض أن يعني لا تضخم ولا بطالة) هو السبيل لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وقد تبنى البنك

٢٨. سلام سميسم، الاقتصاد الكلي وماذا تشمل السياسة المالية؟، موقع وكالة أنباء براثا على الإنترنت.

٢٩. عبد المنعم السيد علي وآخرون، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص: ٣٥١.

٣٠. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق، روافد ثقافية على شبكة الإنترنت العدد ٢٠١٢/٨٩.

٣١. عبد الحسين العنبكي، المصدر السابق، ص: ٦٢.

المركزي –مكرهاً أو مقتنعاً– هذه النظرية، ومارس سياسة نقدية متشددة بحجة تخفيض معدلات التضخم، وتناسى ما يعانيه العراق من معدلات بطالة وركود وتوقف كامل لعوامل الإنتاج والقاعدة الإنتاجية، حيث إن عدم الاستقرار غير متأت من التضخم الجامح فحسب، وإنما من البطالة المفرطة والمقنعة؛ وعليه لا يمكن العودة إلى الاستقرار من باب التضخم فقط. وإن رفع سعر الفائدة ليصبح ١٦٪ لدى البنك المركزي سيدفع المصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على المقترضين من المستثمرين إلى أكثر من ٢٠٪، فتجني هامش الربح وارتفاع كلف الاستثمار يؤدي إلى تراجع الاستثمار وتباطؤ أكثر في النمو وتزايد أكثر في معدلات البطالة[٣٢].

تعمل السياسة النقدية في العراق من أجل تحقيق هدف واحد هو السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي، وهذا الهدف لم يتحقق عبر الآليات التقليدية من خلال التحكم بعرض النقد أو سعر الفائدة، وإنما من خلال مزاد العملة في الوقت الذي يجب أن يتدهور سعر صرف العملة بسبب زيادة عرض النقد بنحو كبير إذ ارتفع من (٣،٧٥) ترليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٢٨،١٩) ترليون دينار عام ٢٠٠٨، في حين انخفض سعر صرف الدينار من (١٩٥٧) ديناراً لكل دولار سنة ٢٠٠٣ إلى (١١٧٠) ديناراً لكل دولار سنة ٢٠٠٨؛ وبذلك فإن استهداف التضخم كان من خلال السيطرة على سعر الصرف متجاهلةً الأهداف الأخرى الخاصة بالتأثير في سياسة التشغيل، والجدير ذكره هو أن مزاد العملة يموّل عن طريق إيرادات النفط بنحو أدى إلى أن تكون السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية التي أثرت في المنتج المحلي؛ وبالتالي تقليص فرص العمل والتأثير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٣٣].

إن إصلاح السياسة النقدية والسياسة المصرفية تضمن إتاحة التسهيلات الائتمانية ومنح القروض بفوائد ميسرة ومدة سماح بما يعطي دافعاً للمستثمر فضلاً عن إصلاح سياسة التأمين لتطمين المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الإجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي[٣٤].

٣٢. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستمرار والنمو الاقتصادي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تموز ٢٠٠٨، ص: ١٧.

٣٣. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق .. الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة الثامنة، العدد السادس والعشرون، ٢٠١٠، ص: ٣٢.

رابعاً: الحلول والمعالجات المقترحة:

ابتداءً ينبغي الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه سوق العمل لمخرجات التعليم، التي تتمثل بالآتي:

١. عدم وجود سياسات تشغيلية مناسبة بإمكانها أن تخلق فرص عمل جديدة للشباب العاطلين عن العمل؛ بسبب ضعف الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص، وتدني كفاءته التنظيمية. وإن تدني مستويات الاستثمار حدد من إمكانيات خلق فرص عمل جديدة تساعد في معالجة مشكلة البطالة.

٢. عدم المواءمة بين سوق العمل والتعليم: إن التوسع الكبير الذي يشهده القبول في نظام التعليم سنوياً وبالتالي تزايد أعداد الخريجين لا يتوافق مع احتياجات السوق.

٣. ضعف إمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته؛ لذا يتجه أغلب الخريجين من البحث عن فرص العمل في القطاع العام.

> قد يقبل العراق في السنوات المقبلة على نافذة ديموغرافية (الهبة الديموغرافية)؛ مما يشكل تحدياً للسياسات السكانية ودورها في بلوغ أهداف التنمية.

٤. التحولات الديمغرافية للسكان التي شهدت تغيّرات كبيرة وسريعة وغير مسبوقة، وقد يقبل العراق في السنوات المقبلة على نافذة ديموغرافية (الهبة الديموغرافية)؛ مما يشكل تحدياً للسياسات السكانية ودورها في بلوغ أهداف التنمية.

٥. غياب القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل وبيئة العمل، وعدم مواكبة المستجدات التكنلوجية وغياب برامج التأهيل والتدريب.

وبناءً على ما تم توضيحه آنفاً، يمكن التوصُّل إلى منظور ورؤية واضحة المعالم لحلول ومعالجات مقترحة لهذه الظاهرة، التي تتمثل بالفقرات الآتية:

١. النهوض بالواقع الاقتصادي، ويشمل القطاعات الاقتصادية كافة ولاسيما الإنتاجية منها، يقوم على استراتيجية دعم القطاع الخاص مع وجود القطاع العام من خلال تشجيع الاستثمار الوطني وتهيئة المناخ الجاذب له.

٢. اعتماد اقتصادية كلية مواتية للتشغيل وعلى النحو الآتي:

- سياسة مالية توسعية مولدة لفرص العمل.
- سياسة ضريبية محفزة للاستثمار القطاع الخاص.

- سياسة نقدية داعمة للتشغيل من خلال تخفيض سعر الفائدة وتحديد سقوف ائتمانية.

- سياسة تجارية يومية لضبط الاستيراد المنفلت وحماية المنتج المحلي.

٣. تطوير نظام التعليم بالاتجاه الذي يؤدي إلى تنمية المهارات، وإيجاد درجة عالية من التكامل بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

٤. وضع سياسة للتنمية المكانية معززة للنمو، وتوليد فرص العمل للشباب ولاسيما في الريف العراقي الذي ترتفع فيه نسبة الشباب العاطلين عن العمل والذين يعانون من الفقر.

٥. الاهتمام ببرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدورها المهم في توفير فرص العمل من خلال تقديم قروض ميسرة لمساعدة العاطلين عن العمل أو دون فائدة، وتسدّد بأقساط شهرية مناسبة وطويلة الأمد.

٦. صرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل من قبل صندوق اجتماعي خاص في وزارة العمل تتناسب مع التحصيل الدراسي أو الشهادة التي يحملها العاطل عن العمل، على أن يتم البحث عن عمل مناسب للعاطل في القطاع الخاص، أو في القطاع الحكومي وحينئذٍ يتوقف صرف الإعانة.

٧. العمل على تأهيل العاطلين عن العمل وتدريبهم لإكسابهم المعرفة والخبرة للتعامل مع تقنيات أكثر حداثة في المجالات عالية التقنية.

٨. إقرار قانون التقاعد العام وتشريعية بنحوٍ مجزٍ مادياً؛ كي تتاح نسبة أكبر لسد مكان المتقاعدين وتعيين الخريجين محلهم.

٩. تنشيط مكاتب التشغيل للعاطلين عن العمل من الخريجين في جميع المحافظات وفي النواحي والأقضية.

١٠. إنشاء التعاونيات –ولاسيما في مجال الزراعة– بين الشباب، وتمول بـ٣٠٪ كمنحة، وتكفل المتبقي المصارف التجارية.

الخاتمة

تفاقمت معدلات البطالة وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها، بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى ٢٨٪ حسب مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣. وقد اتسم معدل البطالة بين صفوف فئة الشباب بعمر (١٥-٢٤) سنة بالارتفاع، واستحوذت على نسبة ٣٠٪ من العاطلين. ولعل غياب الأمن وعجز المشاريع عن توليد فرص عمل جديدة وانخفاض تخصيصات الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة، وغياب الاستثمار الأجنبي المعزز لمبدأ التشغيل قوة العمل الوطنية، وعدم فاعلية المنح والقروض باتجاه توليد فرص عمل، من الأسباب الداعمة لتفاقم معدلات البطالة في العراق.

> هذا الحال يدعو إلى صياغة سياسة اقتصادية والعمل على دعم القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته، وتبني نمط إنتاجي كثيف العمل في النشاط الاقتصادي؛ لأجل توليد فرص عمل جديدة

وإن هذا الحال يدعو إلى صياغة سياسة اقتصادية والعمل على دعم القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته، وتبني نمط إنتاجي كثيف العمل في النشاط الاقتصادي؛ لأجل توليد فرص عمل جديدة، والمساعدة في استيعاب مزيدٍ من الباحثين عن فرص العمل ولاسيما من قبل خريجي قطاع التربية والتعليم، فضلاً عن تنويع الاقتصاد وتعزيز نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

المصادر:

١. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق .. الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة الثامنة، العدد السادس والعشرون، ٢٠١٠.

٢. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين؟، دار المواهب للطباعة، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الائتماني، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٣، ك٢، ٢٠٠٤.

٤. د. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق، الواقع وتحديات المعالجة مجملة شؤون عراقية، العدد (٥) بغداد، مركز العراق للدراسات، ك٢، ٢٠١١.

٥. د. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٦ -٢٠٠١
.٢٠٠٢

٧. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة: د. حميد الجميلي، بيت الحكمة بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٨. سعيد علي العبيدي، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٠.

٩. سعيد علي محمد وآخرون، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٠.

١٠. سلام سميسم، الاقتصاد الكلي وماذا تشمل السياسة المالية؟، موقع وكالة أنباء براثا على الإنترنت.

١١. شكري رجب العشماوي، الخصخصة: مفاهيم، وتجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٢. شهاب حمد شيحان، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ٢٠٠٨.

١٣. عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، سلسلة ٣٨، ٢٠٠٨.

١٤. عبد الرحيم مكطوف، الإصلاح الاقتصادي في العراق، (دراسة تحليلية في خصوصية لمقومات وفاعلية الآليات) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

١٥. عبد الكريم أبو هات، الخصخصة في الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠٠٥، ص: ٣.

١٦. عبد المنعم السيد علي وآخرون، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

١٧. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق ٢٠١٠، صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب العراق شباط، ٢٠١١.

١٨. ماجد الصوري، السياسة المالية والسياسة النقدية في العرا، شبكة الاقتصاديين العراقيين على الإنترنت، نشر بتأريخ ٢٠١٣/٥/١.

١٩. محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة والقطاع المالي في الإسلام، الأردن – عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠.

٢٠. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستمرار والنمو الاقتصادي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، تموز ٢٠٠٨.

٢١. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق، روافد ثقافية على شبكة الإنترنت العدد ٢٠١٢/٨٩.

٢٢. ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ (قراءة في الدستور والموازنة العامة)، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد العشرون، السنة السابعة، ٢٠٠٨.

٢٣. نعومي كلاين، نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، السنة السابعة والعشرون، ٢٠٠٤.

٢٤. هناء عبد الحسين الطائي، الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، سلسلة بحوث ندوات مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢٥. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، سلسلة رقم (٣).

٢٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الائتمانية للألفية على مستوى المحافظات، آب ٢٠١٢.

٢٧. وزارة التخطيط، مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨.

المعايير المهنية للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية تجاه الأداء الحكومي (دراسة تحليلية)

م.د. شيركو جبار محمد*

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس والمعايير المهنية والقيم الأخلاقية العالمية والوطنية للعمل الإعلامي الخاص بإعداد البرامج الحوارية وتقديمها وإظهارها للأداء الحكومي تجاه القضايا المختلفة التي تبث على القنوات الفضائية الكردية، ثم الكشف تلك البرامج وتحليلها من حيث مدى التزامها بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل: الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوازن. وقد أُسْتُخدم في الدراسة منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي الذي يعدُّ أحد الأساليب الوصفية التي تستخدم للوصول إلى نتائج شاملة. وقد أخذت عينة عمدية من برنامجين حواريتين الأسبوعية (مع رنج، فكر مرتين) المذاعة على القناتين (رووداو، وNRT) الكردية، واستخدمت صحيفة تحليل مضمون كأداة للوصول إلى نتائج أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فروضها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اختلاف الاتجاهات بين البرامج الحوارية عينة الدراسة على وفق نوع ملكية القنوات التي تبث هذه البرامج، بينما جاء الاتجاه السلبي في برنامج "مع رنج" بنسبة (٤١٪) جاء سلبي في برنامج " فكر مرتين" بنسبة (٤٦٪) وهو ما يظهر تأثير الملكية للقنوات الفضائية ببرنامج " مع رنج " الذي يذاع على قناة (رووداو) كقناة شبه حكومية، على عكس قناة (NRT) التي تخضع للملكية الخاصة؛ وبالتالي لديها قدر أكبر من مساحة الحرية في تناول الأداء الحكومي.

> إن هدف البرامج الحوارية هو عرض الحقائق، ومن الأفضل أن تكون هذه الحقائق غريبة، مثيرة، تلفت انتباه أكبر عدد ممكن من الجماهير.

* قسم تقنيات الإعلام – كلية تقنيات الإدارة – جامعة السليمانية التقنية.

(Abstract)

This study seeks to identify the professional standards, foundations and ethical and professional values of the global and national media work on the preparation and presentation of talk shows and show them the government performance on the various issues broadcast on the Kurdish satellite channels, and then detect and analyze those programs and the extent of their commitment to professional standards for the transfer of information such as truth, accuracy, objectivity and balance . The study used the descriptive and analytical survey methodology, which is one of the descriptive methods used to reach comprehensive results. random sample of two weekly talk shows (Lagall Ranj& dwjar byrkawe) was selected on the Kurdish «NRT&Rudaw» channels. The main findings of the study were: The different trends between the talk shows and the study sample according to the type of ownership of the channels that broadcast these programs. The negative trend in the program of «Maher Range» (٪٤١) was negative in «dwjar byrkawe» program (٪٤٦), Which shows the influence of ownership of satellite channels on the «Lagall Range» program, which is broadcast on «Rudaw» as a quasi-governmental channel, unlike NRT, which is privately owned and therefore has more freedom to deal with government performance.

المقدمة:

باتت البرامج الحوارية التليفزيونية اليومية جزءاً أساسياً من طقوس الحياة اليومية لكثير من فئات الجمهور المستهدف للقنوات الفضائية الكردية كإحدى الآليات التي تستخدم لإعلام الجمهور وإعلانهم بكل ماهو جديد عن تفاصيل حياتهم اليومية ومن خلال ما تقدمه من تقارير وحوارات وفيض من معلومات وللإحاطة بما يدور من مجريات الأحداث ولاسيما فيما يخص الأداء الحكومي الداخلي والخارجي، والقضايا السياسية والاجتماعية المختلفة.

إن هدف البرامج الحوارية هو عرض الحقائق، ومن الأفضل أن تكون هذه الحقائق غريبة، مثيرة، تلفت انتباه أكبر عدد ممكن من الجماهير[1]؛ ولتحقيق ذلك تنجرف الكثير من البرامج الحوارية على القنوات الفضائية الكوردية ولاسيما القنوات الخاصة ذات تمويل رأسمال حرّ وراء الرغبة في الإثارة، ولفت انتباه الجماهير من خلال تشويه الحقائق. وفي السنوات الأخيرة أخذ موضوع مسئوليات إعداد البرامج الحوارية وتقديمها مساحة كبيرة من النقاش؛ وذلك بسبب تطور الأخبار التليفزيونية، وبرامج الحوار، وبرامج الرأي الجماهيرية وإن معظم هذه البرامج تهدف إلى الترفيه أكثر من إعطاء معلومات، ثم اعتماد هذه البرامج على الموضوعات الجريئة والخلافية ثم اعتمادهم على الأسئلة المحرجة، الإيحائية الانفعالية، والاستفزازية، والأسئلة الشخصية[2].

بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وهناك الآن أقل من ٥٠ دولة فقط من بين ٢٠٠ دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بنحو فعال على القائمين بالاتصال، أو تحمي التدفق الحرّ الإعلامي[3]. وفي ظل غياب ميثاق شرف وقواعد السلوك المهنية الموحدة للإعلاميين في مجال الصحافة الإذاعية والتليفيزيونية ضمن نطاق إقليم كردستان العراق، ولا يلتزم كثير من الإعلاميين بالمعايير الأخلاقية والمهنية العالمية لإعداد البرامج الحوارية التليفزيونية وتقديمها؛ ولذلك تبقى مجرد نصوص جامدة؛ لذلك تلاحظ الباحث في هذه الدراسة أن الحوارات التي تعرضها الفضائيات الكردية الخاصة تميل إلى العنف، والروح العدائية، والبعد عن الموضوعية، وتشويه الحقائق هو الذي يميّز أسلوب أغلب المتحاورين في عدة قضايا خلافية.

1- Smith, Kim, Effects of Newspaper coverage on community Issues concerns and local government evaluation, communication research Vol;14, 4 August 1987, P380.

٢- منى سعيد الحديدي، سلوى أمام: الإعلام والمجتمع . (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤) ص: ١٣.

3- Bignel, J . An Introduction to television to studies (London: Roulade, 2003). P13.

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

إن القيم الأخلاقية والمعايير المهنية مسألة مهمة في العمل الإعلامي، مثل قيمة الموضوعية، وقيم النزاهة والتوازن، حيث لا يمكن لمثل تلك القيم أن تنشأ إلا في بيئة ديمقراطية[٤]؛ لذلك فإن نشوء القنوات الفضائية في إقليم كردستان كانت نتاجاً طبيعياً لبيئة سياسية حرة، وهي بهذه الحالة تستلزم أن تكون معبراً عن طموحات الجمهور المستهدف وآماله وما يربتط بها من قضايا على وفق مواثيق الشرف الإعلامي، والقوانين المنصوصة التي تصون حق الفرد والمجتمع. وإن البرامج الحوارية ظهرت كنوع من التفاعل مع الأنظمة الإعلامية العالمية التي أوجدت أشكالاً جديدة فيما يسمى بـ (New Formats)، وكان من نتائجها برامج الرأي (Talk Show) التي تعتمد على الإثارة والمواجهة، وتتعدد أشكال مشاركة الجمهور فيها، وتبث على الهواء مباشرة في أغلب الأوقات[٥]؛ لذا فإن هذه البرامج جذبت إليها الجمهور للتعرف على كل ما هو جديد وهو ما يتطلب معه إجراء هذه الدراسة.

٤- محمد منير الحجاب، الإعلام والموضوعية، الطبعة١، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٠) ص: ١٥١.

وبناءً على ما تقدم، فقد تحددت مشكلة هذه الدراسة في التعرف على المعايير المهنية ضمن أطر المعايير والقيم الأخلاقية والمهنية العالمية والوطنية ومحدداتها وأسسها للعمل الإعلامي الخاص، بإعداد البرامج الحوارية المختلفة وتقديمها وإظهارها للأداء الحكومي تجاه القضايا المختلفة، التي تبث على القنوات الفضائية الكردية، وكشف تلك البرامج وتحليلها وبيان ومدى التزامها بالمعايير المهنية لنقل المعلومات، مثل: الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوازن، وتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى العنف والفوضى الاجتماعية ضمن دراسة مسحية لتحليل مضمون تلك البرامج.

٥- عبد الغفار خليل: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للقنوات الفضائية المصرية الخاصة: «دراسة تطبيقية على برامج الرأي المقدمة بقناة دريم٢»، في المؤتمر العلمي السنوي التاسع لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»، الجزء الثالث، أيار ٢٠٠٣، ص: ٧٥٠.

ويكتسب البحث أهميته العلمية والتطبيقية في ضوء بعض الاعتبارات:

١. تعدُّ البرامج الحوارية التليفزيونية قالباً برامجياً أساسياً يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والدراسة، ولاسيما دور هذه البرامج في معالجة القضايا المجتمعية المختلفة، وعرض وجهات النظر المختلفة حولها.

٢. لزيادة دور الاتصال التفاعلي التي تشهدها البرامج الحوارية بين الجمهور المستهدف والوسيلة الإعلامية، تعكس تلك البرامج مدى أهمية المسؤلية الاجتماعية التي ينبغي التعرف عليها في إظهار الأداء الحكومي والقضايا المختلفة في المجتمع حيث ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية؛ بسبب

الاستخدام الخاطئ لمفهوم الحرية في إعلاء حرية الأداء الإعلامي على حساب مصلحة المجتمع.

٣. تساعد نتائج هذه الدراسة من الناحية العملية القائمين بالاتصال على وضع مواثيق الشرف الإعلامي والضوابط المهنية، لإعداد البرامج الحوارية وتقديمها في القنوات الفضائية الكردية، والدور الذي تؤديه تلك المواثيق والضوابط في معالجة حسن أداء المهني والسلوكي لمعدي تلك البرامج ومقدميها من القضايا بشتى مجالاتها في المجتمع الكردي.

٤. تنبع أهمية الدراسة من كونها تحلل واقع الأداء المهني والأخلاقي للعمل الإعلامي للبرامج الحوارية في القنوات الفضائية الكردية، ويساعد البحث في تنمية الوعي المهني والأخلاقي لمعدي البرامج الحوارية ومقدميه، ونشره على وفق المعايير العلمية لفنّ إدارة الحوار من خلال تناول مجمل القضايا التي تتناولها تلك البرامج.

> تعـدُّ البرامج الحوارية التليفزيونية قالباً برامجياً أساسـياً يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والدراسة لاسيما البرامـج التـي تعالـج القضايا المجتمعية المختلفة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التحليلية إلى تحقيق عدة أهداف منها:

١. التعرف على حدود المسؤولية الاجتماعية للبرامج الحوارية وأبعادها في إطار المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة الإعلامية وأخلاقيات فنّ الحوار التليفزيوني، ومدى تقديمها لمعالجة إعلامية موضوعية ومتوازنة في عرضها الحقائق والمعلومات والآراء المختلفة الخاصة بالأحداث الجارية.

٢. تحليل نوعية الموضوعات والقضايا التي تتناولها البرامج الحوارية على القنوات الفضائية الكردية فيما يخص الأداء الحكومي والجوانب المهنية والأخلاقية التي تعكسها تلك البرامج.

٣. الكشف عن أهم القواعد المهنية الحاكمة لتغطية البرامج الحوارية التليفزيونية عن القضايا المختلفة في القنوات الفضائية الكردية.

٤. التعرف على أساليب عرض كل من البرامج الحوراية –عينة الدراسة– للموضوعات والقضايا المختلفة والقوالب الفنية المستخدمة.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري على مدخلين علميتين أساسيتين إيماناً من الباحث بأن طبيعة موضوع هذه الدراسة متعدد الأبعاد والزوايا، ولا يمكن تفسيره على وفق نظرية واحدة:

١. نظرية المسؤولية الاجتماعية:

بمقتضى الحرية الكاملة التي منحها النظام الليبرالي للإعلام، أصبحت وسائل الإعلام تتمتع بحرية كاملة دون أي قيود، بيد أنها أساءت استخدام الحرية الممنوحة لها في بدايات القرن العشرين في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية؛ مما جعل المؤسسات الإعلامية بقنواتها ومجلاتها كافة أدوات للإثارة والفضائح والتسلية، وبدأت وسائل الإعلام تتخلى تدريجياً عن المعايير المهنية في الأداء الصحفي، ومع تزايد الأزمة برزت أهمية نظرية المسؤولية الاجتماعية كعلاج لتلك الأزمة[٦]. ويتمثل الضابط الأخلاقي والقانوني الذي يوجه عمل وسائل الإعلام في ضرورة تقديمها لتغطية إخبارية ومعالجة إعلامية للموضوعات والأنشطة والقضايا المختلفة في إطار من الموضوعية والتوازن في عرض الحقائق، والمعلومات، والأفكار، والآراء التي من شأنها تدعيم الديمقراطية ومشاركة الرأي العام في الأحداث الجارية[٧]. فضلاً عن أن هذه الوسائل تؤدي دور النائب الذي ينوب عن الجماهير في التعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم المختلفة، ويتصل بالضوابط الأخلاقية والمهنية ضرورة احترام وسائل الإعلام لخصوية الأفراد وحياتهم الخاصة، وعدم تشكيل الرأي العام للإثارة اللا إنسانية، والتطرف، والصراع العرقي، والعنصرية، وتعميم الفوضى، وحماية الآداب العامة ضدَّ أي أعمال مروجة للجنس، وتشويه صورة المرأة في المجتمع[٨].

يعيش الإعلام في فضاءات من الهويات لا بدّ أن تكون من ناحيته واضحة المعالم وغير مشوهة؛ لتشكل بوصلة ناجعة للصحفي في عالم من الصراعات والمصالح، كالذي نعيش فيه. ويبقى محور هذه الفضاءات هو التزامات الصحافي المهنية، إذ إن المعايير المهنية «الموضوعية» للصحافة: الدقة، الموضوعية، الحياد، مستندة في أساسها إلى تعريف سياسي أيديولوجي لمعنى الحياد والموضوعية، وقد اختلفت الأبحاث والتيارات الأكاديمية والمهنية كثيراً في تعريف الحياد والموضوعية، ويبدو أن لا حياد في تعريف الموضوعية والحياد[٩].

٦. .مي عبد الله، الاتصال والديقراطية، الطبعة الأولى، (بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص: ٦٤.

٧.حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة ومقارنة)، (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص: ٢٧٦.

٨. حسني محمد نصر، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٠)، ص: ٧٦.

٩. أشرف جلال، «العلاقة بين ملكية وسائل الإعلام وطبيعة ومستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية والخاصة دراسة مقارنة لبرامج الرأي»، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، مستقبل وسائل الإعلام العربية، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، أيار ٢٠٠٥، ص: ٤٠٢.

وتنقسم القيم المهنية على قيم خاصة لجمع المادة الخبرية وتحريرها، وقيم مهنية تتصل بالمعالجة الإعلامية في البرامج والمواد الإعلامية الأخرى، ولا يعني ذلك تستر وسائل الإعلام على الممارسات غير الشرعية للأفراد أو المسؤولين، ولكن الحفاظ على تفاصيل الحياة الخاصة للأفراد[١٠].

ويعدُّ مفهوم الموضوعية أكثر المفاهيم الجدلية التي تثيرها نظرية المسؤولية الاجتماعية، ويتكوّن مفهوم الموضوعية من ستة عناصر أساسية تشمل تقديم الحقائق، وتوضيح مصادر المعلومات، والفصل بين الخبر والرأي، والحياد، وعدم التحيّز، والتوازن في عرض وجهات النظر[١١].

٢. نظرية التأطير الإعلامي yroehT sisylanA emarF:

في سياق آخر، تتناول نظرية التأطير الإعلامي عدة عوامل مؤثرة في بناء الإطار الإعلامي أو الرسالة الإعلامية من بينها عامل المستوى المهني الذي يشمل معايير القيم المهنية، ومواثيق الشرف، وطبيعة الدور المهني للإعلاميين ومؤسساتهم[١٢]؛ لذلك استفاد الباحث من جزئية مهمة لهذه النظرية لتحديد وتشخيص الأسباب، وتقيم الحلول واقتراحها حول موضوع الدراسة لتحليل الإطار الإعلامي وهي وضع الأحكام الأخلاقية (moral judgment) الذي يحدد وظيفة الإطار الإعلامي للبرامج الحوارية التليفزيونية مهنياً وأخلاقياً.

١٠. ليلى حسن محمد السيد، عولمة مصادر الإعلام وانعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد ٣١، و٣٢، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩، ص: ٣٤٥.

١١. نظرية المسؤولية الاجتماعية: على الموقع الإلكتروني: www.al-.mousawi-org/press/theory.htm

12. Yehudith Auerbach, Yaeli Bloch-Elkon, "Media framing and foreign policy: The elite press visavis US policy in Bosnia, 1992-1995. Journal of Peace Research, (2005) 42 (1) p 83-99

رابعاً: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة:

تعرض الدراسة محورين في تناولهما التراث العلمي المرتبط بموضع البحث، هما:

أولاً: دراسات ترتبط بدور المعايير الأخلاقية والمهنية لوسائل الإعلام:

1. Bosshart,S.G. & Schoenhagen, P. (2013), Amateurs striving for news production. Can they compete with professional journalism and the Web An Analysis of Skills and Standards in an Online Environment. International Communication Gazette[13]

13. Bosshart,S.G. & Schoenhagen, P. (2013), Amateurs striving for news production. Can they compete with professional journalism and the Web An Analysis of Skills and Standards in an Online Environment. International Communication Gazette, 61(5),373-390.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية هواة إنتاج الأخبار في منافسة الصحافة المهنية في ألمانيا من خلال المقارنة بين تغطية موقع ويكي الإخباري الألماني(German Wiki news)، ومواقع وسائل الإعلام الألمانية المهنية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود اختلافات كبيرة وأبعاد مختلفة في تطبيق المعايير المهنية من قبل مواقع الهواة تدلُّ على أن هناك تحولاً سلبياً لحق بالمعايير المهنية في صحافة المواطن، أو المدونات الصغيرة، ويشير إلى تحديات تمسّ الصحافة في المستقبل ولاسيما بعد صعود الويب.

٢. دراسة فوزية عبد الله العلي (٢٠٠٨)[١٤] عن دور القائم بالاتصال في تبني البرامج الحوارية التليفزيونية لمسؤليتها تجاه المجتمع في دولة الإمارات.

١٤- فوزية عبد الله آل علي، دور القائم بالاتصال في تبني البرامج الحواريـــة التليفزيونية لمســـئوولياتها تجـــاه المجتمع في دولة الإمـــارات، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشـــر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الثالث، تموز ٢٠٠٨.

رصد دور الإعلام للأسرة العربية وآثاره في تشكيل اتجاهات جديدة، أو صياغة قيم مستحدثة، أو إلغاء قيم قديمة بما لا يتوافق والخصوصية الثقافية والحضارية التي استقر عليها المجتمع الإماراتي. وأجريت الدراسة على ٦٠ مبحوثاً من القائمين بالاتصال في البرامج الحوارية في تليلفزيون دبي والشارق ضمن دراسة ميدانية. وقد وضع الباحث عدة تساؤلات لدراسته هي: ما وظائف وسائل الإعلام في العصر الرقمي وأدواره وانعكاساته لما تبثه على سلوك الجمهور وقيم الأسرة الإماراتية؟ هل تمارس البرامج الحوارية دور في تشكيل قيم جديدة أو تهدم قيم قديمة أو تعيد إنتاج القيم القديمة بأسلوب جديد؟ ما الكيفية التي عالجت بها البرامج الحوارية القيم؟

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– إن ٧٨٪ من أفراد العينة يرون أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبرامج الحوارية هو تركيزها على المشكلات، ثم تقديم حلول مع عرض المشكلات بنسبة ٦٦٪.

– تساعد البرامج الحوارية والاتصال في تغيير البنى الثقافية والمعرفية والآراء والاتجاهات والقيم.

– تؤدي وسائل الإعلام دوراً على صعيد توجيه الأفراد خلال عملية إصدار الأحكام.

١. دراسة أميرة سمير (٢٠٠٧)[١٥] عن التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في اطار المسؤولية الاجتماعية.

١٥– أميرة سمير، «التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية»، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر. الجزء الأول – كلية الإعلام – جامعة القاهرة، تموز ٢٠٠٨.

حددت الباحثة مشكلة الدراسة في التعرف على أسباب ودوافع الجمور العربي على الاعتماد على وسائل الإعلام، والتأثيرات المعرفية، والوجدانية، والسلوكية المتراكمة، التي تخلفها القنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في ذهن الجمهور المستهدف عند تعرضم على المواد الإخبارية السياسية، والبرامج الحوارية السياسية، ومدى التزامها بالقيم ومعايير المسؤولية الاجتماعية للعمل الإعلامي، حيث أجريت الدراسة على ٤٠١ من مبحوثي الجمهور المصري ضمن الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى:

– وجود تأثيرات سياسية إيجابية لهذه القنوات في أنها تراعي حدود مسؤوليتها الاجتماعية أحياناً وتحاول توسيع قاعدتها الجماهيرية على حساب مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

– تتعدد عينة الدراسة الخاصة بأبعاد المسؤولية الأخلاقية عن التأثيرات السياسية ضمن المواد الإخبارية والبرامج السياسية في القنوات الفضائية المصرية والعربية، غير أن هذا التعدد لا ينفي وجود خلل واضح من حيث درجة الاهتمام لكل بعد من الأبعاد، فعلى الرغم من وجود اهتمام مكثف بالمسؤولية الأخلاقية نحو المجتمع لكنّ هناك ضعفاً من الاهتمام بأبعاد هذه المسؤولية نحو الجمهور والدولة والعالم، حيث لم تتطرق ٧٢٪ من حلقات البرامج السياسية على القنوات الفضائية المصرية والعربية إلى الموضوعات التي تتصل بالمسؤولية الأخلاقية نحو الأفراد.

– دراسات ترتبط بتناول البرامج الحوارية التليفزيونية:

٢. دراسة عادل بن هداية الله الصمداني (٢٠١٣)[١٦]: عن اتجاهات النخبة الأكاديمية السعودية نحو البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية.

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية ومستوى أدائها، ثم التعرف على الأدوار الإيجابية أو السلبية لهذه البرامج على مشاهدي النخبة الأكاديمية، وإيجاد العلاقة بين استخدام الأساليب المثلى في معالجة المشكلات من خلال أدبيات الحوار الناجح، ونجاح هذه البرامج الحوارية في تحقيق أهدافها. وتكوّنت عينة الدراسة من (٦٧) أستاذاً من أساتذة جامعتي الملك عبد العزيز وطيبة في العام ٢٠١٢، واستخدمت الاستبانة كأداة لهذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها.

١٦. عادل بن هداية الله الصمداني، اتجاهات النخبة الأكاديمية السعودية نحو البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز: كلية الآداب والعلوم الأنسانية، قسم مهارات الاتصال، ٢٠١٣.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. الغالبية العظمى من عينة الدراسة يشاهدون القنوات الفضائية العربية، ونسبة أيام المشاهدة في الأسبوع من متوسطة إلى عالية.

٢. نسبة عالية من عينة الدراسة يشاهدون البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية، وبدرجة متوسطة.

٣. أكثر أنواع البرامج الحوارية مشاهدة لدى عينة الدراسة هي البرامج الحوارية السياسية، وأقلها مشاهدة هي البرامج الحوارية الرياضية.

3. Richard Fitzgerald(2012): Categories, norms and inferences: Generating entertainment in a day time talk show[17.]

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أسلوب المضيف فى برامج التوك شو النهارية بالمملكة المتحدة، وكيفية إدخال الترفيه في تقديم القصص الخاصة بضيوف هذه البرامج. وتم اختيار برنامج (Jeremy Kyle Show) كإحدى أهم برامج التوك شو النهارية، وحلّلت الحلقات كافة التي قدمت خلال عام ٢٠٠٥، وجمعت من خلال الموقع الخاص بالبرنامج على الإنترنت ومن خلال الحلقات المتاحة عبر موقع اليوتيوب.

17. Richard Fitzgerald, Categories, norms and inferences: Generating entertainment in a day time talk show. Discourse, Context & Media 28 June 2012. www.elsevier.com/locate/dcm. Abstract.

وخلصت الدراسة إلى:

١. كشفت تحليل الحلقات أن البرنامج يعتمد على استضافة أكثر من ضيف في الفقرة الواحدة، ويتم تداول القضية بين الضيوف جميعاً.

٢. يعتمد البرنامج على تصنيف الفقرات بصرف النظر عن أهمية الضيوف الذين يُستضافون، ويتم التأكيد على تقديم أطر أخلاقية بالبرنامج، ويعتمد المضيف على استضافة الجمهور الذي يحضر الحلقة ويضمنه كونه من الضيوف.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة كثرة الدراسات الميدانية التي أجريت حول البرامج الحوارية أو برامج الرأي أو الـTalk show مقارنة بالدراسات التحليلية التي أجريت حول الموضوع نفسها، مع اختلاف القضايا التي عولجت على وفق طبيعة المجتمعات وعينة الدراسة.

تمثلت أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وفروضها وتساؤلاتها ووضع صياغة للدراسة التحليلية وتحديد العينة.

> ان نجـاح البرامـج الحوارية في تحقيق أهدافهـا يكون من خلال ايجاد علاقة مثلـى في معالجة المشـكلات من خـلال ادبيات الحوار الناجح.

خامساً: تساؤلات الدراسة وفروضها:

أ- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال استمارة تحليل المضمون إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات من أهمها:

١. ما الاتجاهات الفكرية نحو الأداء الحكومي لضيوف البرامج الحوارية عينة الدراسة؟

٢. ما نوع الانتقادات الموجهة للأداء الحكومي في البرامج الحوارية عينة الدراسة؟

٣. ما اساليب إقناع الجمهور بالأداء الحكومي البرامج الحوارية عينة الدراسة؟

٤. ما أساليب تشكيل الرأي العام نحو الأداء الحكومي في البرامج الحوارية عينة الدراسة؟

ب- فروض الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار عدة فروض على وفق الإطار النظري للدراسة من أهمها:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين الانتقادات الموجهة للحكومة وملكية القنوات عينة الدراسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدمة في البرامج الحوارية وملكية القنوات عينة الدراسة.

الفرض الثالث: يوجد فروق دالة إحصائياً بين البرامج الحوارية (مع رنج، وفكر مرتين) عينة الدراسة في تناولهم لمستوى الأداء الحكومي.

سادساً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير خصائص مجموعة معينة أو موقف معين وتحليلهما وتقويمهما يغلب عليهما صفة التحديد أو دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنه دون الدخول في اسبابها، حيث تستهدف تلك الدراسة معرفة كيفية إبراز المعايير المهنية والأخلاقية في البرامج الحوارية للأداء الحكومي في إطار نظرية المسؤلية الاجتماعية ونظرية الأطر الإعلامية.

سابعاً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح بأسلوب المسح بالعينة لبرنامجين حواريتين تذاع على القنوات الفضائية الكردية وذلك في إطار مسح مضمون وسائل الإعلام والذي يعدُّ أحد الأساليب الوصفية التي تستخدم للوصول إلى نتائج شاملة.

ثامناً: الإجراءات المنهجية:

١. مجتمع وعينة الدراسة:

أ- مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من البرامج الحوارية الأسبوعية التي تذاع على القنوات الفضائية الكردية، والتي أثبتت العديد من الدراسات المسحية للجمهور أنها تحقق نسبة مشاهدة مرتفعة حيث اشتمل مجتمع الدراسة على برنامجين حواريين هي برنامج «مع رنج» وهو برنامج اسبوعي يذاع على قناة «روداو» الفضائية، وبرنامج «فكر مرتين» على قناة «NRT" الفضائية لإظهار المعايير المهنية والأخلاقية لتلك القنوات في تناول الأداء الحكومي، وتأثير نمط الملكية على هذا التناول.

> اثبتت العديد من الدراسات المسحية للجمهور أنها تحقق نسبة مشاهدة مرتفعة.

أ. عينة الدراسة:

أُختيرت عينة عمدية من برنامجين حواريتين الأسبوعية المذاعة خلال ثلاثة أشهر (آيار، حزيران، تموز ٢٠١٧) والمذاعة في الفترة المسائية، حيث بلغ إجمالي عدد الحلقات المذاعة ٢٤ حلقة بواقع ١٢ حلقة لكل برنامج وبإجمالي زمن (٢٤) ساعة تقريباً.

ب- توصيف عينة الدراسة:

جدول رقم (١)

زمن حلقات البرامج عينة الدراسة التحليلية

البرامج	عدد الحلقات	زمن الحلقات		
		ثانية	دقيقة	ساعة
مع رنج	١٢	١٠	٣٢	١٤
فكر مرتين	١٢	٥٨	٢٦	٩
المجموع	٢٤	٨	٥٩	٢٣

جدول رقم (٢)

زمن القضايا التي تناولت الأداء الحكومي داخل البرامج عينة الدراسة التحليلية

البرامج	زمن القضايا		
	ثانية	دقيقة	ساعة
مع رنج	١٢	٣٤	٧
فكر مرتين	٤٨	١٢	٥
المجموع	–	٤٧	١٢

ح- أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحث على صحيفة تحليل المضمون حيث تضمنت الجوانب المختلفة التي تسعى الدراسة إلى التعرف عليها على وفق أهداف وفروض الدراسة واستخدم الفقرة كوحدة للتحليل، ولتوفر صدق البيانات عُرضت الاستمارة على مجموعة من المحكمين[١٨]، وفي ضوء توجيهاتهم تم التعديل في صياغة الفقرات للصحيفة وإضافة بعضهم الآخر؛ وبالتالي تحقق الصدق الظاهري للبيانات.

وأُجري اختبار ثبات التحليل مع اثنين من الباحثين[١٩] على ٥٪ من عينة الحلقات الحوارية عينة الدراسة بواقع حلقة من كل برنامج، وبلغت قيمة معامل الثبات ٠,٩٠، وبلغت عينة الثبات حلقتين برنامجيتين ثم حساب معادلة هولستي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢ \text{ (ت)}}{\text{ن١} + \text{ن٢}}$$

حيث إن ت = عدد الحالات بين المرمزين

ن١ = عدد الحالات التي رمزها المرمز الأول

ن٢ = عدد الحالات التي رمزها المرمز الثاني

وطبقاً لهذه المعادلة كانت قيم الثبات كما يأتي:

ثبات أ مع ب = ٠,٩١

ثبات ب مع أ = ٠,٩٠

١٨. أسماء السادة المحكمين مترتبة ترتيباً أبجدياً:
أ.م/ د. ابتسام اسماعيل: أستاذ الإعلام – عميد كلية العلوم الإنسانية – جامعة السليمانية.
أ.م/ د. ابراهيم سعيد: أستاذ الإعلام – كلية العلوم الإنسانية – جامعة السليمانية.
د. أحمد حمه غريب: مدرس إعلام – رئيس قسم العلاقات العامة والدبلوماسية – جامعة التنمية البشرية.
أ.م/ د. سلام نصر الدين: رئيس قسم الإعلام – كلية العلوم الإنسانية – جامعة السليمانية.
أ.م/ د. عمر أحمد رمضان: أستاذ الإعلام – كلية العلوم الإنسانية – جامعة السليمانية.

١٩. الباحثان:
بهروز علي رسول: مدرس مساعد – كلية الإدارة – جامعة السليمانية التقنية.
هاونياز صابر: مدرس مساعد – كلية الإدارة– جامعة السليمانية التقنية.

وبحساب المتوسط الحسابي بين هذه القيم كان معامل الثبات = ٠,٩٠

هـ- المعالجة الإحصائية للبيانات:

حُلّلت البيانات باستخدام برنامج **SPSS** (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science) وذلك باللجوء إلى المعاملات والإختبارات الإحصائية الآتية:

١. التكرارات الإحصائية البسيطة والنسب المئوية.

٢. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

٣. اختبار (كا٢) لجداول الاقتران Contingency – Tables Chi Square) Test)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لدراسة شدة العلاقة الارتباطية بين متغيرين واتجاهها.

٤. تحليل التباين ذي البعد الواحد (One-way Analysis of Variance) المعروف اختصاراً باسم ANOVA لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين.

تاسعاً: التعريفات الإجرائية للدراسة:

١. المعايير المهنية والأخلاقية: يقصد بها مجموعة القيم المهنية الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي ولاسيما التليفزيوني التي تتصل بمعايير الأداء الأخلاقية المكتوب وغير المكتوب والتي ينبغي أن توجه أسلوب العمل الإعلامي[٢٠].

٢. البرامج الحوارية: يقصد بها البرامج الحوارية الجماهيرية المباشرة، التي تقوم على مفهوم المشاركة الجماهيرية بوسائل الاتصال والتفاعل المختلفة، وتجمع في تقديمها بين الأحاديث المباشرة والحوارات والمناقشات والمناظرات والتقارير المصورة، وتتجاوب مع الأحداث الجارية في المجتمع، وتعالج قضاياه بنوع من الجرأة، في إطار أشكال فنية تتسم بالجاذبية الفنية[٢١].

٣. الأداء الحكومي: المقصود بها مجموعة الانطباعات والسمات والأفكار التي تجسدها البرامج الحوارية التليفزيونية في القنوات الفضائية الخاصة عن أداء حكومة

٢٠. – عبد الحليم موسى، الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام، الدار العالمية للنشر، الجيزة ٢٠٠٨، ص: ٨٦.

٢١. زكريا إبراهيم الدسوقي، قضايا الفساد كما تعكسها البرامج الحوارية في القنوات الفضائية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (٣٢)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩، ص: ٢١٢.

أقليم كردستان العراق حيث تتكون الحكومة على وفق الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥) من رئيس الوزراء ونائبه والوزراء الذين يديرون جميعهم أعمال الحكومة على وفق الاختصاصات[٢٢].

٤. القنوات الفضائية الكردية: هي قنوات تليفزيونية كردية تبث من خلال الأقمار الصناعية نايل سات(Nile Sat)، هوت بيرد(Hot Bird)، تورك سات(Turk sat)، لينغ سات (Lyng Sat) ويدخل في تمويلها القطاع الخاص الكردي أي رأس مال حر (أفراد – مؤسسات – استثمارات خاصة)، أو تكون شركات مساهمة كردية مع جهات أخرى[٢٣].

٢٢. الدستور العراقي الدائم الصادر سنة ٢٠٠٥: https://www.constituteproject.org.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

– نتائج الدراسة التحليلية:

١. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في تخصص الضيوف في البرامج الحوارية:

البرنامج / تخصص الضيوف	مع نرنج ن= ١٢٠		فكر مرتين ن= ١٧٧		المجموع ن = ٢٩٧		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
مسؤل حكومي	٤٠	٣٣	٤٩	٢٧	٨٩	٦٠	٧,٥١٩	٠,٠٢٣
عضو برلمان	٣٠	٢٥	٣٥	١٥,٨	٦٥	٤٠,٨	٢١,٧٧٥	٠,٠٠٠
وزير حالي	١٨	٢٠	٩	٥,١	٢٧	٢٥,١	١٨,٤٤٧	٠,٠٧٤
مسؤل سابق حكومي	١٦	١٣	١٠	٥,٦	٢٦	١٨,٦	٨,٥٣٨	٠,٠٠٠
أستاذ جامعي	١٢	١٠	١٧	٩,٦	٢٩	١٩,٦	١٩,٧٩٥	٠,٠١٤
ناشط سياسي	١٨	١٥	٢٤	١٣,٦	٤٢	٢٨,٦	٤,٤١٢	٠,٠٠٠
صحفي	٨	٦	٨	٤,٥	١٦	١٠,٥	٦,٥٧٦	٠,١١٠
رجل دين	٦	٥	٦	٢,٧	١٢	٩,٧	١٠,٩٨٥	٠,٠٣٧

٢٣. شيركو جبار محمد: واقع ومستقبل القنوات الفضائية الكوردية، مطبعة شهيد آزاد هورامي، ٢٠١٤، ص: ٥٦.

باحث أكاديمي	٥	٤	٧	٣,٢	١٢	٧,٢	٩,٨٢٦	٠,٠٠٤
رجل أعمال	٦	٥	٥	٢,٨	١١	٧,٨	٢,٢٧٧	٠,٠٠٧
مسؤل حزبي	١٨	١٥	١٨	٣,٨	٣٦	٢٥,٧	٣,٢٦٩	٠,٨٣١
طبيب	١٢	١٠	٨	٤,٥	٢٠	١٤,٥	٤,١٤٩	٠,٣١٧
شخص عادي	٦	٥	٢	١,١	٨	٦,١	١٠,٠٣١	٠,١٩٥

يوضح الجدول رقم (٣) تخصص ضيوف البرامج الحوارية

تشير بيانات الجدول السابق إلى احتلال المسؤولين بالحكومة مقدمة تخصصات الضيوف بالبرامج عينة الدراسة التحليلية بنسبة ٦٠٪، ثم عضو برلمان بنسبة ٤٠,٨٪، فالناشط السياسي بنسبة ٢٨,٦٪، ثم المسؤول الحزبي بنسبة ٢٥,٧٪، ثم الوزير الحالي بنسبة ٢٥,١٪، ويليها أستاذ جامعي بنسبة ١٩,٦٪، ثم مسؤول حكومي سابق بنسبة ١٨,٦٪. فالطبيب في المرتبة الثامنة جاء بنسبة ١٤,٥٪، ويليها الصحفي بنسبة ١٠,٥٪، بينما جاء في المرتبة الأخيرة شخص اعتيادي بنسبة ٦,١٪ من إجمالي زمن البرامج الحوارية عينة الدراسة التحليلية. ويلاحظ أن أعلى نسبة للمسؤول بالحكومة جاء في كلا البرامجين بنسبة ٣٣٪ في برنامج (مع رنج)، ونسبة ٢٧٪ في برنامج (فكر مرتين) حيث تبيّن قلة نسبة رأي المعارضة مقارنة مع نوع ملكية القنوات ذات طابع قطاع خاص الذي يستوجب عليه أن توازن بين اختصاصات الضيوف في حلقات البرامج الحوارية.

> تشير بعض الدراسات إلى احتلال المسؤولين بالحكومة مقدمة تخصصات الضيوف بالبرامج السياسية، مقارنة مع قلة نسبة رأي المعارضة.

وباستخدام اختبار كا٢ –كما في الجدول السابق– يتبين وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين البرامج الحوارية وتخصصات (مسؤول حكومي، وعضو برلمان، ومسؤول سابق حكومي، وأستاذ جامعي، وناشط سياسي، وباحث أكاديمي، ورجال أعمال). وأظهر معامل التوافق ضعف شدة هذه العلاقة، وباستخدام الاختبار نفسه يتبين عدم وجود علاقة إحصائية بين البرامج الحوارية محل الدراسة وبقية التخصصات، حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة قيماً غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أكبر من ٠,٠٥٪.

٢. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في نوع الاتجاهات الحزبية والنقابية للضيوف:

البرامج / الاتجاهات الحزبية و النقابية للضيوف	مع رنج		فكر مرتين		المجموع		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية	معدل التوافق
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
اتجاهات واحدة	٢٣	١٩,٢	٨٤	٤٧,٥	١٠٧	٦٦,٧	٤٥,٩٣٠	٠,٠٠٠	٠,٣٨٥
اتجاهات متقاربة	٤٢	٣٥	٤١	٢٣,٢	٨٣	٥٨,٢			
اتجاهات مختلفة	١٩	١٥,٨	٢٢	١٢,٤	٤١	٢٨,٢			
اتجاهات متعارضة	٣٦	٣٠	٣٠	١٦,٩	٦٦	٤٦,٩			
المجموع	١٢٠		١٧٧		٢٩٧				

جدول (٤) يوضح الفروق بين البرامج الحوارية على وفق الاتجاهات النقابية والحزبية للضيوف

- تظهر نتائج الجدول السابق أن ضيوف البرامج الحوارية عينة الدراسة كانت لهم اتجاهات نقابية وحزبية واحدة نحو القضايا والموضوعات التي تثيرها البرامج بنسبة ٦٦,٧٪، بينما كانت هذه الاتجاهات متقاربة بنسبة ٥٨,٢٪؛ لذا يرى الباحث أن أغلب البرامج الحوارية تثير القضايا والمشكلات اليومية نفسيهما في اليوم عينه على كل البرامج من خلال المسؤولين والمتخصصين أنفسهم، والدور الحكومي في التعامل مع القضايا في أغلب الاتجاهات واحدة أو متقاربة إلى حد كبير، وجاءت متعارضة في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٦,٩٪، وهي نتيجة يمكن ردها إلى تنوع أهداف الخطاب الإعلامي لقنوات القطاع الخاص التي تبث هذه البرامج واستراتيجيته حتى وأن تقاربت بنسبة ٥٨,٢٪.
- وتظهر نتائج الجدول السابق هذا الاختلاف والتباين بين اتجاهات الضيوف في كل برنامج من البرنامجين كلٌ على حدة.
- وأكد اختبار كا٢ المحسوبة وجود علاقة ارتباط دالة احصائياً بين متغير اتجاهات الضيوف داخل البرامج الحوارية عينة الدراسة حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة ٤٥,٩٣٠ عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، وأظهر معامل التوافق

ضعف شدة هذه العلاقة حيث بلغت شدته (٠,٢٨٥).

٣. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في نوع الأداء الحكومي كما تعكسه البرامج الحوارية:

ويوضح الجدول رقم (٥) الفروق بين البرامج الحوارية في نوع الأداء الحكومي كما تعكسه البرامج الحوارية.

البرامج الاداء الحكومي	مع رنج		فكر مرتين		المجموع		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية	معدل التوافق
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
سلبي جداً	٢٦	١٢,٧	٤٠	١٦,٩	٦٦	٢٩,٦	٤٩,٦١٥	٠,٠٠٠	٠,٣٧٣
سلبي	٥٩	٢٨,٩	٦٩	٢٩,١	١٢٨	٥٨			
محايد	٥٤	٢٦,٥	٦٣	٢٦,٦	١١٧	٥٥			
ايجابي	٤٠	١٩,٦	٣٦	١٥,٢	٧٦	٣٤,٨			
ايجابي جداً	٢٥	١٢,٣	٢٩	١٢,٢	٥٤	٢٤,٥			
المجموع	٢٠٤		٢٣٧		٤٤١				

> هـذه النتائج تبيـن اختلافاً في الاتجاه جاء بدرجات متقاربة بين فئات المقاييـس، وهو ما يظهر قدراً معقولاً من حرية الرأي خلال الحـوارات التي تمـت في هذه البرامج.

- يتضح من بيانات الجدول السابق الخاص بالاتجاه العام لفقرات البرامج الحوارية محل الدراسة التحليلية نحو الأداء الحكومي أن هذا الاتجاه جاء سلباً بنسبة ٥٨٪، وجاء الاتجاه المحايد بفارق ضئيل مع سابقه بنسبة ٥٥٪، بين ما جاء الاتجاه الإيجابي بنسبة ٣٤,٨٪، وهذه النتائج تبين اختلافاً في الاتجاه جاء بدرجات متقاربة بين فئات المقاييس، وهو ما يظهر قدراً معقولاً من حرية الرأي خلال الحوارات التي تمت في هذه البرامج. ويتضح من بيانات الجدول السابق الاختلاف بين القنوات الخاصة فيما بينهم نحو تناول الأداء الحكومي على وفق سياسة تلك القنوات وأهدافها، بينما جاء في برنامج (مع رنج) أن الأداء الحكومي سلبي بنسبة ١٢,٧٪ وكانفي برنامج (فكر مرتين) سلبياً بنسبة ١٦,٩٪، بينما تتقارب النتائج في كلتا القناتين حول الاتجاه الإيجابي بنحو كبير للأداء الحكومي حول معالجة القضايا التي تتناولها البرامج الحوارية بنسبة متقاربة ١٢,٣٪، و١٢,٢٪، لذلك تبين تلك النتائج أن برنامج (فكر مرتين) أكثر نقداً من برنامج (مع رنج) للأداء الحكومي حيث أظهر أداء سلبياً بنسبة ٢٩,١٪ وسلبياً جداً بنسبة ١٦,٩٪ من إجمالي فقرات البرامج

عينة الدراسة.

- وأكد اختبار كا٢ المحسوبة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين متغيري الاتجاه نحو أداء الحكومة والبرامج الحوارية محل الدراسة، حيث بلغت قيمة كا٢ المحسوبة ٤٩,٦١٥ بمستوى معنوية (٠,٠٠٠) وأظهر معامل التوافق أن شدة هذه العلاقة متوسطة حيث بلغت قيمة هذا المعامل ٠,٣٧٣.

٤. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في نوع الانتقادات الموجهة للحكومة في البرامج الحوارية:

ويوضح الجدول رقم (٦) الفروق بين البرامج الحوارية في نوع الانتقادات الموجهة للحكومة

البرامج / نوع الانتقادات	مع رنج		فكر مرتين		المجموع		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية	معدل التوافق
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
الحكومة تتعامل بسلبية مع القضايا	١٦	١٦,٥	٢٣	١٧,٣	٣٩	١٧,٥	٠,٢٦٨	٠,٨٧٥	–
الفساد في استغلال السلطة	٢٧	٣٢,٥	٥٢	٣٧,٤	٧٩	٢٦,٢	٢٤,٩١٤	٠,٠٠٠	٠,٢٤٧
الرشوة لمنتسبي الحكومة	٤	٤,٨	–	–	٤	٢,٤	–	–	–
الحكومة تعبر عن مصالح فئة معينة	٢١	٢٥,٣	٢٤	١٧,٣	٤٥	٢٢	٦,٥٦١	٠,٠٣٨	٠,١٣٠
عدم كفاءة قيادات الحكومة	١٠	١٢	٣٢	٢٣	٤٢	٢٠,٧	٢,١٠٠	٠,٣٥٠	–
شروع قوانين غير ملائمة	٣	٣,٦	٦	٤,٣	٩	٧,٣	٨,٤١١	٠,٠١٥	٠,١٤٧
هدر الأموال	٣	٢,٩	٤	٣,٦	٧	٨,١	–	–	–

- تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أبرز الانتقادات الموجهة للحكومة في البرامج الحوارية عينة الدراسة كانت ''الفساد في استغلال السلطة'' في كثير من المشكلات بنسبة ٢٦,٢٪، تلتها ''الحكومة تعبّر عن مصالح فئة معينة'' بنسبة ٢٢٪، ثم

"عدم كفاءة قيادات الحكومة" بنسبة ٢٠,٧٪، تلتها "الحكومة تتعامل بسلبية مع القضايا" بنسبة ١٧,٥٪، وجاء في المرتبة الأخيرة "الرشوة لمنتسبي الحكومة" بنسبة ٢,٤٪. وتجسّد هذه النتائج الإحساس بسلبية الحكومة في التعامل مع فئات الشعب، وانتشار صور الفساد في القطاع الحكومي، واستغلال سلطتها في إصدار قوانين ظالمة ضدَّ فئات معينة من المجتمع.

٥. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في أساليب تشكيل الرأي العام:

يوضح الجدول رقم (٧) الفروق بين البرامج الحوارية في أساليب تشكيل الرأي العام

البرامج / أساليب تشكيل الرأي العام	مع رنج		فكر مرتين		المجموع		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية	معدل التوافق
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			
نقل الآراء ووجهات النظر من النخبة إلى الجمهور	٣٤	٢٦,٨	٦٥	٣١,٩	٩٩	٣٣,٣	٤٤,٨٣٥	٠,٠٠٠	٠,٢٧٠
إثارة القضية دون تقديم الحلول لها	٤٦	٢٢,٥	٤٧	٣٧	٩٣	٢٦,١			
نقل الآراء من الجمهور إلى النخبة	١٠	٧,٩	٦٨	٣٣,٣	٧٨	٢٢,٧			
طرح القضية والآراء ووجهات النظر المختلفة بشأنها	٣٦	٢٨,٣	٢٥	١٢,٣	٦١	١٨			
المجموع	١٢٧		٢٠٤		٣٣١				

> يلاحظ سيطرة أسلوب نقل الآراء ووجهات النظر من النخبة إلى الجمهور للرد على كل ما يثار بصفة يومية من مشكلات وقضايا من خلال البرامج الحوارية.

- تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى أن "نقل الآراء ووجهات النظر من النخبة إلى الجمهور" جاءت في مقدمة أساليب تشكيل الرأي العام في البرامج الحوارية عينة الدراسة بنسبة ٣٣,٣٪، تلاها أسلوب "إثارة القضية دون تقديم الحلول لها" بنسبة ٢٦,١٪، ثم أسلوب "نقل الآراء من الجمهور إلى النخبة" بنسبة ٢٢,٧٪، وأخيراً أسلوب "طرح القضية والآراء ووجهات النظر المختلفة بشأنها" بنسبة ١٨٪. ويلاحظ سيطرة أسلوب نقل الآراء ووجهات النظر من النخبة إلى الجمهور للرد على كل ما يثار بصفة يومية من مشكلات وقضايا من خلال البرامج الحوارية.

– ومن خلال اختبار (كا٢) اتضح وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدمة والبرامج محل الدراسة، حيث بلغت قيمة (كا٢) المحسوبة (٤٤,٨٣٥) بدرجة حرية (٦) ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) وأظهر معامل التوافق أن العلاقة ضعيفة حيث بلغ (٠,٢٧٠).

٦. الفروق بين البرامج عينة الدراسة في أساليب الإقناع المستخدمة:

يوضح الجدول رقم (٨) الفروق بين البرامج الحوارية في اساليب الإقناع المستخدمة في البرامج.

	البرامج / أساليب الإقناع ك	مع رنج		فكر مرتين		المجموع		كا٢ المحسوبة	مستوى المعنوية	معدل التوافق
		٪	ك	٪	ك		٪			
اساليب منطقية	أدلة وبراهين	٣٤	١١	٦٥	٣١,٩	٢٥,٣	٩٩	١٨,٧٦٦	٠,٠٠٠	٠,١٧٩
	وقائع معينة	٥٨	٤٥,٧	٦٤	٣١,٤	٣٠,٦	١٢٢	٢١,٩٩٢	٠,٠٠٠	٠,١٩٣
	تسلسل منطقي للأحداث	١٠	٧,٩	٢٢	١٠,٨	٨,٥	٣٢	٢,٣٧٥	٠,٣٠٥	–
	أسئلة واقعية	١٤	١١	٢١	١٠,٣	١٣,٢	٣٥	٤,٨٢٥	٠,٠٩٠	–
	إيجابيات وسلبيات	١٨	١٤,٢	١٢	٥,٩	٨,٨	٣٠	٦,٧٦٩	٠,٠٣٤	٠,٠١٩
	حقائق وأرقام	١٢	٩,٤	٩	٤,٤	٧	٢١	٣,٦٢٤	٠,١٦٣	–
اساليب عاطفية	التحيّز	–	–	١	٠,٥	١,٢	١	–	–	–
	التعميم	–	–	٤	٢	٣,٢	٤	–	–	–
	التطرف في الترغيب أو الترهيب	١	٠,٨	١٣	٦,٤	٥,٣	١٤	٦,٦٣٦	٠,٠٣٦	٠,١٠٧
	التركيز على النواحي العاطفية	٨	٦,٣	١٨	٨,٨	١١,٦	٢٦	١١,٤٣٤	٠,٠٠٣	٠,١٤٠

– تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى احتلال أسلوب «وقائع معينة» كأحد الأساليب المنطقية المستخدمة في الإقناع في البرامج المدروسة بنسبة (٣٠,٦٪)، يليه أسلوب

«تقديم أدلة وبراهين» بنسبة (٢٥,٢٪)، ثم «أمثلة واقعية مما يحدث في الحياة اليومية» بنسبة (١٣,٢٪)، ثم «التركيز في النواحي العاطفية» بنسبة (١١,٦٪). ويلاحظ اعتماد البرامج الحوارية للدراسة المستهدفة على الأساليب المنطقية بنحو يفوق الأساليب العاطفية، حيث إن الأساليب المنطقية أقرب إلى الإقناع بخلاف الأساليب العاطفية التي تشير إلى العواطف دون وجود الأسانيد الفعلية.

- **نتائج اختبار فروض الدراسة:**

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين الانتقادات الموجهة للحكومة وملكية القنوات عينة الدراسة.

جدول رقم (٩)

اختبار(كا٢) للعلاقة بين الانتقادات الموجهة للحكومة وملكية القنوات عينة الدراسة

الانتقادات	ملكية القنوات				كا٢	مستوى المعنوية	معامل فاي
	روداو		NRT				
الحكومة تهدر الأموال	٣	٣,٦	٤	٣,٦	٢,٨٨١	٠,٠٩٠	–
الحكومة تعبر عن مصالح فئة معينة	٢١	٢٥,٣	٢٤	١٧,٣	٠,٢٢١	٠,٦٣٨	–
الحكومة تتعامل بسلبية مع القضايا	١٦	١٩,٣	٢٣	١٧,٣	٢,٢١٤	٠,١٣٧	–
شروع قوانين غير ملائمة	٣	٣,٦	٦	٤,٣	١,٣٨٠	٠,٢٤٠	–
الفساد في استغلال السلطة	٢٧	٣٢,٥	٥٢	٣٧,٤	٦,١٠٩	٠,٠١٣	٠,١٢٦
عدم كفاءة قيادات الحكومة	١٠	١٢	٣٢	٢٣	٢,١٥٥	٠,١٤٢	–
رشاوى لمنتسبي الحكومة	٤	٤,٨	–	–	٢,٧٩٧	٠,٠٩٤	–

> يلاحظ اعتماد البرامج الحوارية للدراسة المستهدفة على الأساليب المنطقية بنحو يفوق الأساليب العاطفية، حيث إن الأساليب المنطقية أقرب إلى الإقناع بخلاف الأساليب العاطفية التي تشير إلى العواطف دون وجود الأسانيد الفعلية

- توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين انتقاد "الفساد

في استغلال السلطة'' الموجه للحكومة وملكية القنوات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (كا٢) المحسوبة (٦,١٠٩) وبمستوى معنوي (٠,٠١٣)، ودل معامل فاي (٠,١٢٦) على أن العلاقة ضعيفة، في حين لم يثبت وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين بقية الانتقادات الموجهة للحكومة وملكية القنوات، حيث كانت قيم (كا٢) المحسوبة قيم غير دالة عند مستويات معنوية جاءت كالآتي: ''الحكومة تهدر أموالاً'' (٠,٠٩٠)، ''الحكومة تعبر عن مصالح فئة معينة'' (٠,٦٣٨)، ''التعامل بسلبية'' (٠,١٣٧)، ''شروع قوانين غير ملائمة'' (٠,٢٤٠)، ''عدم كفاءة قيادات الحكومة'' (٠,١٤٢)، ''رشاوى لمنتسبي الحكومة'' (٠,٠٩٤).

- لذلك تظهر النتائج بقبول الفرض الأول جزئياً والقائل بوجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين الانتقادات «الفساد في استغلال السلطة» الموجهة للحكومة وملكية القنوات عينة الدراسة، في حين لم يثبت وجود علاقة دالة إحصائياً بين بقية الانتقادات وملكية قنوات عينة الدراسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدمة في البرامج الحوارية وملكية القنوات عينة الدراسة.

جدول رقم (١٠)

اختبار (كا٢) للعلاقة بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدمة في البرامج الحوارية وملكية القنوات عينة الدراسة.

أساليب تشكيل الرأي العام	ملكية القنوات				كا٢	مستوى المعنوية	معامل فاي
	روداو		NRT				
وجهات النظر من النخبة	٣٤	٢٦,٨	٦٥	٣١,٩	٣٥,٢٩٤	٠,٠٠٠	٠,٢٤٩
إثارة القضية دون حلول	٤٦	٢٢,٥	٤٧	٣٧			
وجهات النظر من الجمهور	١٠	٧,٩	٦٨	٣٣,٣			
طرح القضية	٣٦	٢٨,٣	٢٥	١٢,٣			

- توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام وملكية القنوات، حيث بلغت قيمة (كا٢) المحسوبة (٣٥,٢٩٤)، وهي

قيمة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، ودلّ معامل فاي (٠,٢٤٩) على أن العلاقة ضعيفة.

- وبذلك يقبل الفرض الثاني القائل بوجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدمة في البرامج الحوارية وملكية القنوات التي تذيع تلك البرامج، حيث تسعى القنوات الفضائية الخاصة إلى التركيز في الخطاب غير المتوازن لمعالجة القضايا والأزمات وإبراز السلبيات فقط لإظهار سوء الأداء الحكومي، وإهمال المسؤولية على مستوى الدولة عن أداة الأدوار المنوطة بهما، وهذا الخطاب الإعلامي غير المتوازن ضمن أساليب تشكيل الرأي العام يعزز الإحساس بالإحباط وعدم الانتماء لدى غالبية جمهور المشاهدين.

الفرض الثالث: يوجد فروق دالة إحصائياً بين البرامجين الحواريين (مع رنج، وفكر مرتين) عينة الدراسة في تناولهما لمستوى الأداء الحكومي.

"تسعى القنوات الفضائية الخاصة إلى التركيز في الخطاب غير المتوازن لمعالجة القضايا والأزمات وإبراز السلبيات فقط لإظهار سوء الأداء الحكومي."

جدول رقم (١١)

اختبار (T-test) لمعنوية الفرق بين القنوات الفضائية الكوردية الخاصة (روداو، و NRT) في تناول مستوى الأداء الحكومي.

الأداء / الملكية	العدد	المتوسط الحسابي	T-test	مستوى المعنوية
مع رنج	٩٨	٢,٦٣	٢,٦٠٤ -	٠,٠٠٩
فكر مرتين	١٢٧	٣,٠٣		

- توضح بيانات الجدول السابق وجود فرق دال إحصائياً بين القنوات الفضائية الكردية الخاصة في تناولهم لمستوى الأداء الحكومي، حيث بلغت معامل (T-test) (-٢,٦٠٤) وهي دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٠٩).

- وبذلك يقبل الفرض الثالث القائل بوجود فرق دال إحصائياً بين القنوات الفضائية الكردية الخاصة في تناولهم مستوى الاداء الحكومي حيث ظهر النتائج بأن البرنامج الحواري (فكر مرتين) الذي تبث على قناة فضائية (NRT) أكثر تناولاً للموضوعات والقضايا ذات صلة بأداء إدارة حكومة إقليم كردستان مقارنةً مع البرنامج الحواري (مع رنج) الذي تبث على قناة فضائية (روداو) والفرق دال احصائياً.

أهم نتائج الدراسة:

- أظهرت النتائج اختلاف الاتجاهات بين البرامج الحوارية عينة الدراسة على وفق نوع ملكية القنوات التي تبث هذه البرامج، فبينما جاء الاتجاه الإيجابي في برنامج «مع رنج» بنسبة (١٩,٦٪) جاء سلبياً في برنامج «فكر مرتين» بنسبة (٢٩,١٪)؛ وهو ما يظهر تأثير الملكية للقنوات الفضائية ببرنامج «مع رنج» الذي يذاع على قناة (روداو) كقناة شبه حكومية على عكس قناة (NRT) التي تخضع للملكية الخاصة؛ وبالتالي لديها قدر أكبر من مساحة الحرية في تناول الأداء الحكومي.

- جاءت أغلب اتجاهات ضيوف البرامج باتجاهات واحدة بنسبة (٦٦,٧٪)، واتجاهات متقاربة بنسبة (٥٨,٢٪)، ثم اتجاهات متعارضة بنسبة (٤٦,٩٪).

- جاءت أكثر الانتقادات الموجهة للحكومة ''القساد في استغلال السلطة'' بنسبة (٣٧,٤٪) ثم ''عدم كفاءات قيادات الحكومة'' بنسبة (٢٣٪). وهذه النتائج تدلُّ على وجود قدر كبير من مساحة الحرية في الأداء الإعلامي عموماً على الفضائيات المختلفة.

- وقد لاحظ الباحث أن البرامج الحوارية على القنوات الفضائية عموماً تحاول جاهدة إظهار ضعف الأداء الحكومي بالتركيز على السلبيات وتجاهل الإيجابيات في محاولة لسد احتياجات اللحظة، ويتبنى مشكلات المواطن الفقير، وإن قضاياه تتجاوز فيها الخطوط الحمر في آداب الحوار في محاولة إحراج المسؤولين على الهواء مباشرة، فيتحوّل الحوار إلى مقصلة، ويتحول مقدمو البرامج الحوارية من محاور إلى طرف القضية، حيث تستقي تلك البرامج موضوعاتها مما ينشر في الصحف اليومية المختلفة التوجهات، حيث نشاهد أكثر من ثلاثة برامج حوارية يومية مسائية تناقش المشكلات نفسها بالأسلوب نفسه تقريباً.

- جاء أسلوب ''نقل الآراء ووجهات النظر من النخبة إلى الجمهور'' بنسبة (٣٣,٣٪) في مقدمة الأساليب المستخدمة في البرامج الحوارية، وأظهر اختبار (كا٢) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين أساليب تشكيل الرأي العام المستخدم والبرامج عينة الدراسة، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة حيث إن المسؤول الحكومي جاء في المرتبة الأولى لضيوف البرامج الحوارية.

- جاءت الاستمالات العقلانية في المرتبة الأولى في البرامج الحوارية عينة الدراسة بنسبة (٨٤,٩٪) مقارنة مع الاستمالات العاطفية (٢٠,١٪).

الخلاصة والتوصيات:

- مما سبق يتبين لنا أن انتشار البرامج الحوارية اليومية في أغلب القنوات الفضائية الحكومية والخاصة في إقليم كردستان العراق أصبحت جزءاً أساسياً من الطقوس اليومية لكثيرٍ من المواطنين، وأصبحت تلك البرامج مرآةً تعكس كل ما يدور داخل المجتمع من إيجابيات وسلبيات. وإن تركيز بعض القنوات الفضائية على إبراز السلبيات فقط دون الإيجابيات إنما يجسد الشعور بالإحباط وعدم الانتماء لدى المتلقين، وهو ما يتطلب أن يكون الإعلام الفضائي إعلاماً مسؤولاً يراعي التوازن بين الحرية المطلقة في تناول الموضوعات والقضايا المختلفة والمعايير المهنية لتلك البرامج، ومراعاة الضوابط الأخلاقية والقانونية في عملية التناول، والفصل بين الخبر، والرأي، والحياد، والتوازن في عرض وجهات النظر المختلفة.

> ”أن انتشار البرامج الحوارية اليومية في أغلب القنوات الفضائية الحكومية والخاصة في إقليم كردستان العراق أصبحت جزءاً أساسياً من الطقوس اليومية لكثيرٍ من المواطنين.“

- التنوع في التناول الإعلامي للموضوع نفسه من خلال البرامج الحوارية، فقرار عرض القضايا والمشكلات عينها بالنحو عينه والضيوف كذلك من خلال البرامج الحوارية على القنوات الفضائية المختلفة إنما يصيب المتلقي بالملل واليأس والإحباط أحياناً، ولا بد من ابراز السلبيات والإيجابيات برؤى إعلامية مختلفة تظهر براعة الإعلامي في الأداء، والتناول، وتحري الدقة والموضوعية فيما يذاع من خلال تلك البرامج الحوارية.

- الاهتمام بالتوازن في البرامج الحوارية في القنوات الفضائية الخاصة لمواجهة الأخطار الوافدة علينا من المنطقة، فتغيير الخطاب الإعلامي يعد أمراً ضرورياً وملحاً، بدلاً من نشر ثقافة التطرف والهوس الأيديولوجي ولاسيما مع انتشار الثقافة الشعبية وتردي الأوضاع الأقتصادية والبطالة وغيرها.

- مراعاة التوازن في الخطاب الإعلامي بين الإعلام الإيديولوجي الموجه وشبه الحكومي الرسمي الذي تطارده الخطوط الحمر، والإعلام الخاص الذي تحكمه ثقافة رأس المال، وتقليل الفجوة بينهما لصالح جمهور المشاهدين بمختلف فئاته وتوجهاته.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

١. أشرف جلال، (٢٠٠٥)، العلاقة بين ملكية وسائل الإعلام وطبيعة ومستوى الحرية في القنوات المصرية الحكومية والخاصة دراسة مقارنة لبرامج الرأي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر مستقبل وسائل الإعلام العربية، الجزء الثاني، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٢. أميرة سمير، (٢٠٠٣) التأثيرات السياسية للقنوات الفضائية المصرية والعربية الخاصة في إطار المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر. الجزء الأول – كلية الإعلام – جامعة القاهرة.

٣. حسن عماد مكاوي، (٢٠٠٣) أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة ومقارنة)، (القاهرة: دار المصرية اللبنانية).

٤. حسني محمد نصر، (٢٠١٠)، قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي).

٥. الدستور العراقي الدائم الصادر سنة ٢٠٠٥:

https://www.constituteproject.org.

٦. زكريا إبراهيم الدسوقي، (٢٠٠٩)، قضايا الفساد كما تعكسها البرامج الحوارية في القنوات الفضائية، مجلة البحوث الإعلامية، العدد(٣٢)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.

٧. شيركو جبار محمد، (٢٠١٤)، واقع ومستقبل القنوات الفضائية الكوردية، مطبعة شهيد آزاد هورامي.

٨. عادل بن هداية الله الصمداني، (١٠١٣)، اتجاهات النخبة الأكاديمية السعودية نحو البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الملك عبدالعزيز: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم مهارات الاتصال).

٩. عادل عبد الغفار خليل، (٢٠٠٣)، أبعاد المسؤولية الإجتماعية للقنوات الفضائية

المصرية الخاصة: «دراسة تطبيقية على برامج الرأي المقدمة بقناة دريم٢» في : المؤتمر العلمي السنوي التاسع لكلية الإعلام. جامعة القاهرة، الجزء الثالث.

١٠. عبد الحليم موسى، (٢٠٠٨) الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام، الدار العالمية للنشر، الجيزة.

١١. فوزية عبد الله آل علي، (٢٠٠٨) دور القائم بالاتصال في تبني البرامج الحوارية التليفزيونية لمسؤوليتها تجاه المجتمع في دولة الإمارات، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الثالث).

١٢. ليلى حسن محمد السيد، (١٩٩٩) عولمة مصادر الإعلام واعكاساتها على تدفق الأخبار الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. مجلة البحوث والدراسات العربية. عدد ٣١، و٣٢ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)

١٣. محمد منير الحجاب، (٢٠١٠)، الإعلام والموضوعية، الطبعة١، (القاهرة: دار الفجر، ٢٠١٠).

١٤. منى سعيد الحديدي، سلوى أمام، (٢٠٠٤) الإعلام والمجتمع، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية).

١٥. مي عبد الله، (٢٠٠٥) الاتصال والديمقراطية، الطبعة الأولى، (بيروت، دار النهضة العربية).

١٦. نظرية المسؤولية الاجتماعية، (٢٠١٢) على الموقع الإلكتروني:

www.al.mousaorg/press/theory.htm

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bignel, J . (2003) An Introduction to television to studies (London: Roulade).
2. Bosshart,S.G. & Schoenhagen, P. (2013), Amateurs striving for news production. Can they compete with professional journalism and the Web An Analysis of Skills and Standards in an Online Environment. International Communication Gazette.
3. Richard Fitzgerald,(2012) Categories, norms and inferences: Generating entertainment in a day time talk show. Discourse, Context & Media 28. www.elsevier.com/locate/dcm. Abstract.
4. Smith, Kim,(2000) Effects of Newspaper coverage on community Issues concerns and local government evaluation, communication research Vol;14, 4 August.
5. Yehudith Auerbach, Yaeli Bloch-Elkon,(20005) "Media framing and foreign policy: The elite press visavis US policy in Bosnia, 1992-1995.Journal of Peace Research.

البعد الطائفي والأيديولوجي في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
-النزاع السوري وحرب الوكالة بين السعودية وإيران-

حسين لعريض*

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم بعد في المأزق الأمني الذي تعرفه العلاقات الإيرانية–السعودية، وهو البعد الطائفي–الأيديولوجي، مركزة في مدى تأثير القوة الناعمة كركيزة أساسية تتبناه كلتا الدولتين في إطار التوترات والنزاعات ما بينهما لما عرف بالحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، مستثمرةً في ذلك بعض التحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة كالنزاع السوري، وهو هدف الدراسة التي تسعى فيه كلتا الدولتين إلى أداء دور كبير وإضعاف لدور الطرف الآخر في المنطقة؛ من أجل تحقيق مصالح جيوسياسية، ودعم الفاعلين الإقليميين في نزاعاتهم بما يسمى الحرب بالوكالة، فالعامل العسكري هنا لا يفيد في هذه اللعبة بقدر ما تفيد الروابط الطائفية–السياسية.

الكلمات المفتاحية: النزاع السوري، السعودية، إيران، المأزق الأمني، الشرق الأوسط، النظام الإقليمي العربي، الأيديولوجية، الصراع الطائفي، الحرب بالوكالة.

* طالب سنة ثالثة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – فرع العلاقات الدولية، تخصص السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة ٠٣ (الجزائر).

Abstract

We will try in this study to highlight the most important dimension between the Saudi Arabia and Iran relations, which is the sectarian and ideological dimension. Focusing on the impact of soft power as an essential foundation sponsored the two countries within the framework of their tensions and conflicts between them as a new cold word in the Middle East, relying and taking advantage of some of political and geopolitical changes in the arena such as the Syrian conflict which is the objective of the study. both countries are trying to play a great role and weakening the other side in the middle east in other to achieve their interests by supporting some regional factors as the so-called the proxy war, the military factor here is not as helpful as the political sectarian ties.

Keywords: The Syrian conflict, Saudi Arabia, Iran, the security Dilemma, the Middle East, The regional Arabic system. The Ideology, the sectarian struggle.

مقدمـة:

عرفت البيئة الجيوسياسية في الشرق الأوسط في تأريخها الطويل الكثيرَ من الصراعات، فالمتمعن في طبيعة هذه الصراعات يجدها اقتصادية وجيوسياسية–أمنية، لكنها تحمل في طياتها أبعاداً أيديولوجية وأخرى طائفية. ويبدو من خلال بعض الملامح أن هناك تحولاً استراتيجياً في بيئة الشرق الأوسط، وهو بمنزلة معركة استقطاب مذهبي–إقليمي بين السنة والشيعة، وتحولٍ في الصراعات من الدول إلى صراعات داخلية وأخرى عابرة للدول التي تحارب بالوكالة عن دول ثانية.

إن الاستقطاب السني–الشيعي وإن كان معروفاً منذ القدم بيد أن ملامحه الجديدة تكمن في بروز ظاهرة الجهاد الشيعي المسلح بقيادة إيران والجهاد السني المسلح تحت قيادة السعودية، ويعدُّ النزاع في سوريا أحد ملامحه التي تتيح فرصة تنامي هذه الظاهرة، وتؤسس لمعركة مذهبية إقليمية كبرى تتجدد فيها الأحقاد التأريخية الحضارية القديمة، وتعيد تشكيل شبكة العلاقات الإقليمية، وتحالفات عابرة للدول في منطقة الشرق الأوسط ككل.

> ان الصراع في منطقة الشرق الاوسط ذو ابعاد ايديولوجية وطائفية فضلاً عن طبيعة هذا الصراع الذي يحمل ابعاداً اقتصادية وسياسية وامنية.

وتأسيساً لما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة الآتية:

كيف يمكن أن يؤدي البعد الطائفي الأيديولوجي دوراً في تحديد توجهات كل من إيران والسعودية تجاه بعضهما وتجاه القضايا الإقليمية الراهنة النزاع في سوريا في إطار ما يعرف بالحرب بالوكالة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

–ما طبيعة النزاع في سوريا؟

–ما دور كل من إيران والسعودية تجاه النزاع في سوريا؟

–ما تداعيات المأزق الأمني السعودي–الإيراني على تطورات الأحداث في سوريا؟

–ما تداعيات المأزق الأمني السعودي–الإيراني على النظام الإقليمي العربي؟

–ما مختلف سيناريوهات المرحلة المقبلة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وضع البحث الفرضيتين الآتيتين:

–البعد الطائفي هو عامل محدد في التوجهات السياسية لكل من إيران و

السعودية تجاه بعضهما وتجاه قضايا الشرق الأوسط ولاسيما النزاع السوري.

-مستقبل النزاع السوري منوط بمدى التقارب أو التنافر في العلاقات السعودية-الإيرانية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور العامل الطائفي-الأيديولوجي في طبيعة العلاقات السعودية-الإيرانية في مرحلة متقدمة من الصراع بين الشيعة والسنة في إطار الحرب الباردة الجديدة التي تعرفها بيئة الشرق الأوسط، وحرب الوكالة الدائرة ما بينهما، ومدى تأثير المأزق الأمني ما بينهما على النزاع السوري، والنظام الإقليمي العربي ككل، حيث يعد العراق واليمن وفلسطين وسوريا أهم المناطق الموجهة بين إيران والسعودية، لكن مقتضيات الدراسة تحتم الغوص أكثر في سوريا، والإشارة فقط لبقية المناطق؛ وهو هدف الدراسة.

منهجية الدراسة:

تقود طبيعة الإشكالية ومقتضيات الدراسة المنهجية إلى مقاربة منهجية مزدوجة بمعنى المزاوجة بين المقاربة **الواقعية الجديدة، والمقاربة البنائية؛** لمحاولة التقرب من الظاهرة -موضوع الدراسة- وتفكيكها، وفهم طبيعتها، ووصفها؛ وهنا تظهر مقاربات منهجية فرضت نفسها وطبيعة الموضوع، منها: المنهج الوصفي، والمنهج التأريخي، ونظرية الدور التي ترجع جذور هذه الفكرة إلى هتلر واستعماله مصطلح **المجال الحيوي** الذي يرى أن لكل دولة مركزية مجالاً حيوياً تؤثر فيه بحكم تأريخها، وأن تسيطر على أقاليم جغرافية ولو بالقوة المسلحة من أجل أن تتناسب مع متطلباتها الجغرافية. وسيستعان بهذه الأخيرة لمعرفة مدى تطلعات كل من الدور الإيراني والدور السعودي تجاه النزاع في سوريا، وفي ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة. وكذلك الاستعانة بالدراسات المستقبلية التي تتيح فرصة عرض بعض السيناريوهات لمعرفة مستقبل الظاهرة موضوع الدراسة وليس لوضع نتيجة نهائية لها.

ستتبنى الدراسة أنموذجاً معرفياً بنائياً يقوم بالأساس على ما جاء به ألكسندر وندت، وهي المقاربة البنائية التي ترى في البعد الثقافي الهوياتي وفي داخله الديني بعداً متزايد الأهمية ولاسيما بعد مرحلة الحرب الباردة التي عرفت توجهاً مغايراً من الصراعات الدولية إلى الصراعات الداخلية، وتحوّلت الصراعات الأيديولوجية إلى صراعات الهوية سواء بين الأديان أو الطوائف داخل الديانة الواحدة؛ لذلك قامت النظرية البنائية بالأساس على أن هويات الدول ومصالحها هي بمنزلة جزء مهم في السياسات العالمية،

وأن النظام الدولي هو مجموعة من الأفكار التي تتحكم بالصراعات الدولية.

١- مدخل مفاهيمي:

أ- طبيعة النزاع السوري:

تقتضي الضرورة المنهجية والعلمية من خلال طبيعة الدراسة بعدم الخوض أكثر والتعمق في متاهات المفاهيم الشائكة والمتشبعة فيما يخص مفهوم النزاع في إطاره العام بقدر ما تكتفي بتحديد طبيعة النزاع السوري.

منذ ٢٠١٠ مع ما عرفته المنطقة العربية من حراك سياسي وشعبوي مناهض لأنظمة الحكم السائدة في مختلف الدول العربية، كتونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وغيرها عرفت سوريا انتفاضة شعبية كانت في بداية المطاف مجرد احتجاجات مطالبة بإصلاحات على عدة مستويات اجتماعية وسياسية واقتصادية، لكن سرعان ما تفاقم الوضع وأخذ في التصاعد إلى حد المواجهة المسلحة.

إن النزاع السوري هو نزاع داخلي مسلح ضد السلطة القائمة مع تدخل خارجي، بمعنى نزاع داخلي مسلح ومدول، يتمثل في فصائل المعارضة ضد نظام بشار الأسد، أما ما يخص التدخلات الخارجية فهي على المستوى الإقليمي متواجدة في كل من دول الخليج، وإسرائيل، ولبنان، وتركيا، وإيران، والعراق. أما على المستوى الدولي فهناك روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد الأوروبي.

ب- المأزق الأمني: the security dilemma: يعبّر هذا المفهوم عن انعدام الأمن من خلال الخوف الزائد، وانعدام الثقة على المستوى الدولي، وهو مفهوم جاء استخدامه من قبل الواقعيين الجدد كونه لا توجد حكومة أو سلطة فوق دولية؛ وهو ما يخلق عالماً فوضوياً، فبنية النظام الدولي هي فوضوية.

وكان **جون هرتز John Hertz** أول من استخدم هذا المفهوم في خمسينيات القرن العشرين، حيث يرى أنه «مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تهديدات محتملة»[١].

١- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص: ٤١٨.

ويرى ويلر وبوث Wheeler and Both أن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى ازدياد حدة الشعور بانعدام الأمن، وهو ما يجعل احتمالات قيام الحرب أمراً ممكناً على الدوام[٢].

٢- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص: ٤١٩.

ويذهب باترفيلد Butterfield إلى أن خلف الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري يوجد هناك مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة، ويضيف بأنه ليس هناك ما يشير إلى أن الجنس البشري قادر على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة[٣].

٣- المرجع نفسه.

ويعرف روبرت جيرفس Robert Jervis المأزق الأمني بأنه: «موقف معين بين دولتين أو أكثر على استعداد للصراع، وحتى للحرب؛ من أجل تأمين احتياجاتها الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى»[٤]؛ بمعنى أن الحرص الكبير للدول من أجل تحقيق أمنها يثير نوعاً من المنافسة في مجمل التفاعلات في العلاقات السياسية الدولية.

4-Robert Jervis, «Cooperation under the Security Dilemma,» World Politics, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167-214.

جـ- مفهوم حرب الوكالة The Proxy Warfare: لقد حاول البروفسيور جيرانت هوغز Geriant Hughes وضع تعريف لمفهوم الحرب بالوكالة من خلال كتابه «**عدو عدوي: حرب الوكالة في السياسة الدولية**»، حيث عرفها بأنها «جماعة عسكرية من غير الدول تتلقى الدعم المباشر من قوة خارجية»[٥].

5-Moa Rydell, Syria: Iran's and Saudi Arabia's new playground? A case study of Iran's and Saudi Arabia's involvement in the Syrian civil war, Lund University, 2016, p07.

٢-دور المتغيّر الطائفي في النزاعات الإيرانية-السعودية:

تعد كل من التوترات الشيعية-السنية والاختلافات الأيديولوجية عوامل مهمة في فهم العلاقات السعودية-الإيرانية، التي تحدد الطبيعة السياسية وتوجهات كلتا الدوليتين وسلوكهما وتظهرها تجاه الشرق الأوسط، وتجاه بعضهما بعضاً. فالدين والأيديولوجيا للدولتين هما بمنزلة الركيزة الأساسية لتطلعاتهما على المستوى الجيوبوليتيكي[٦].

6-Fredric Weherly, Theodore Karasik W.and others , Saudi-Iranian relations since the fall of Seddam: Rivarly, cooperation, and implication for US. Policy, published by Rand cooperation, washingtone,USA,2009,P43.

وتعدُّ جذور التوترات والنزاعات السعودية-الإيرانية قديمة قدم الدولتين نفسيهما، فقد ساعدت كثير من الظروف في تشكيل بعض الانقسامات داخل الأمة الإسلامية بين سنة وشيعة مع مرور الزمن، لكن العلاقات السعودية-الإيرانية نوعاً من التقارب إبان الرئيس الإيراني خاتمي الذي انتهج سياسة فك العزلة عن إيران دولياً وإسلامياً، ومحاولة تغيير النظرة العدائية تجاه المملكة العربية السعودية ذات المذهب السني الإسلامي وذات الحضور القوي في المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً باختلاف المذاهب، فإيران شيعية، والسعودية سنية على الرغم من انتمائهما للديانة الإسلامية، وهو الأمر الذي رحبت به الرياض عادة هذه الخطوة بمنزلة مرحلة جديدة في العلاقات السعودية-الإيرانية ما من شانه التقليل من حدة الصراعات في المنطقة ككل[٧].

٧- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١ دراسة تاريخية سياسية، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن)، ٢٠١٣، الطبعة الأولى، ص: ١٠٠.

بعد الغزو الأمريكي للعرق سنة ٢٠٠٣ سرعان ما عرف هذا التقارب تراجعاً نسبياً؛ نتيجة غلبة النزعة التنافسية في المنطقة بين طهران والرياض ولاسيما من الصراعات ذات الأبعاد الطائفية الأيديولوجية التي تغذي المنطقة. فقد جاء الموقف السعودي موافقاً للعمليات العسكرية الأمريكية بغزو العراق، وتسهيلها من خلال السماح بوجود القواعد الأمريكية في الأراضي السعودية، بينما كان الموقف الإيراني مناهضاً لهذا الغزو[٨]. لكن نقطة التحول الحقيقية كانت سنة ٢٠٠٥ في الانتخابات الرئاسية العراقية التي أدت فيها كل من إيران والسعودية أدواراً كبيرة على اختلاف المنهج والوسائل والسياسات المتبعة من كليهما، فالنتيجة النهائية كانت نشوء نظام عراقي شيعي له امتدادات مع النظام الشيعي الإيراني؛ وهي النقطة التي عززت الحضور الإيراني في المنطقة مقابل السعودية التي تحاول تقليص النفوذ الإيراني[٩]، فكما يرى الخبراء و المختصين أن الصراع الطائفي يقود إلى العنف الطائفي الذي يشكل مواجهة مستمرة بين فاعلين أو أكثر من غير الدول ممثلة في مجموعات سكانية مختلفة.

مع الحراك السياسي الذي اجتاح أغلب الدول العربية، تزايد الاهتمام بدور كل من إيران والسعودية في منطقة الشرق الأوسط، ومع تنامي ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية التي عُرفت باسم «الربيع العربي»، تعاملت كل من إيران والسعودية مع هذا الحراك السياسي بمرونة، حيث تعددت مواقف كل منهما ما بين معارض تارة وموافق تارة أخرى على وفق اعتبارات أمنية جيوسياسية وأيديولوجية طائفية مع أغلب الدول العربية التي اجتاحتها الانتفاضات، ولاسيما مع استمرار تفاقم الوضع في سوريا لعامها السابع على التوالي.

وقد شهدت علاقات البلدين تباعداً في ما بينهما؛ نتيجة مواقفهما تجاه نظام بشار الأسد الذي يعكس مدى عدم اتفاقهما مطلقاً، إلى جانب إعدام السعودية للمرجع الشيعي الشيخ نمر باقر النمر مطلع ٢٠١٦ التي على إثرها قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين؛ وهو ما أدّى إلى دخولهما فيما يصطلح عليه بـ»حرب الوكالة» التي تعدُّ بؤرة الصراع الرئيسة في الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط[١٠]؛ وهذا لم يؤدِ إلا إلى حدة التوترات والتصعيد التنافسي بينهما في المنطقة وفي قيادة العالم الإسلامي ككل وهو ما من شأنه خلق ارتياب كبير لدى الطرفين تجاه بعضهما في الآونة الأخيرة على عكس ما كان إبان الرئيسين الإيرانيين رافسنجاني وخاتمي[١١]، فعلى الرغم من أن سياسة روحاني هي امتداد للرئيسين رافسنجاني وخاتمي فيما يخصُّ محاولة خلق تقارب مع المملكة السعودية، غير أن الأوضاع الحالية، فضلاً عن انتقال السعودية من سياسة

٨- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١ دراسة تاريخية سياسية، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن)، ٢٠١٣، الطبعة الأولى، ص: ١٠٠.

9-Afetah Baghishadbad , The impact of the Syria's crisis on the rivarly between Iran and Saudi Arabia in the region: Iran's point of view, -P123. visited on 29 novomber 2017 get it from:

http://global-studies.doshisha.ac.jp/attach/page/GLOBAL_STUDIES-PAGE-EN-73/80535/file/vol6-7.pdf

10-Tali Rachel Grumet, The New Middle East Cold War : Saudi Arabia and Iran's Rivarly,(electronics theses and dissertations, university of Denver), 2015,p-p 119-120. Get it From: https://digitalcommons.du.edu/edt/1028 .

١١- نادر علي رضا، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الإيرانية، ورقة بحثية صدرت عن مؤسسة rand ٢٠١٤، ص: ٥.

الاحتواء إلى سياسة المواجهة ولاسيما مع إيران وتبنيها استراتيجية ذات شقين[١٢]:

– الأولى: التحكم في الضرر بمعنى التحرك القوى ضد كل ما يهدد الأمن القومي السعودي.

– الأخرى: تبني سياسة المشاركة عن طريق استخدام الموارد والإمكانيات السعودية المالية والمعنوية للتدخل في الملفات المختلفة.

١٢- محمد ناصر شحاتة، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم ملامح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص: ٥٥-٥٦.

٣- الدور الإيراني في النزاع السوري:

لقد سعت إيران إلى إعادة تشكيل دورها الإقليمي باستغلال جملة من التحولات السياسية والمتغيّرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة (الربيع العربي، وصعود الإسلام الأصولي (داعش وجبهة النصرة)، وتراجع الدور الأمريكي في إدارة ترامب، والتحالف الإسلامي بقيادة السعودية)، وما تمتلكه من قوة ناعمة (كاللغة، والثقافة الإيرانية، والتأثير الديني، والقيم السياسية، والعمق الحضاري)، وقوة صلبة كـ(البرنامج النووي، والقدرات العسكرية المتصاعدة)، إلى استغلال ثقلها الجيوبوليتيكي والسياسي لفرض مكانتها كقطب إقليمي يتجاوز الأطر التقليدية.

وتعد العلاقات السورية–الإيرانية ذات أبعاد حضارية دينية وسياسية أيديولوجية، فالنظام السوري ذو الانتماء العلوي هو الحليف الاستراتيجي لإيران الشيعية في المنطقة إلى جانب حزب الله في لبنان، التي تربطهما مصالح مشتركة في العراق مع الدور الحيوي للشيعة في لبنان، وهو عضد إيران ضد السياسات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وجسر التقارب الإيراني مع الدول العربية[١٣].

١٣- خالد جويعد أرتيمة العبادي، تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة،الأردن،٢٠٠٨، ص: ٨٨-٨٩.

تمنح سوريا عمقاً استراتيجياً مهماً لإيران من أجل التوغل أكثر حتى في البحر المتوسط[١٤]، ومع تصاعد الحراك السياسي الذي اجتاح أغلب الدول العربية في الشرق الأوسط وحتى شمال أفريقيا سنة ٢٠١٠، جاء الموقف الإيراني مرحبّاً بموجة التحولات السياسية في المنطقة العربية، وقد رأت طهران في ذلك امتداداً للثورة الإسلامية. أما فيما يخص الشأن السوري فقد جاء مناهضاً لهذه الاحتجاجات في سوريا؛ لكن سرعان ما تفاقم الوضع السوري ما من شأنه سارعت إيراني إلى دعم حليفها الاستراتيجي –بكل الوسائل– على المستوى الإعلامي من خطابات صريحة مدعمة للنظام السوري، وكذلك من الجانب اللوجيستي من دعم معنوي وعسكري، وتعزيزات سرية وعلنية للمحافظة على نظام بشار الأسد إلى جانب روسيا، والسعي إلى إضعاف المعارضة المسلحة، وكذلك ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية –داعش–، ومحاولة كسب ورقة الربح في

14-Hussein Ibish, what's at stake for the gulf Arab States in Syria? The Arab gulf states institute in Washington, June 30, 2016, p10.

المفاوضات بين فصائل المعارضة السورية لصالح بشار الأسد.

تعرف إيران بأنها «**الملهم الخارجي**» بالنسبة لسوريا حيث وسعت من دائرة الحوار محاولة تأطير النزاع السوري كجزء من النطاق الواسع للصراع الإيديولوجي الجيوبوليتيكي في إطار التنافس مع المملكة العربية السعودية، ومحاولة إيجاد الحل الدبلوماسي للنزاع السوري مع تفاقم الوضع، حيث تبنت في هذا ثلاث خطوات[١٥]:

15- Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci, "Understanding Iran's role in The Syrian conflict",occational paper, royal United services Institute, august, 2016, p-p 06-07.

١. محاربة جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في إطار حربها على الإرهاب، والتطرف في منطقة الشرق الأوسط، وهو بمنزلة مبرر لإيران للتدخل العسكري في سوريا إلى جانب روسيا، ومحاولة إضعافهما وجرهما إلى طاولة المفاوضات من أجل الحفاظ على مستقبل النظام السوري هذا على المدى القصير. أما على المدى الطويل فحتى إن تحقق استقرار سياسي فإن إيران ستستمر في حرب داعش وجبهة النصرة وأي جماعة ضد النظام السوري لتبرير تواجدها وزرع المجموعات والميليشيات الشيعية هناك.

٢. المحافظة على الوضع القائم: بحسب مزاعم أطراف إيرانية رسمية تعدُّ غاية طهران هي المحافظة على وحدة الإقليم في سوريا، إذ قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف: «إن محاولة تغيير الحدود ستزيد الأوضاع سوءاً، وستكون بداية المعركة الكبرى (لمن يؤمنون ببعض السياقات الدينية)». فالمحافظة على الوضع القائم في سوريا كأنها تحقيق للغاية الاستراتيجية المرجوة، وهي بناء جسر تواصل مع حزب الله في لبنان لدعمه بكل الأسلحة اللازمة ضد الطرف الإسرائيلي، ولضمان أمن سوريا حتى لا تكون كأرضية إسرائيلية لضرب لبنان.

٣. حماية مؤسسات الدولة السورية: ترى إيران أن انهيار مؤسسات الدولة هو تعزيز للأطراف السنية المتطرفة كالعربية السعودية وبعض دول الخليج ضد الشيعة وإيران وحزب الله؛ ولهذا فهي تعدُّ محاولة تنحية نظام بشار الأسد هو خط أحمر لا يمكن تخطيه[١٦].

16-Aniseh Bassiri Tabrizi, ipid, p08.

٤- الدور السعودي في النزاع السوري:

جاء الموقف السعودي مناهضاً للتحولات السياسية العربية الرافضة للتغيير عن طريق الثورة والانتفاضات الشعبية، حيث بدا مؤيداً للنظام السوري مع مطالبته بضرورة القيام بإصلاحات سياسية، لكن هذا الموقف لم يلبث حتى تغيّر نتيجة استخدام الحل

الأمني لقمع الاحتجاجات وهو ما عكس سلباً موقف الرأي العام الداخلي السعودي تجاه نظام بشار الأسد، الذي بدوره استطاع التأثير على صانع القرار السعودي لتغيير موقفه تجاه النظام السوري، وهنا يظهر دور العامل الطائفي في بلورة الموقف السياسي السعودي الخارجي[١٧].

١٧- ســهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة الســورية في ظل تحول التوازنــات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير منشــورة في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥، ص: ١٠٨.

ترى السعودية ما يسمى بالربيع العربي بمنزلة نقطة تراجع لقوتها ونفوذها في المنطقة، ولاسيما بعد زوال نظام حسني مبارك الحليف المقرب من السعودية والولايات المتحدة، وتقليص دورها أمام التوسع الإيراني في المنطقة العربية؛ وهذا ما جعل من سوريا مركز اهتمام السعودية التي رأتها فرصة سانحة لتقليص الدور الإيراني الذي استفرد نوعاً ما بالعراق بعد الانسحاب الأمريكي ووجود بعض القوى التابعة له داخل سوريا، فضلاً عن تزايد النفوذ الإيراني في اليمن.

وقد استمرت السعودية في دعم فصائل المعارضة المسلحة في سوريا ضد بشار الأسد بعد تراجع الدعم القطري والتركي لها نوعاً ما[١٨]. وحتى الآن ما تزال المملكة السعودية تراقب تطورات الوضع في سوريا من كثب وباهتمام كبير، متخذة كل الإجراءات والاحتياطات اللازمة من انقلاب المعادلة ضدها لصالح إيران، ولاسيما في ظل تدخل بعض الفواعل والقوى الدولية الكبرى كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، مع غياب الولايات المتحدة عن قضايا الشرق الأوسط واتجاهها نحو جنوب شرق آسيا وقضايا الأزمة الكورية.

18-Gregory Cause, Beyond Sectarianism : The New Middle East Cold War, Brookings Doha center analysis paper, number 11 July 2014, p 19.

٥- المواقف الدولية من النزاع في سوريا:

لقد أدّت أغلب القوى العظمى في العلاقات الدولية كثيراً من الأدوار في معظم الصراعات التي تعرفها البيئة الجيوسياسية في الشرق الأوسط بالرغم من أنها لم تكن عامل محرك لها في بعض الأحيان، ومع تفاقم الوضع في سوريا ولاسيما ما يخص أزمة اللاجئين السوريين جعل الكثير من الدول تدلي بمواقفها تجاه تطورات الأحداث الإنسانية التي أصبح لها بعدٌ دوليٌ مؤثرٌ على مواقف وسياسات الدول الخارجية و الداخلية و تأثير الرأي العام الداخلي تجاه مثل هذه الأحداث، وهنا سنستعرض أهم مواقف الدول الكبرى في العلاقات الدولية تجاه النزاع السوري:

أ- الموقف الأوروبي: جاء الموقف الأوروبي بداية الربيع العربي منادياً بضرورة القيام بإصلاحات على جميع المستويات، وضرورة احترام مصير الشعب وحقوق الإنسان، ومبشراً بموجة تحوّل ديمقراطي في المنطقة. ومع تفاقم الوضع خاصة في سوريا وما خلف

من أزمة اللاجئين التي طالت أغلب البلدان الأوروبية، سارع الموقف الأوروبي إلى ضرورة إيجاد حل لتأزم الأوضاع والمناداة برحيل الأسد، وضرورة تدخل دولي لوضع حد لتطورات الأحداث نهائياً.

ب- الأمريكي: يدرك الطرف الأمريكي في المنطقة أنه يجب الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية والوقوف ضد الدور الروسي كلاعب في المنطقة لمحاولة إضعاف حلفائها كالنظام السوري وإيران، إلى جانب السعودية وتركيا وقطر، من خلال التدخل العسكري في سوريا ضد قوات النظام وتسليح المعارضة السورية وما تزال الولايات المتحدة تتابع تطورات الأحداث في كل من العراق واليمن وسوريا على الرغم من تراجع دورها في المنطقة تجاه جنوب شرق آسيا.

جـ- الموقف الروسي: ليس هناك أدنى شك لدى أي شخص متتبع لتطورات الأحداث في سوريا تجاه عدم تغيّر الموقف الروسي، فهو بمنزلة راع رسمي لنظام بشار الأسد إلى جانب إيران منذ بداية الأزمة حتى الآن، وما يقدمه من تعزيزات عسكرية ومعنوية إلى جانب تدخلاته المباشرة في النزاع السوري المسلح ضد داعش وفصائل المعارضة؛ للحفاظ على نظام الحليف الاستراتيجي، ومنع أي تغيّر في ميزان القوى من شأنه قلب الموازين ضد المصالح الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.

19-Michael.D. Swaine, « Chinese Views of the Syrian Conflict », china leadership monitor, no 39,2014, p08. From: http://carnegieendowment.org/files/Swaine_CLM_39_091312_2.pdf.

د- الموقف الصيني: كانت ردود الأفعال الصينية تجاه التدخل الروسي في سوريا إيجابية في إطار ما وصفته بمكافحة الإرهاب لكن في الوقت نفسه دعت إلى الحل السياسي والدبلوماسي، لكنها أقرت بشرعية التدخل الروسي في المنطقة وبالمقابل فسرت هذا التدخل على أنه ضعف للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. فبحسب مراقبين يُعدُّ الموقف الصيني الموافق للتدخل الروسي -الذي يعني الوقوف ودعم نظام بشار- محاولة بيجين تقوية الروابط والعلاقات الصينية-الروسية بما يخدم المصالح الاستراتيجية الصينية في ظل تراجع الدور الأمريكي[١٩].

٦- تداعيات المأزق الأمني الإيراني-السعودي على النزاع السوري:

يفهم السلوك السياسي الخارجي للسعودية ضمن سياق تأثير النفوذ الإيراني، فالحملة العسكرية التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن هي ضربة موجهة لإضعاف النفوذ والدور الإيرانيين ومحاصرتهما. فالسعودية -وفي ظل بيئة جيوسياسية تعرف تحولات سياسية واضطرابات على المستويات كافة- تسحب البساط من أمام القضايا التي تستعملها إيران وتستغلها للارتقاء إقليمياً، فالتنافس السعودي-الإيراني

حول سوريا هو أساس النزاع بين الدولتين، فقضية بقاء نظام بشار الأسد أو زواله جعل كلتا الدولتين تمران بأعلى مستويات النزاع بينهما.

وتحاول السعودية تأكيد نفوذها وتواجدها من خلال التحالفات العربية، من دعم لنظام السيسي في مصر وتشكيل تحالف عربي–سني لمواجهة التمدد الشيعي–الإيراني في المنطقة، فضلاً عن إسقاط النظام السوري من خلال دعم المعارضة مادياً ومعنوياً، حيث نجحت السعودية –نوعاً ما– في صراعها مع إيران خلال تدخلها في البحرين واليمن، ونقل الصراع الإقليمي مع إيران إلى أسواق النفط العالمية[٢٠]. لقد جعلت كل من إيران والسعودية سوريا ساحة حرب كبيرة بالوكالة في إطار نزاعهما الطائفي السني–الشيعي، وسعى كل منهما إلى تحقيق مكاسب مناقضة والطرف الآخر، ففي سنة ٢٠١٤ أجرى مركز مائير عاميت* للذكاء والمعلومة (meir amit for intellegence and information) بتل أبيب دراسة قدّرت وجود حوالي ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مقاتل سني أجنبي ضد بشار الأسد بالمقابل وجود ما بين ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ مقاتل شيعي أجنبي إلى جانب النظام السوري؛ وهذا من شانه التأثير بنحو كبير على تطورات الأحداث في سوريا وجرها إلى كوارث إنسانية من خلال تزايد عدد الضحايا المدنيين واللاجئين فضلاً عن انتقال النزاع إلى دول الجوار لبنان والعراق وتنامي تأثير المنظمات الإرهابية كداعش[٢١].

٧– تداعيات المأزق الأمني الإيراني–السعودي على النظام الإقليمي العربي (في ظل تراجع الدور الأمريكي).

إن النظام الإقليمي العربي هو شبكة، وإطار من التفاعلات النمطية التي تميز مجموعة من الدول العربية ككيان واحد بحيث إذا تأثر جزء منه فإن ذلك سينعكس على بقية الأجزاء المكونة لهن يحمل ضمنياً اعترافاً داخلياً وخارجياً به ككيان مائز[٢٢].

خلّف تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ما يسمى بـ«**غياب القوة**» «**power vacuum**»، وبحسب مركز «ستراتفور» think tank الكائن في أوستن بولاية تكساس لتحليل قضايا الجيوبوليتيك فإن إمكانية إيران للتحكم في

٢٠–مصطفى محمد صلاح محمد، السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط (البحرين، سوريا، اليمن نموذجا)، شوهد في ٢٠١٧/١٢/٠٢. على الرابط:
http://democraticac.de/?p=45532 .

21- William Booth, "Israeli Study of Foreign Fighters in Syria Suggests Shiites May Outnumber Sunnis, "Washington Post, January 2, 2014, accessed December ,05, 2017,from:
https://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/01/02/israeli-study-of-foreign-fighters-insyria-suggests-shiites-may-outnumber-sunnis/.

٢٢– محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، كتاب عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢، ص: ١٢.

(*)– نسبة إلى قائد عسكري إسرائيلي اسمه بالإنجليزية Meir Amit آذار ١٩٢١ تموز ٢٠٠٩ من مواليد طبريا في فلسطين، تطوع عام ١٩٤٦ في منظمة الهاجاناه الإرهابية، وحارب الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ وجرح في جنين بفلسطين. واستولى مع إحدى الفصائل على إيلات، كان قائد العمليات في سيناء حرب ١٩٥٦ وأصيب برصاص المصريين وظل يعالج بالمستشفى ستة عشر شهراً في أمريكا. بعدها تولى رئاسة مخابرات الجيش أمان، ثم رئاسة الموساد من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨. كان له دور بارز في حرب ١٩٦٧، وفي عهده زرع لوتز في مصر ووصلت الطائرة الحربية ميج ٢١ العراقية إلى إسرائيل بعد ذلك عاش وحيداً في مزرعته ولم ينجب أطفالاً.

مجال النفوذ من شرق أفغانستان حتى البحر المتوسط هو أمر متوقع لا يخيف اللاعبين الإقليميين مثل إسرائيل، والسعودية، وتركيا فقط، بل يصعّد من حدة اهتمامات الولايات المتحدة بها[٢٣].

تسعى السعودية بكل ما تمتلك من قدرات مادية ومعنوية للحؤول دون تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ومحاولة إيران اختراق النظام الإقليمي العربي –الذي يعرف أضعف مراحله بعد الغزو الأمريكي للعراق وتنامي النزعات الطائفية والصراعات الداخلية ما من شأنها المساعدة على توسع ظاهرة النزاعات وعدم الاستقرار والتطرف والإرهاب الدولي الذي يؤثر بنحو مباشر على تماسك النظام الإقليمي العربي–، وتصديرها للثورة والوقوف كحاجز ضد تنامي الهلال الشيعي ومشاريع التشيع في المنطقة، وهو ما يحدث حالياً في العراق واليمن وسوريا وفلسطين ولبنان فهذه الدول هي أهم مناطق التقاء النزاع الطائفي السعودي–الإيراني[٢٤].

٨–مستقبل النزاع السعودي–الإيراني في سوريا:

من خلال ما سبق تقديمه في الدراسة لمح البحث تصاعدَ التوتر بين السعودية وإيران؛ مما جعل التوقعات تتزايد بشأن الأساليب المستقبلية للمواجهة بين الدولتين بعيداً عن الحروب التقليدية المفتوحة.

أ– سيناريو الصِدام المباشر: ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها وصول كل من إيران والسعودية إلى مواجهة عسكرية مباشرة في ظل تطورات الأوضاع في المنطقة كتمكن الحوثيين من القضاء على الرئيس السابق علي عبد الله صالح [٢٥]، وهو ما من شأنه زيادة التوتر بين الدولتين وزيادة الخوف السعودي من توغُّل ميليشيات الحوثيين على الحدود اليمنية السعودية بدعم إيراني، فضلاً عن نداء المجتمع الدولي بضرورة التسوية السلمية للنزاع السوري الذي قد يخدم –نوعاً ما– النظام السوري الذي استطاع تحقيق انتصارات داخلية على فصائل المعارضة في أكثر من موقع، من خلال الدعم العسكري الروسي الإيراني ومقاتلين من حزب الله. وبحسب مقال ورد في الفورين بوليسي الأمريكية لمايكل نايتس المتخصص في الشؤون العسكرية قال: «حينما سئلت عن الحرب السعودية–الإيرانية كانت إجابتي بالفطرة بأن على القارئ أن يترقب ما حوله لأن هذه الحرب ستقع»[٢٦]. وأضاف وليام غيبسون أن السعودية وإيران يقاتلان وكلاء بعضهما بعضاً بنحوٍ غير مباشر في اليمن والبحرين وسوريا، فما يحدث الآن سيحدث مستقبلاً لكن بوتيرة أكثر قوة إلى حد الصدام المباشر، ثم تتراجع مرة أخرى غلى الحروب بالوكالة على أراضي دول أخرى بمعنى حروب بالوكالة طويلة الأمد[٢٧].

23-Reese Erlich, Inside Syria : the backstory of their civil war and what the world can expect, published by promtheus books, new York, USA, 2014,p82.

٢٤– السيد أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص: ٣١-٣٢.

٢٥– انظر: شوهد يوم ٤ كانون الأول ٢٠١٧ على: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/yemen/2017/12/04/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%87%D9%88-

26-Thomas E.Ricks, What Would a Saudi-Iran War Look Like? Don't look now, but it is already here, the foreign policy,visited on 03 december 2017 from : http://foreignpolicy.com/2016/01/11/what-would-a-saudi-iran-war-look-like-dont-look-now-but-it-is-already-here

27-op cit.

ب– سيناريو التوافق والتقارب: في هذا السيناريو سنقوم باستبعاد قيام مواجهة عسكرية مباشرة بين إيران والسعودية وذلك لعدة اعتبارات ومؤشرات منها: تأزم الوضع في اليمن ولاسيما بعد مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح على يد ميليشيات الحوثيين ما زاد من تعقيد الأمر أكثر بالنسبة للسعودية التي ستوجه جلَّ اهتمامها لوقف حد لتنامي امتداد ميليشيات الحوثيين على حدودها؛ بالتالي صعوبة الدخول في حرب مع إيران في سوريا[٢٨].

– تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وحاجة السعودية إلى تقوية وتعزيز تحالفاتها ولاسيما في ظل توافق أمريكي–إيراني حول برنامجها النووي، وفي ظل انخفاض لأسعار النفط ما من شأنه التأثير بنحو مباشر على استراتيجية القوة الناعمة التي ينتهجها كلا الطرفين.

– الاستنزاف الذي يتعرض له كلا الطرفين في ظل تفاقم الأوضاع في المنطقة في اليمن وسوريا وحتى لبنان مستقبلاً في ظل الاعتراف الأمريكي المفاجئ مؤخراً بالقدس كعاصمة لإسرائيل ومحاولة نقل السفارة الأمريكية هناك مستقبلاً[٢٩]، مما زاد من تشابك قضايا المنطقة وتعقيدها الذي من شأنه خلق تقارب سعودي–إيراني تجاه القضية الفلسطينية.

– إدراك كلا الطرفين بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات واستئنافها إلى جانب المفاوضات السورية في جينيف وتعزيز فرص التقارب ووجهات النظر تجاه قضايا المنطقة (اليمن وسوريا والبحرين)، ومواجهة داعش كعدو مشترك يهدد كليهما[٣٠].

٢٨–انظر: التدخل السعودي في سوريا: الدوافع و السيناريوهات، المعهد المصري للدراسات، ٢٣ شباط ٢٠١٦، شوهد في ٢ كانون الأول ٢٠١٧ على الرابط: http://eipsseg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%

٢٩–للمزيد أنظر: شوهد يوم ٢٠١٧/١٢/٠٦. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42259399

30-Manal Saadi, Saudi-Iranian future, 3 games 3scenarios, 08/04/2016, visited on 04/12/2017 from : http://www.ifimes.org/en/9159.

خاتمة

من خلال ما سبق نستخلص أهم النقاط الآتية:

– المزاوجة بين المقاربتين الواقعية الجديدة والبنائية هي أهم مدخل لدراسة طبيعة النزاعات السعودية–الإيرانية الحالية التي تميز طبيعة الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط.

– تؤدي الهوية إلى جانب البعد الطائفي دوراً كبيراً في توجهات وصناعة القرار في السياسة الخارجية لدى كل من السعودية وإيران تجاه قضايا المنطقة منها النزاع السوري.

– يعدُّ النزاع في سوريا جوهر النزاع لدى الدولتين، فزوال نظام الأسد هو انتصار للقوة الناعمة السعودية، وبقاؤه يخدم إيران ومصالحها الاستراتيجية والنووية، ويساعد على إضعاف النفوذ السعودي في منطقة الشرق الأوسط؛ وبالتالي فهو عامل محدد لطبيعة ميزان القوى السعودي–الإيراني في المنطقة في الوقت الراهن.

–على كل من إيران والسعودية التفكير بعمق في مصالحهما ومحاولة إيجاد أرضية مشتركة بينهما ما من شأنها تحقيق تقارباً بينهما وتحقيق لمصالحهما بعيداً عن الرؤية الأمريكية.

– يجب التمييز في الشؤون الخارجية بين الملامح المصطنعة والقضايا المسطّرة مسبقاً، فما يخصُّ القضايا المسطرة بين إيران والسعودية فتتمثل عادةً في الصراع بين طائفتين مسلمتين هما السنة والشيعة، لكن عمق التوتر يذهب إلى مسألة تسمية الخليج الذي يفصلهم، فإيران تسميه الخليج الفارسي بينما السعودية تسميه الخليج العربي، وفي ظل الغياب الأمريكي في المنطقة فإن هذه القضية ستعود إلى الطاولة مجدداً. فغياب الطرف الأمريكي الذي يضمن الأمن السعودي في المنطقة، سيتيح الفرصة أمام إيران لتكون الأكثر قوة في الخليج الإيراني وستسميه آنداك كما تشاء.

– ميزت الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط تأكيد دور القوة الناعمة كاستراتيجية وسياسة تستغلها الكثير من الدول التي تفتقر إلى قدرات عسكرية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، وهي ما تنتهجه السعودية لتضييق الخناق أمام إيران في كثير من القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في سوريا.

المصادر والمراجع:

١- العربية:

أ- الكتب:

١- أبو داود السيد، **تصاعد المد الإيراني في العالم العربي**، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

2- السيد سعيد محمد ، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، كتب عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢.

3-الكواز محمد سالم، **العلاقات السعودية-الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١ دراسة تأريخية سياسية**، (دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن)، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

4- بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

5- شحاتة محمد ناصر ، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم ملامح**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

ب- المقالات:

١-علي رضا نادر ، **الاستمرارية والتغيّر في السياسة الخارجية الإيرانية، ورقة بحثية صدرت عن مؤسسة rand، ٢٠١٤.**

ج- الرسائل والمذكرات:

١-العبادي خالد جويعد أرتيمة، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا ولبنان)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٨.

٢- فتحي سليمان أبو مصطفى سهام، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ٢٠١١-٢٠١٣**، رسالة ماجستير منشورة في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٥.

د- المواقع الإلكترونية:

١-مصطفى محمد صلاح محمد، **السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط (البحرين، سوريا، اليمن أنموذجا)**، شوهد في ٢٠١٧/١٢/٠٢.على الرابط:

http//:democraticac.de?/p45532=

٢- **التدخل السعودي في سوريا: الدوافع و السيناريوهات**، المعهد المصري للدراسات، ٢٣ شباط ٢٠١٦، شوهد في ٢ كانون الأول ٢٠١٧ على الرابط:

http://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-

٢- الأجنبية:

Books :

1- Reese Erlich, **Inside Syria** : **the backstory of their civil war and what the world can expect**, published by promtheus books, new York, USA, 2014.

2- Robert Jervis, «**Cooperation under the Security Dilemma**,» World Politics, vol. 30, no. 2 (January 1978).

3- Hussein Ibish, **what's at stake for the gulf Arab States in Syria?** The Arab gulf states institute in Washington, June 30, 2016.

Papers:

1. Weherly Fredric, Karasik Theodore W.and others , **Saudi-Iranian relations since the fall of Seddam**: **Rivarly**, **cooperation**, **and implication for US**. **Policy**, **published by Rand cooperation**, washingtone,USA,2009.

2. Cause Gregory, **Beyond Sectarianism** : **The New Middle East Cold War**, Brookings Doha center analysis paper, number 11 July 2014.

3. Michael.D.Swaine, « **Chinese Views of the Syrian Conflict** », china leadership monitor, no 39,2014.

4. Moa Rydell, **Syria**: **Iran's and Saudi Arabia's new playground? A case study of Iran's ans Saudi Arabia's involvement in the Syrian civil war**, Lund University, 2016.

5. Tabrizi Aniseh Bassiri and Pantucci Raffaello, "**Understanding Iran's role in The Syrian conflict**", occational paper, royal United services Institute, august, 2016.

Electronics websites:

1- Afetah Baghishadbad , **The impact of the Syria's crisis on the rivarlybetween Iran and Saudi Arabia in the region**: **Iran's point of view**, -P123. **visited on** 29 novomber 2017 get it from: http://global-studies.doshisha.ac.jp/attach/page/GLOBAL_STUDIES-PAGE-EN-73/80535/file/vol6-7.pdf

2- Manal Saadi, **Saudi-Iranian future**, **3 games 3scenarios**, 08/04/2016, visited on 04/12/2017 from : http://www.ifimes.org/en/9159-

3- Tali Rachel Grumet, **The New Middle East Cold War** : **Saudi Arabia and Iran's Rivarly**,(electronics theses and dissertations, university of Denver), 2015,p-p 119-120. Get it From: https://digitalcommons.du.edu/edt/1028

4- Thomas E.Ricks, What Would a Saudi-Iran War Look Like? Don't look now, but it is already here, **the foreign policy**,**visited on 03 december 2017 from** : http://foreignpolicy.com/2016/01/11/what-would-a-saudi-iran-war-look-like-dont-look-now-but-it-is-already-here

5- William Booth, "Israeli Study of Foreign Fighters in Syria Suggests Shiites May Outnumber Sunnis, "Washington Post, January 2, 2014, accessed December ,05, 2017,

6- https://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2014/01/02/israeli-study-of-foreign-fighters-insyria-suggests-shiites-may-outnumber-sunnis/.

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/yemen/2017/12/04/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%87%D9%88-

السياسة الخارجية العُمانية ومواقفها الحيادية الإقليمية

أيمن عبد الكريم حسين*

المستخلص

تختلف السياسة الخارجية من بلد إلى آخر، وتبعاً لهذا الاختلاف تزداد أهمية البلد أو تقل، فقد تكون هذه السياسة قائمة على الحياد والتوازن والواقعية وهادئة، أو على العكس من ذلك قد تذهب نحو الانحياز وسياسة المحاور وتقاطع المصالح مع محيطها الإقليمي والدولي، وهنا تبرز أهمية دور صناع القرار في رسم السياسة الخارجية للدولة انطلاقاً من مبادئها وثوابتها وركائزها، وينبغي لهذا الدور أن يكون متوازناً وحكيماً، وينعكس بالمنفعة المتبادلة مع الجميع، فالدولة تتعامل في سياستها الخارجية مع بيئة دولة خارج حدودها الجغرافية، وهذا بدوره يُسمى بالسياسة الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معرفة تأثير ظاهرة الحياد في السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة، فضلاً عن معرفة أهم القضايا التي تعاطت معها السياسة الخارجية العُمانية ضمن ثوابتها وانطلاقاً من مسؤولياتها التي قد حملتها نتيجة لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

* ماجستير علوم سياسية – جامعة بغداد.

Abstract

Foreign policy differs from country to country, and these differences determine the status of each one them. Some countries foreign policy may be based on neutrality, balance, realism, and tranquility, while others' may be bias and based on the policy of axes and the conflict of interests with their regional and international environment. Here, the role of decision-makers in shaping the foreign policy of a state based on its principles and pillars become important. This role should be balanced, sage, and reflect mutual benefit with all other countries. The state deals with its foreign policy with the environment of a state outside its geographical borders, which in turn is called foreign policy.

This study aims to shed light upon the impact of the phenomenon of neutrality in Omani foreign policy during the reign of Sultan Qaboos bin Said. The intention of this polic. This study also highlights the challenges and the obstacles Oman faces with its foreign policy, and examines the role of neutrality in directing this policy and determining the future directions of the Omani foreign policy of in the presence of Sultan Qaboos or after his death. The study looks at the important issues the Omani foreign policy encountered since it has a strategic location in the region.

المقدمة:

مرت منطقة الشرق الأوسط بتحديات كبيرة، وكانت بداية هذه التحديات هو تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، حيث يرى بعض المراقبين أن تلك التحديات أخذت تتسع وتنتقل شيئاً فشيئاً بين دول المنطقة، وكانت هذه التحديات قائمة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتركت آثاراً كبيرة في بنية المجتمعات داخل بلدان الشرق الأوسط، واستطاعت في بعض الدول الذهاب إلى تقسيمها على نحوٍ مذهبي وطائفي وعرقي وإثني، وسعت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط إلى درء هذه التحديات ومواجهتها من أجل الحد من آثارها. وكذلك ذهبت بعض البلدان إلى نحوٍ آخر بالتدخل بشؤون البلدان الأخرى، وكانت بعض الدول عاملاً مساعداً في الصراع القائم في منطقة الشرق الأوسط.

وحين الحديث عن موقف الدول تجاه هذه التطورات من المهم التعرف على سياسة سلطنة عُمان الخارجية، فقد كانت هذه السياسة واضحة المعالم وشفافة تجاه هذه التحديات وأخذت التعامل مع التطورات التي حصلت وما تزال تحصل سواء على مستوى البلدان الخليجية والعربية أو الإقليمية على حدٍ سواء، وأخذت كذلك على عاتقها القيام بما هو ممكن من أجل تحقيق السلام والاستقرار لمنطقة الخليج بنحوٍ خاص والشرق الأوسط بنحوٍ عام؛ فقد شاركت سلطنة عُمان في تعزيز جهود مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الأمنية، وتبنت العديد من المواقف الثابتة على الصعيد الإقليمي والدولي داعيةً من خلالها إلى ضرورة نشر السلام[١]، ودعت كذلك إلى ضرورة مواجهة ظاهرة الإرهاب العالمي الذي أخذ يضرب دول مختلفة، والعمل على تنسيق الجهود المشتركة من أجل مكافحة الإرهاب من خلال قاعدة معلومات وبرامج عمل مشتركة.

١- ينظر: حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥-٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص: ٥٧.

ودعت عُمان في كثير من المواقف الدولية والإقليمية إلى ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة، ونشر السلام، ومكافحة الإرهاب، والعمل على القضاء عليه من خلال محاربة الفكر المتطرف الذي ينشره في المنطقة العربية، وسعت إلى دعم الدول العربية كافة في جهودها المبذولة التي تخدم الإنسانية، وتجنب الشعوب ويلات الحروب والصراعات؛ لأن الإرهاب أخذ يضرب البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط كلها دون استثناء. وحذرت السلطنة من انتشار الفكر المتطرف، وعبرت عن قلقها إزاء ذلك «ودعت إلى مواجهته ومعالجة مسبباته والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون الإقليمي والدولي؛ لحصر ظاهرة الإرهاب، والحد من انتشاره؛ وبالتالي إعادة نشر السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة»[٢].

٢- عبد الله الشـمري، سـلطنة عُمـان واليمـن: الموقـف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية، متاح على الرابط: www.sautalyemen.com.

كانت التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تتصاعد نحو التظاهر والمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية في بعض الدول، وكانت بدايتها في عام ٢٠١١ في دول عربية مثل: مصر، وتونس، وسوريا، وليبيا، واليمن، وكانت هذه التطورات تُحدث ثغرات أمنية؛ مما يتسبب بخروقات أمنية كبيرة في بعض البلدان، فضلاً عن ظهور الفصائل المسلحة في هذه البلدان التي حملت السلاح بوجه الدولة، بيد أن الوضع كان مغايراً تماماً في السلطنة فقد «ابتعدت عن أي أدوار داعمة للأطراف المتطرفة والجماعات المنخرطة والمتهمة بالقيام بالأعمال الإرهابية، ولم تمتلك أي مجموعات متطرفة على أراضيها أو خارجها، الأمر الذي يختلف عن بعض دول الخليج الأخرى»[٣].

٣- محمـد عز العرب، المناعة الداخليـة: لماذا ظلـت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٧١٣٩، ٢٠١٥، ص: ١٤.

سعت سلطنة عُمان إلى الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية للمساعدة في الحد من انتشار الفكر المتطرف والإرهاب في منطقة الخليج العربي بنحوٍ عام، «فأخذت بزيادة الوعي الشعبي لدى الجماهير عن مخاطر الإرهاب والإرهابيين على أمن الدولة واستقرارها بكل الوسائل الإعلامية والتربوية والاجتماعية؛ لحماية الأجيال الناشئة من التجنيد في الاتجاه الخاطئ»[٤]، وأخذت عُمان على عاتقها المشاركة في المؤتمرات

٤- حاتـم بن سـعيد بن محمد مسـن، مرتكـزات السياسـة الخارجيـة العُمانيـة فـي ظل المتغيرات الإقليمية، ص: ٦٢.

والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تخص مكافحة الإرهاب وزادت من رقابتها المالية على الأرصدة، والمساعدات المالية التي يتم تحويلها داخل السلطنة إلى الشركات والأشخاص والجمعيات الخيرية، فضلاً عن تجريم الطائفية(*) على وفق القانون العُماني، وهذا ما يميزها عن بقية دول الخليج، فضلاً عن عدم مشاركتها في أي عملية عسكرية خارج حدودها تهدد فيها أمن المنطقة واستقرارها.

في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط من الصعب إيجاد جهات فاعلة سياسياً واقتصادياً أحدثت تغييراً في واقعها الداخلي جذرياً، فضلاً عن أن الفوضى التي ضربت منطقة الشرق الأوسط أثرت على اقتصاديات تلك البلدان، فقد برزت سلطنة عُمان بما حققتهُ من نمو اقتصادي، ورفع للمستوى المعيشي للمواطن والازدهار الاقتصادي والثقافي أن تكون واحة للاستقرار في المنطقة الملتهبة، والحفاظ على ذلك النمو والازدهار وإدامته دون الانجرار إلى الفوضى في المنطقة، وامتازت أيضاً كوسيط دبلوماسي في الشرق الأوسط عبر سياستها الخارجية الهادئة والمتزنة في إدارة الخلاف.

وهناك من ينتقد هذا الدور العُماني في المنطقة فهي تبتعد عن القيادة في بعض الأحيان وتتجنب مساعدة الدول الأخرى إلا عبر المفاوضات، فضلاً عن ذلك تقاطعها مع المملكة العربية السعودية تجاه قضيتي الاتحاد الخليجي الذي دعا إليه الملك عبد الله بن عبد العزيز عام ٢٠١١، وعدم دعم بعض قرارات مجلس التعاون الخليجي، وقضية التقارب مع إيران التي ترى فيها السعودية بأنها خطرٌ يُهدد أمن المنطقة من جهة وزيادة التمدد والنفوذ الإيراني إلى الدول الخليجية من جهة أخرى، وهذه النقطة ربما قد شكلت نقطة بارزة في طبيعة العلاقات العُمانية الخليجية، إلا أن عُمان تبدي مخاوفها من قضية الاتحاد في توسع النفوذ السلفي في المنطقة في حال إقامته، لأن أكثر الدول الخليجية ذات غالبية سلفية، مما سينعكس من وجهة نظر عُمانية على النسيج الاجتماعي العُماني، فضلاً عن التباين في الرؤى والأهداف بين دول مجلس التعاون وبين الأولويات والمصالح العُمانية، وأما ما يخص التقارب مع ايران فترى السلطنة إن الواقع الجغرافي

(*) أشارت المادة (١٣٠) من قانون الجزاء العُماني في ظل تجريم الممارسات المجتمعية ذات الطبيعة الطائفية إلى (أنه يُعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب فعلاً غايته إثارة حرب أهلية في البلاد، ويعاقب بالسجن المؤقت مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من روج لما يثير النعرات الدينية والمذهبية أو حرض عليها أو أثار شعور الكراهية أو البغضاء بين سكان البلاد)، للمزيد ينظر: بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات.

العُماني المتمثل بالبحار المفتوحة فضلاً عن التأريخ السياسي للدولة العُمانية فرض عليها إقامة علاقات قوية مع إيران وعدم الدخول في صراع معها، فهي تمتلك حدود مياه إقليمية معها وهناك حقول للنفط والغاز المشتركة فيما بينهم، وإنها غير مستعدة لأي مواجهة عسكرية ضد جيرانها، وهذا ما جعل من العربية السعودية تسجل بعض نقاط الخلاف تجاه السلطنة ودعتها إلى الالتزام بمبادئ مجلس التعاون الخليجي لأنها وخلال مسيرة هذا المجلس «تفردت سلطنة عُمان بجملة من المواقف التي بدت بعيدة عن نسق السياسة الخليجية، والعزوف عن الملفات والقضايا ذات الحساسية التي شهدتها منطقة الخليج على وجه الخصوص وتقديمها أنموذجاً للدولة الوسيطة بين الأطراف المتنازعة»[٥].

٥- مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ١١ كانون الثاني ٢٠١٦، ص: ٢.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة تأثير ظاهرة الحياد في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان فضلاً عن قدرة صانع القرار السياسي الخارجي من اتخاذ المواقف الحيادية في ظل التطورات التي أحاطت بالمنطقة منذ عقود، ومعرفة المواقف المائزة التي اتسمت بها السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه محيطها الخليجي والعربي عبر إمكانياتها المحدودة واتباع عدد من السياسات الناجحة لتحقيق أهدافها، فضلاً عن تأثير هذه الظاهرة على تقوية العلاقات الخارجية لسلطنة عُمان ومحيطها الإقليمي والدولي؛ مما مكنها من اخذ دور حيادي في أغلب مواقفها وقراراتها.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من فكرة مفادها (هل هناك أثر لظاهرة الحياد في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية العُمانية؟ وما طبيعة ذلك الأثر؟).

فرضية الدراسة:

تستدعي طبيعة الفرضيات أن تمتاز بمستوى عالٍ من الاتساق مع إشكالية البحث، وفي دراستنا هذه فأننا ننطلق من فرضية أساسية (أن هناك اثراً إيجابياً لظاهرة الحياد في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية العُمانية)، فكلما امتازت السياسة الخارجية العُمانية بقدر معقول من الحياد الايجابي تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، كان لها قدرات أكبر على تسويق أهدافها الخارجية وتحقيق مصالح عُمان بأقل التكاليف بعيداً عن المخاطر.

الفصل الأول:

العوامل المؤثرة في حياد السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

تأثرت السياسة العُمانية بنحوٍ عامٍ والسياسة الخارجية بنحو خاص بعدة عوامل جعلت من هاتين السياستين حيادية ومتوازنة على الصعيد الداخلي والخارجي للسلطنة، حيثُ سعى السلطان قابوس إلى الحفاظ على هذه السياسة على مستوى عالٍ وواقعي على الرغم من الظروف التي مرت بالمنطقة العربية في فترات متفاوتة خلال حقبة حكمه وحتى وقتنا الحاضر، وكان هذا التأثير الذي اضطلع به السلطان قابوس نتيجة لنظام الحكم الذي تتمتع به السلطنة، فنظام الحكم في سلطنة عُمان على وفق المادة (٥) من النظام الأساس «سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ...»[٦]، وهي مشابهة للأنظمة في الدول العربية لكن يظهر دور مركزي للسلطان في النظام وتطبع السلطة بطابع شخصي على اعتبار أن السلطان هو محور النظام والدولة، فضلاً عما تتمتع به السلطنة من وحدة للزعامة السياسية المتمثلة بالسلطان قابوس، فإن الخطاب السياسي والاستقرار الأمني والاقتصادي، فضلاً عن الموقع الجغرافي الممتاز لها والانسجام المجتمعي كانت كُلها عوامل ساعدت السلطنة على البقاء في دور الحياد الإيجابي على المستوى الإقليمي والدولي، مما كان لهذا الحياد نتائج إيجابية ساعدت

٦- النظام الأساسي لسلطنة عُمان، ص: ٢.

سلطنة عُمان على أخذ دور الوساطة والمفاوضات في كثير من ملفات المنطقة بفترات متفاوتة كانت طرفاً مؤثراً فيها.

لقد أدت هذه العوامل في كثير من الأحيان على تقوية مواقف السلطنة في اتخاذ مواقف إيجابية وحيادية وهادئة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مما جعل البعض يظن بأن السلطنة تنفرد خارج السياقات* في محيطها العربي تارة وعلاقاتها الخارجية على مستوى المنظمات الدولية وتأثيرها فيها تارة أخرى، فقد انطلقت السلطنة في مواقفها استناداً لما تتمتع به من استقرار داخلي وموارد اقتصادية وبنى تحتية انعكس إيجاباً على سياستها الخارجية ومواقفها الواضحة، وهذا ما عملت عليه السلطنة منذ تولي السلطان قابوس الحكم على المقاربة في القضايا الإقليمية خلافاً للمواقف التي تبنتها بقية دول الخليج العربي، كان أبرزها في علاقاتها مع إيران أو موقفها تجاه الخلافات العربية–العربية أو مواقفها تجاه الملف السوري أو اليمني.

(*) تتفرد سلطنة عُمان بسياسة خارجية لا تتطابق مع مواقف الدول الخليجية الأخرى، فهي تمتلك توجه في مقاربة القضايا الإقليمية من نوع مختلف عن بقية الجيران الخليجيين سواء في العلاقة مع إيران أو الخلافات العربية فيما يخص المحاور الإقليمية وصراعها في المنطقة العربية، للمزيد انظر: بدر الابراهيم، في فهم السياسة العُمانية، موقع العربي الجديد.

المطلب الأول:

العامل الجغرافي

«تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول»[٧]، وهذه المطالب ترتبط غالباً بالسياسة الداخلية للدولة، فقد وصف بسمارك الجغرافيا بأنها «العنصر الدائم في السياسة، أي: إنها الرافد الأساس لقدرة الدولة بما تمتلك وما تفتقر ضمن اقليمها من عوامل قوة او مسببات ضعف»[٨]، حيثُ تؤثر الجغرافيا في سياسة الدولة الخارجية من حيث موقعها الجغرافي واطلالتها البحرية ومناخها وحدودها البرية والبحرية.

فيُعد العامل الجغرافي من العوامل الرئيسة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، فضلاً عن أن العامل الجغرافي يُمثل العُمق الاستراتيجي للدولة، وفيما يخص سلطنة عُمان

٧- خيام محمد الزعبي، العلاقات الايرانية السورية ١٩٧٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أصفهان- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥، ص: ١٢.

٨- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين حيدر)، ط١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦، ص: ٩٧-٩٨.

فإن هذا العامل يبدو واضحاً من حيث مكانها وموقعها الجغرافي، فهي تقع في «الركن الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ويحدها بحر عُمان من الجانب الشمالي الشرقي والمحيط الهندي من الجانب الجنوبي الشرقي، وكذلك تمتلك السلطنة حدوداً برية مع السعودية من الغرب واليمن من الجنوب الغربي وكذلك من الشمال الشرقي الإمارات العربية المتحدة، فقد اكسب هذا الموقع للسلطنة دوافع وعوامل أسهمت في نجاح سياستها الخارجية ودورها الحيادي في مواقفها الدولية والإقليمية.

وإن فهم السياسة الخارجية العُمانية بمعزل عن جغرافيتها يعد أمراً صعباً لما تمتاز به عُمان عبر تأريخها من جغرافية ساحلية متصلة بالبحر، وسواحلها الواسعة والطويلة، بحيث أكسبها موقعها الجغرافي أهمية مائزة عبر التأريخ، وإن سلطنة عُمان تعاملت مع معطيات المكان الذي تقع فيه بنحو متوازن وإيجابي مع الدول التي تحيط بها، وفضلاً عن ذلك أنها انتهجت سياسة تعاونية ومتوازنة مع جيرانها وحققت من خلالها ترسيم الحدود وتحديدها لدرء المشكلات المستقبلية.

«تمتلك سلطنة عُمان موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية كان لهُ الأثر الواضح في سياستها الخارجية وفي التعامل مع الكثير من القضايا والتطورات»[٩]، حيثُ تقع السلطنة في الربع الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وتضم تضاريس جغرافية واسعة فضلاً عن اطلالتها الساحلية التي «تمتد لأكثر من ٣١٦٧ كم٢ تبدأ من بحر العرب ومدخل المحيط الهندي ويمتد إلى بحر عُمان حتى مضيق هرمز عند محافظة مسندم شمالاً»[١٠]، وإن هذا الموقع إضافة إلى سلطنة عُمان مسؤولية جسيمة في حماية مدخل الخليج العربي من الاطماع الخارجية.

لقد كان للموقع الجغرافي لسلطنة عُمان أثرٌ كبيرٌ في سياستها الخارجية لما يمتلكهُ هذا الموقع من مقومات طبيعية تعطي صانع القرار السياسي الخارجي عند التخطيط والتنفيذ البدائل العديدة، فضلاً عن ذلك يعطي صانع القرار قوة يستمدها من ذلك

٩- حمود بن عبد الله الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ١٩٧٠-٢٠١١، رسالة ماجستير -غير منشور- كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١-٢٠١٢، ص: ٣٠.

١٠- حمود بن عبد الله الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، ص: ٧.

الموقع ومقوماته، حيثُ أضفى الموقع الجغرافي للسلطنة استقلالاً اميناً واقتصادياً وسياسياً انطلاقاً من الحفاظ على المصالح الوطنية للسلطنة، كذلك « أتاح موقع السلطنة حماية طبيعية متميزة لها، ناهيك عن منافذها البرية المتاحة التي تمر عبر كتل من السلاسل الجبلية الوعرة من مناعة الدفاع عن الدولة»[١١].

تمتاز سلطنة عُمان بموقع جغرافي فريد، فضلاً عن حدوها الجغرافية مع الدول المجاورة واتصالها بالبحر، وكذلك تعدد مناخها واقاليمها الجغرافية؛ مما جعل جغرافيتها في مقدمة العوامل التي تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في سياستها الخارجية مما تتمتع به من رصيد ضخم وقوي جغرافياً، وكان لهذا الموقع الذي اتسمت به السلطنة نتيجة مهمة انعكس على سكانها بنحو عام وعلى اقتصادها بنحو خاص، و»إن ارتباط اليابس بالبحر في جغرافية عُمان يعد قاعدة استراتيجية حيث وجد العُمانيون أنفسهم أمام وضع جغرافي جعلهم في حالة من الاستقرار الدائم»[١٢]، بل إن الموقع الجغرافي كما يراه الكثيرون يُعدُّ في حالات كُثر رأس مال للعديد من الدول التي استثمرت موقعها بجدارة.

«ويبدو واضحاً أن معطيات الجغرافيا تلعب في هذا المجال دوراً واضحاً، حيثُ لها تأثيرها الكبير والفعال على النخبة السياسية صاحبة القرار السياسي الخارجي التي تدرك أهمية العامل الجغرافي وتعاون صاحب القرار الأول في الدولة»[١٣]، وإن للمعطيات الجغرافية إمكانية التأثير على السياسة الخارجية وعلى الصعيد الخارجي، ويقصد بالمعطيات «هي النسق الدولي والتفاعلات الدولية والموقف الدولي»[١٤]، التي تؤثر جميعها على صانع القرار، فكان للموقع الجغرافي لسلطنة عُمان دور في حيادها ومواقفها الدولية النابعة من ايمانها الراسخ في الجنح إلى السلام وتصفير المشاكل مع الدول، فضلاً عن ذلك فقد جعلها موقعها المائز أن تكون بعيدة عن الصراعات الإقليمية والتجاذبات السياسية من ناحية، والاطماع الأجنبية من ناحية أخرى نتيجة حكمة وكياسة سلطانها.

١١- جمال زكريا قاسم، دولة أبو سعيد في عُمان وشرق افريقيا ١٧٤١-١٨٦١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص: ٦.

١٢- طاهر بن علي بن طاهر مقيبل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، ص: ١١.

١٣- حمود بن عبد الله الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مصدر سبق ذكره، ص: ٤٩.

١٤- المصدر نفسه، ص: ٥٠.

المطلب الثاني:

دور الخطاب السلطاني في السياسة الخارجية العُمانية

كان للخطاب السياسي العُماني عموماً أثر في سياستها الخارجية فضلاً عن أهمية ذلك الخطاب، إذ كان له عدة مميزات على المستويين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي كان للخطابات السامية التي يلقيها السلطان قابوس على المواطنين -في كل ذكرى سنوية للعيد الوطني العُماني عبر كلمة في مجلس عُمان وبحضور الحكومة كاملة- أثر مهم في نفوسهم منذ توليه الحكم عام ١٩٧٠، حيثُ يتناول السلطان قابوس خلال خطابه كل ما يهم الشأن الداخلي وأثرهُ في الشأن الخارجي العُماني، ويكون للخطاب عدة دلالات حسب المرحلة التي تمر بها السلطنة من الناحية الأمنية أو السياسية أوالاقتصادية أوالتنموية، فضلاً عن التأكيد على مبادئ النهضة العُمانية ورسم المعالم المستقبلية للسلطنة.

أما على الصعيد الخارجي فكان لخطابات السلطنة دور بارز في المجتمع الدولي، حيثُ كان لها تأثير كبير في انضمام سلطنة عُمان للمنظمات الدولية الإقليمية من خلال التزامها بالقوانين والأنظمة والمواثيق الدولية التي تنص عليها تلك المنظمات، فضلاً عن التزام الحياد والوسطية في خطابات السلطان تجاه دول العالم، بعد أن أصبحت السلطنة في العديد من المواقف الدولية وسيطاً محايداً في حل الأزمات، فضلاً عن أن دور الخطاب السياسي لسلطنة عُمان لسنوات طوال منذ عام ١٩٧٠ وحتى اليوم «أثبت فائدته ونجاحه في ترسيم الحدود مع الجيران وحمت السلطنة من الكثير من المشكلات فكان أبرزها رياح التغيير والفوضى التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١١»[١٥].

١٥- شهيرة سلوم، السلطان المطلق يعتصم بالحياد ليحفظ البيت العُماني، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد ٢١٣١، لبنان، ٢٠١٣.

ويمثل الخطاب السياسي لسلطنة عُمان بوضوح مكانة بارزة في سياستها الخارجية؛ فهي على أساس ذلك الخطاب تُوصل رسائلها إلى الجيران ودول العالم أجمع

«ويتجلى من خلاله مضمون القرار السياسي الخارجي وأبعاده التي إليها، حيثُ تتجدد على ضوئه معالم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان التي تعكس في نهاية المطاف مدى مصداقية السياسة الخارجية العُمانية النابعة من عقلانية اتخاذ القرار السياسي الخارجي وفق معايير مدروسة ومتزنة تعكس سلوكية سلطنة عُمان تجاه محيطها الخارجي»[١٦].

ويُعبرّ الخطاب السياسي للدولة عن انتقاء الأهداف والاختيارات في صنع السياسة العامة لها، ويمكننا أن نرى بوضوح تطور مراحل السياسة العامة بنحو عام سواء على المستوى الداخلي من خلال الإجراءات التي تتخذها الدولة في تطبيقها لسياستها الداخلية، أو على المستوى الخارجي التي عادة ما تكون مرهونة بالأحداث والمتغيرات التي تطرأ على البيئة الدولية، وهذا ما جعل من خطاب سلطنة عُمان في فترات متفاوتة أن يحظى بمكانة مرموقة في الساحة الدولية بين اللاعبين الدوليين. فضلاً عن ذلك فإن لغة الخطاب في بعض الأحيان تعبرّ في الوقت نفسه عن طبيعة النظام السياسي في الدولة.

١٦- فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، ص: ٣٦.

١٧- فيصل بن سعيد بن احمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، ص: ٣٨.

ويحتل الخطاب السياسي في سلطنة عُمان مكانة مائزة ومؤثرة في الحياة السياسية العامة في البلاد، «فيُعد الخطاب بمنزلة وثيقة اجتماعية وسياسية نظراً لمكانته في حياة البلاد، ودوره في توثيق بناء هياكل وأجهزة سلطنة عُمان الحديثة، فضلاً عن ترسيخ القيم الاجتماعية وتوجيه السياسة العامة من خلال تخطيط علمي وفكر ورؤية ثابته نلتمسها من خلال استقراء الخطب السياسية السنوية للسلطان قابوس»[١٧]، حيثُ يُعد اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني من كل عام موعداً للخطاب السياسي للسلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني، ويجرى خلال الخطاب التطرق للعديد من القضايا والملفات التي يُشير إليها السلطان سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، ويكون للسياسة الخارجية نصيب من ذلك الخطاب في كل سنة، إذ تُمثل الخطب السياسية في مضمونها خطاب ملتزم ومنهجي يطرح السلطان من خلاله رؤيته في إدارة البلاد، حيث يُعبرّ خطابه السياسي عن الرؤية السياسية والأنموذج الحضاري مع تطور

الأحداث على الصعيد الإقليمي والدولي، «وإن الاستقراء الخطاب السياسي من حيث الشكل والمضمون يوضح لنا ملامح السياسة الخارجية العُمانية كمحور أساس من محاور الخطاب السياسي، حيث تشغل السياسة الخارجية حيزاً مهماً فيه»[١٨].

وقد أثر الخطاب السياسي في السياسة الخارجية العُمانية على نحوٍ كبير في ملامحها على المستوى الدولي والإقليمي، فأصبحت تُعرف السياسة الخارجية للسلطنة على أنها سياسة هادئة ومرنة وحيادية ووسطية لا تميل لأي طرف على حساب آخر، وهذا ما أكدهُ أحمد بن يوسف الحارثي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية بقوله: «إنه ومنذ اليوم الأول لتولي السلطان قابوس مقاليد الحكم، وضعت السلطنة أسساً ومرتكزات استطاعت من خلالها أن تحقق الكثير من الإنجازات على الأصعدة كافة، وقد جاءت من السياسة الخارجية سياسة هادئة ومعتدلة ومتوازنة وحيادية، وكانت مؤثرة على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية وموضع احترام وتقدير من جميع الدول»[١٩].

وقد عبر وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عُمان يوسف بن علوي* عن السياسة الخارجية للسلطنة بأنها «تتسم بالوضوح والصراحة والشفافية في التعامل مع مختلف القضايا الخليجية والعربية والدولية، فضلاً عن قراءة الاحداث والتطورات الإقليمية والدولية وتقاطعات المصالح في هذه المناطق الحيوية من العالم، انطلاقاً من أن السلام

١٨- فيصل بن سعيد بن احمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، ص: ٤٠.

١٩- محمد نجيب السعد، الدبلوماسية العُمانية.. نجاحات متوالية، صحيفة الوطن العُمانية، ص: ٢.

(*) يوسف بن علوي أو كما يُلقب بفتى ظفار، من مواليد عام ١٩٤٥ في صلالة درس وتعلم في الكويت لصالح العديد من الشركات والدوائر الحكومية الكويتية بعد ان اتجه إليها قبل حكم السلطان قابوس، وبعد أن اطمأن لحضور السلطان قابوس في الحكم والعفو عن كافة الخارجين السابقين، اتصل به السلطان بعد شهر من توليه للحكم وتم تعينه عضواً في اللجنة العُمانية للنوايا الحسنة للعواصم العربية ومن ثم سفيراً للسلطنة في بيروت عام ١٩٧٣ وبعدها بعام تم تعينه نائباً لأمين عام وزارة الخارجية، يعُد بن علوي رجل وساطات بامتياز وتم تعينه وزيراً مسؤولاً عن الشؤون الخارجية في عام ١٩٩٧ وهو الدور الوظيفي لوزير الخارجية لأن الحقيبة هي فعلياً بيد السلطان، ويتمتع الوزير بن علوي بمهارات دبلوماسية عالية وقد اضطلع بدور مفصلي في تطبيق السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، للمزيد أنظر: عبد الله آل هيضة، يوسف بن علوي خنجر الخارجية العُمانية، http://www.alarabonline.org/?id=10645.

والأمن والاستقرار هي ضرورات لا غنى عنها، وأن عُمان هي دولة سلام لأنها تسعى إلى بناء صداقات وعلاقات طيبة تقوم على التعاون المثمر والمصالح المتبادلة على امتداد دول العالم أجمع»[٢٠]، وتتجلى رصانة الخطاب السياسي لسلطنة عُمان بأنه قوة ناعمة في سياستها الخارجية انطلاقاً من المبادئ الثابتة التي ترتكز إليها سياستها الخارجية في تعاطيها مع الملفات الإقليمية والدولية وتقديم المشورة الناجحة في معالجة كثيرٍ من الملفات والقضايا العالقة عبر منهجيتها الوسطية في التعامل مع العالم شعوباً وحكومات.

٢٠- السياسة الخارجية العُمانية .. أسس ومنطلقات ثابتة، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٦.

الفصل الثاني:

رؤية عامة للسياسة الخارجية العُمانية

إن المتتبع للسياسة الخارجية العُمانية يجد أنها تستند إلى أسس وركائز وقيم تقوم عليها «وتحتكم لمبادئها منذ بدايات تأصيلها الفكري والتأريخي بناءً على الخطابات السلطانية سواء كانت الخطب أو اللقاءات الإعلامية والصحفية لمؤسس عُمان الحديثة السلطان قابوس»[٢١]، وتُعَدُّ تلك الخطابات بمثابة الأساس التأريخي والتأصيل الفكري الذي تستند عليه تحركات السياسة الخارجية والدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخارجي مع المجتمع الدولي، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي منذ العام ١٩٧٠ وحتى ٢٠١٥، فبعد هذه المدة أصبحت السياسة الخارجية للسلطنة تُدار من قبل وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوي بعد تعرض السلطان قابوس إلى وعكة صحية قادته إلى «رحلة علاجية طويلة في ألمانيا»[٢٢]. إن المتتبع لمسارات السياسة الخارجية العُمانية الحديثة يرى أنها مرت بمراحل تأريخية مختلفة بدأً من مرحلة العزلة حتى وصولها إلى ما وصلت إليه اليوم، وهذه المراحل تبدو واضحة من خلال النهج الوطني الذي رسم ملامح السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها عبر خطابات السلطان قابوس بعد العام ١٩٧٠.

٢١- محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية العُمانية في الخطابات السلطانية، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، ٣٠ آذار ٢٠١٥، ص: ١.

٢٢- صحيفة إرم نيوز العُمانية، رحلة السلطان قابوس العلاجية تعيد القلق والمخاوف لعُمان، ١٤ شباط ٢٠١٦.

ومن يريد أن يفهم السياسة الخارجية العُمانية الحالية عليه أن يعرف كيف تكون الدبلوماسية الماهرة التي يمكن أن تحقق التوازن بين المصالح والتسامح تجاه الخلافات، والبحث عن منافع متبادلة يمكن أن تفتح الأبواب الدولية أو تبقيها مفتوحة حتى في أثناء الصراع، وهذا ما عملته عُمان بعد وصول السلطان قابوس إلى سدة الحكم، وفي حين أن دولاً أخرى في الشرق الأوسط لم تستطع فعل ذلك بسبب اندفاعها أيديولوجياً وتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، واصلت سلطنة عُمان مسيرتها الحيادية معتقدة بأن المفاوضات السلمية ضرورية لتحقيق الأهداف العاملة طويلة الأجل للأمن والازدهار العمانيين.

> ترتكز السياسة الخارجية العمانية على مبادئ عدة من بينها الثبات والاستمرارية، الحفاظ على الأمن في منطقة الخليـــج، الجنوح الى السلام والمفاوضات، التوزان في العلاقات مع دول الجوار.

وسعياً لتحقيق سياسة الحياد الإيجابي، فقد عملت القيادة العُمانية متمثلة بالسلطان قابوس على انتهاج سياسة التوازن وعدم الانحياز في تعاطيها مع الدول على المستوى الإقليمي والدولي في آن واحد، والعمل على انتهاج مواقف لحل الأزمات تجاه الصراعات، وتتمثل تلك المواقف بعدم المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية أو استخدام أراضيها لشن حربٍ تجاه دولة معينة، أو إصدار بيانات تدين فيه أحد أطراف الصراع دون آخر.

المطلب الأول:

الموقف العُماني تجاه الأزمة اليمنية

كانت سلطنة عُمان وما تزال تدعم حالة الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط كون هذه المنطقة تشكل عامل استقرار لها داخلياً، وفضلاً عن ذلك فإن السلطنة تفهم الحساسية السياسية على منع الجهات والأطراف الفاعلة إقليمياً من التدخل في شؤونها الداخلية، وزعزعة أمنها الوطني، وقد عبرت عن موقفها إزاء الأزمات والتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١١ باختلاف مواقف دول الخليج العربي، ومن بين هذه الأزمات الأزمة اليمنية التي تعاملت معها سلطنة عُمان

على درجة عالية من المسؤولية والحياد والتوازن في حلها، فاليمن له حدود جنوبية للسلطنة بطول ٢٨٨ كيلومتراً، فكان من السهل انتقال الصراع بالقرب من حدود السلطنة؛ وبالتالي تهديد أمن المنطقة، لكن كان الموقف العُماني آنذاك مؤكداً على عدم قطع العلاقات الدبلوماسية ورفض قرار الحرب عليه.

«فعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون بنقل مقرات سفاراتها من صنعاء إلى عدن، إلا أن السلطنة لم تقم بذلك، وبقيت متمسكة بمبدأ عدم الانحياز إلى أي طرف مهما كلف الأمر»[٢٣]، فجاء هذا الموقف انطلاقاً من المبادئ الأساسية في سياسة السلطنة الخارجية التي تدعو لعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية والنأي بالنفس عن الصراعات. والجدير ذكره هو أن الرؤية السياسية للسلطان قابوس في وقتها كانت تحتم عدم دعم أي طرف، والاكتفاء بالدعوة إلى الحوار البنّاء الذي على أساسه يتم نزع فتيل الأزمة وإنهاء الصراع، ولكن ذلك لم يحدث حيثُ بدأت الدول الخليجية –باستثناء عُمان– بشن عمليات عسكرية في اليمن ضد قوات الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

٢٣– حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، ص: ٤٩.

في المقابل حمّلت سلطنة عُمان المسؤولية كاملة على جميع الأطراف، ودعتها إلى إنهاء الصراع قبل فوات الأوان، ورعت أكثر من مفاوضات، واستقبلت وفوداً للحوثيين والأمم المتحدة، وكل ذلك من أجل عدم امتداد النزاع اليمني إلى دول المنطقة بما فيها السلطنة، وسعت أيضاً إلى دعم أي جهود لدول مجلس التعاون الخليجي من تقديم أي مبادرات لحلحلة الأمور، ولم تنجُ السلطنة من الاتهامات لها بالتعاطف مع الحوثيين من قبل السعودية، بيد أن ذلك كان مختلفاً تماماً كما ادعت السعودية، فالسلطنة من خلال جهودها في الملف اليمني بينت على لسان وزير خارجيتها يوسف بن علوي «أن الحوثيين ألبسهم الإعلام زياً غير زيهم، فهم لا يستطيعون السيطرة على اليمن وحدهم، وقد قاموا بتحالفات مع آخرين في اليمن بعد أن ضاقوا ذرعاً بالوضع، وأن دول الخليج اعتقدوا أن الأمر هادئ وأن المبادرة الخليجية كافية وهذا غير صحيح»[٢٤].

٢٤– الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: www.mofa.gov.om.

تُعدّ الأزمة اليمنية من أبرز الملفات الخلافية بين سلطنة عُمان والدول العربية، حيث بينت السلطنة موقفها من الأزمة في صنعاء مبكراً، «فعلى الرغم من كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج حالياً –مما دفع المملكة العربية السعودية لتكوين تحالف عربي واسع النطاق وشن عملية (عاصفة الحزم) العسكرية ضد المقاتلين الحوثيين في اليمن بالتعاون مع التحالف العربي المشترك– إلا أن سلطنة عُمان مارست سياستها التقليدية من الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ورفضت المشاركة بقواتها المسلحة في العملية، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي بين الشعبين اليمني والعُماني»[٢٥].

إن استراتيجية مسقط الحيادية جعلتها لاعباً مهماً على صعيد مساعي بعض القوى الدولية والإقليمية لحل الأزمة في اليمن سلمياً، وإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة، وعدم عسكرة الأزمة أكثر مما جنحت إليه، ولاسيما في ظل ما بدا أنه –على وفق بعض المحللين– حرب بالوكالة بين بعض القوى العربية المركزية وطهران على أرض اليمن، فقد تقدمت السلطنة بمبادرة من سبع نقاط، للتوصل إلى توافق سياسي بين الفرقاء اليمنيين، دون الحاجة إلى تدخل عسكري إقليمي أو دولي؛ لحسم الصراع في اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأسباب التي جعلت من الوسيط العُماني يكون له رأي مغاير ومختلف لدول الخليج؛ فالسلطنة تتمتع بعمق كبير في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى حل الخلاف سلمياً، فضلاً عن أن الثقة التي أعطاها الحوثيون للعُمانيين كانت كبيرة، وتعدُّ عُمان المكان الأنسب للحوار بينها وبين القوى السياسية اليمنية الأخرى، وأن قناعة عُمان نفسها بأنها قادرة على إدارة الحوار خدمةً لقضايا المنطقة وإحلالاً للسلام والتعاون بمستوياته كافة هو عامل آخر يضاف إلى الدور العُماني الذي كان بارزاً في ملف الأزمة اليمنية، وأن ابتعاد عُمان عن المشاركة في عاصفة الحزم أعطاها مكانة حيادية متوازنة وهادئة لإدارة الملف اليمني أو المشاركة فيه؛ بغية الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتخاصمة، والعمل على

٢٥– مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/13449 .

حفظ العلاقات مع الدول الأطراف في هذه الأزمة؛ وهذا ما يؤشر أو يفسر بنحوٍ آخر التعاطي البراغماتي للسلطنة في علاقاتها الخارجية مع الدول على خلاف بقية دول مجلس التعاون، وفضلاً عن ذلك لم تشارك عُمان في عاصفة الحزم لتركِ هامشٍ من التفاوض بين أطراف الأزمة، فلا يمكن لأي طرف أن يطلب من عُمان التوسط لإنهاء الأزمة إذا كانت مسقط ضمن التحالف.

المطلب الثاني:

الموقف العُماني تجاه الأزمة السورية

اتخذت سلطنة عُمان موقفاً حازماً تجاه الأزمة في سوريا منذ اندلاعها عام ٢٠١١ برفض العمليات المسلحة الهادفة لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ودعت إلى فتح باب الحوار بين الأطراف المختلفة للوصول إلى نتيجة سلمية تضمن حقوق الأطراف كافة، فضلاً عن ضرورة انتهاج الطرق السلمية لتسوية الأزمة وحلها عبر القنوات الدبلوماسية وعدم تدخل أطراف من خارج سوريا؛ كون الأزمة داخلية. وفي ظل اعتماد سلطنة عُمان مبدأ الحياد وانتهاج أسلوب الحوار، فقد كان لها موقف على العكس من دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية وأوضاعها، فأبقت على سفارتها مفتوحة لدعم موقفها المحايد، فضلاً عن «أنها حاولت الوصول إلى حلٍّ سلمي عن طريق إجراء بعض المحادثات بين كل من وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي مع نظيره السوري وليد المعلم في مسقط عام ٢٠١٥»[٢٦].

ومن المؤكد أنّ تجربة عُمان في إعادة الأمن والاستقرار إلى السلطنة والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها بعد تعرضها لحركة تمرد من قبل «جبهة ظفار» في العام ١٩٧٥ بعد مجيء السلطان قابوس للحكم، وإيمانها بضرورة التصدي للجماعات الإرهابية في عموم المنطقة، قد أهّلها لفهم أبعاد الأزمة السورية، فيما لو انتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة ونيل ثقة دمشق بقدرتها على أداء دور الوساطة للتوصل إلى

٢٦- إسلام تايمز، أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://alwaght.com/ar/

حل، وتعتقد مسقط أن التهديدات الأمنية التي تواجهها عدد من الدول الإقليمية ومن بينها سوريا قد انعكست تأثيراتها السلبية على بقية دول المنطقة؛ ولذا دعت السلطنة أطراف النزاع في سوريا إلى بذل المزيد من الجهود الرامية للحل السلمي.

إن ما امتازت به سلطنة عُمان بسبب مواقفها المحايدة والمتوازنة والعقلانية في إدارة الأزمات أكسبها دور الوساطة في الملف السوري الشائك، فهي لم تتورط بالانحياز للمحور الروسي–الإيراني الداعم لبقاء النظام السياسي في سوريا من جهة، ولم تدعم المحور الغربي–الأمريكي الرافض لبقاء الرئيس بشار الأسد من جهة أخرى، فضلاً عن أن السلطنة لا تؤمن بسياسة المحاور لكنها استطاعت أن تؤدي دوراً محورياً ومهماً ولاسيما أن الأطراف في المحورين الرافض والداعم لبقاء الرئيس الأسد يتقاطعان في أمور كثيرة على المستويات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية كافة، لكن السلطنة أصرت على البحث عن خطة دبلوماسية تجعل منها وسيطاً مقبولاً إقليميا ودولياً في حل الملف السوري بالنحو الذي يؤدي إلى الإبقاء على التواصل مع المحورين باستمرار من أجل إنهاء الصراع الدائر منذ عام ٢٠١١.

إن تعامل السلطنة مع الواقع في ملف الأزمة السورية بخطوات متزنة وواثقة على وفق مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على أمن المنطقة من جهة، ومعاودة إبراز دورها في الأزمة يمثل خياراً استراتيجياً لطرح مشروعها السلمي في حل النزاعات في خضم الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة، والمشكلات السياسية بين اللاعبين الدوليين في هذه الأزمة من جهة أخرى، فسلطنة عُمان تجيد التعاطي مع الواقع بنحوٍ يجعلها طرفاً محايداً ومؤثراً في آنٍ واحد تجاه القضايا الإقليمية[٢٧]، فهي استطاعت التوازن بين علاقتها مع سوريا من جهة ودول عربية داخل مجلس التعاون الخليجي داعمة لأطراف النزاع في الملف السوري من جهة أخرى، وكان ذلك عبر بناء صداقة مع دول المنطقة والعالم أجمع في انتهاج مبدأ الحوار والاحترام المتبادل.

٢٧- حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية، ص: ٤٧.

كانت هناك العديد من المؤشرات التي تدلُّ على أن السلطنة تبحث حول إمكانية الحلّ السياسي السلمي في الأزمة السورية والدفع باتجاه تبني المواقف الأكثر سلمية وواقعية من أجل الحفاظ على وحدة الأرض السورية، وعدم إراقة الدماء، فعلى سبيل المثال «تبادلت السلطنة الزيارات بينها وبين سوريا على مستوى وزراء الخارجية، فضلاً عن مشاركتها في المشاورات المتعلقة بالشأن السوري التي عُقدت في ڤيينا، وسعي السلطنة إلى طرح العديد من المبادرات في ظل إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة؛ مما يساعد ذلك في القضاء على الإرهاب"[٢٨]، إذ أخذت الأزمة بالتصاعد وظهور جماعات مسلحة خارج إطار المعارضة مثل: جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي ترى فيها سلطنة عُمان خطراً يُهدد أمن المنطقة وزعزعة الاستقرار فيها.

٢٨- مهنـد أبـو عريـف، الأزمة السـورية والدبلوماسية العُمانية.. مؤشرات ودلالات، جريدة الدستور المصرية، ٣ تشـرين الثاني ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://www.dostor.org

لم تألُ سلطنة عُمان أي جهد في المحافل الدولية والإقليمية من أجل حل الأزمة السورية بطرق سلمية، وكذلك دعوة الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم الجهود الرامية لإعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد؛ بما يسهم في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطئ قدم له في سوريا، وما يشكلهُ هذا الإرهاب من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي. وكذلك ثمنت عُمان الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية في مساندة الشعب السوري لتجاوز محنته، وأكدت على ضرورة بذل المزيد من أجل التخفيف عن المعاناة الإنسانية للشعب السوري في الداخل والخارج. وسعت السلطنة إلى إقناع الفرقاء في الأزمة السورية بالجلوس على طاولة الحوار والاحتكام إلى نتائج تلك المباحثات، من أجل الحفاظ على مصلحة الشعب السوري، وسلامة أراضيه ووحدتها، والابتعاد عن الحل العسكري.

لقد تعاملت سلطنة عُمان مع الأزمتين اليمنية والسورية انطلاقاً من ثوابتها ومرتكزاتها في السياسة الخارجية التي تهدف إلى إيجاد مساحة من الحوار المبني على الثقة بين الأطراف المختلف في الأزمتين، فضلاً عن أخذ دور الوساطة والحياد الذي من شأنه

أن يؤدي دوراً مهماً في بلورة موقف موحد تجاه حل الأزمة مهما كانت، وعدم الانحياز لطرف دون آخر أو على حساب طرف، فالسلطنة تعاملت مع الأزمتين بشقين: الأول: كان على أساس الجوار الجغرافي مع الأزمة اليمنية؛ فهي تمتلك حدوداً معها، وتشكل خطراً قريباً عليها، وإن العمل على إيجاد حل سلمي يضمن عدم التأثير على الوضع الداخلي للسلطنة كان أول الأهداف التي سعت إليها في دورها لحل الأزمة، وفضلاً عن ذلك فقد كان لها دور التوازن في إدارة الأزمة، لأن المملكة العربية السعودية كانت تقود التحالف العربي ضد اليمن وهي بدورها جزء من مجلس التعاون الخليجي، فهذا من شأنه أن يخلق فجوة في العلاقات بين السلطنة والسعودية، لكنها استطاعت وبحكمة قيادتها أن تتعامل مع الملف بهدوء واتزان، وعدم التأثير على العلاقات بين البلدين.

> تكمن قوة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان في التعاطي مع الملفات الاقليمية من خلال تثبيت قواعد معادلة سياسية جديدة تقوم على منهجية التوفيق بين الاتفاق والخلاف في العلاقات الدولية.

أما فيما يخص الأزمة السورية فقد تعاملت معها على أساس إبعاد التهديد عن أمن منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصورة عامة، فإن ما يجري في سوريا هو تقاطع مصالح لبعض دول الخليج من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى، فضلاً عن القوى الدولية المتمثلة بروسيا والولايات المتحدة، فحرص السلطنة على حفظ أمن منطقة الخليج العربي بعدم امتداد آثار تلك الأزمة إليها من جهة، والتزامها بمبادئها في سياستها الخارجية من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جهة أخرى، لقد ساهمت عُمان ودعمت حل الأزمة سلمياً، وعملت على إبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع أطراف الصراع كافة التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمة، والوصول إلى حلّ يخرج البلاد من المأزق السياسي الذي كلف البلد كثيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، والشروع بتأسيس لمرحلة جديدة يكون فيها دور للجميع بما فيها الأطراف المتصارعة في بناء سوريا جديدة قائمة على احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات وتعدد الثقافات، وهذا ليس باليسير ما لم تتضافر جميع الجهود لتحقيقه.

الخاتمة

إن أهمية الحياد في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان يبين أن السياسة العُمانية تأثرت بنحوٍ كبير بمنهجية التوفيق بين الاتفاق والخلاف، ونتيجة لذلك اتسمت هذه السياسات بالثبات والحياد الايجابي والاستمرارية في طابعها الهادئ والمنفتح على مختلف الأطراف في المنطقة المحيطة بسلطنة عُمان، مع نشاط ملحوظ في الفترة الأخيرة لها كوسيط في أزمات المنطقة، ونجحت كذلك في تحقيق المعادلة الصعبة للتوفيق بين علاقاتها مع كل من إيران من ناحية، ودول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية أخرى. وعلى الرغم من التقارب الكبير مع إيران وظهور العديد مع دول خليجية أخرى كالسعودية، بيد أن هذا لم يؤثر كثيراً على التوازن الذي تحاول السلطنة إقامته مع هذه الأطراف.

وساعد الخطاب السياسي للسلطان قابوس في إنجاز المشروع السياسي والاقتصادي في سلطنة عُمان، وقد جسّد الخطاب السياسي العُماني وظيفته بوضوح في تحقيق النهضة الحديثة التي تعكس إرادة التغيير في مجتمع مغلق، وعملت السلطنة على تعزيز التوجّه العربي الإسلامي في سياستها الخارجية، فدعمت ثوابتها، وتجاوزت عن الطوارئ من المتغيرات، ونأت بنفسها عن الخوض في غمار الخلافات والصراعات وردود الفعل «غير المحسوبة»، بل على العكس من ذلك عملت جاهدة لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، وأوجدت مكاناً مهماً لها على الساحة الإقليمية والدولية في ظل الأحداث والقضايا التي شهدتها المنطقة، وعملت على تكريس منطق العلاقات الحسنة، ومنهجتها، وإسقاط شعارات «المقاطعة» و«الاحتراب» والاتهامات المتبادلة، وعدم الانحياز والحياد الإيجابي ورفض سياسة المحاور، وقد بنت معظم نشاطها السياسي الخارجي على «الدبلوماسية المرنة»، التي أيقنت فيها وسيلة ناجحة يمكن استخدامها لتحقيق المصالح العربية كافة.

إن الصبغة النهائية السياسة الخارجية العُمانية –على الرغم من كل المؤثرات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي– انطبعت بفلسفة السلطان الذي أوضح عن ثقة كبيرة في اتخاذ قرارات استراتيجية صعبة تخدم المصلحة العليا للبلاد، وكذلك رسم للسياسة الخارجية مبادئ قائمة على عدم الانحياز وإقامة علاقات صداقة مع جميع الدول انطلاقاً من مبدأ التعايش السلمي بين الشعوب وحسن الجوار والنأي بالنفس عن التدخل بشؤون الدول الداخلية واحترام القوانين والأعراف الدولية.

وقد فرض الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان في السياسات التي تبنتها طيلة العقود الأربعة الماضية، فقد أدركت حجم مواردها المادية والبشرية وحجم الدولة وطبيعة النظام السياسي فيها، وهذا بدوره شكّل سمة لسياستها الخارجية التي اتسمت بالاعتدال والوسطية بما يتلاءم والمراحل التي مرت بها السلطنة على الصعيد الإقليمي والدولي، وقد تعاملت مع هذا الموقع الجغرافي الذي تتمتع به على وفق إدارة حديثة على مستوى فهم جديد للمتغيّرات التي طرأت في المنطقة، وإدراك مدى أهمية الانخراط العُماني في التفاعلات السياسية الخارجية للدولة الحديثة والانفتاح على البلدان العربية بعد أن عاشت عُمان عزلة لمدة طويلة على المستويات كافة، وأدركت أن من الضروري تبني استراتيجية قائمة على أساس التنظيم والتخطيط في سياستها الخارجية عبر تبني خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثوابت للدولة ويتوافق مع إمكانياتها وقدراتها.

وأخيراً فإن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية العُمانية هو الحفاظ على العلاقات الدولية والإقليمية، وتحقيق هذا الهدف انماز بالحكمة وبُعد النظر الذي اعتمد على اليقظة والاستمرار في الدفاع عن قضايا العدل والسلم والأمن الدولي، فضلاً عن التعاون المشترك بين الدول المجاورة من أجل بناء شراكات استراتيجية قائمة على حفظ المصالح وتحقيق التنمية بين شعوب هذه الدول على وفق قوانين النظام الدولي وقراراته.

المصادر:

أولاً: الكتب العربية:

١. جمال زكريا قاسم، دولة أبو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

٢. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين حيدر)، ط١، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

١. حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥-٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم السياسية — جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧.

٢. حمود بن عبد الله الوهيبي، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ١٩٧٠-٢٠١١، رسالة ماجستير -غير منشور- كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١-٢٠١٢.

٣. خيام محمد الزعبي، العلاقات الايرانية السورية ١٩٧٩-٢٠٠٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة أصفهان- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥.

٤. طاهر بن علي بن طاهر مقيبل، أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ٢٠١٠.

٥. فيصل بن سعيد بن أحمد رواس، السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥.

ثالثاً: التقارير والدراسات:

١. إسلام تايمز، أداء سلطنة عُمان في الأزمة السورية بين الوساطة والحفاظ على العلاقات السياسية، مركز نور للدراسات والبحوث، ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://alwaght.com/ar/.

٢. مسار الاختلاف بين عُمان ومجلس التعاون الخليجي إلى أين؟، وحدة الرصد والتحليل السياسي، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ١١ كانون الثاني ٢٠١٦.

٣. مصطفى شفيق علام، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/13449 .

رابعاً: الصحف والمواقع الإلكترونية:

١. السياسة الخارجية العُمانية .. أسس ومنطلقات ثابتة، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٦.

٢. شهيرة سلوم، السلطان المطلق يعتصم بالحياد ليحفظ البيت العُماني، صحيفة الاخبار اللبنانية، العدد ٢١٣١، لبنان، ٢٠١٣.

٣. صحيفة إرم نيوز العُمانية، رحلة السلطان قابوس العلاجية تعيد القلق والمخاوف

لعُمان، ١٤ شباط ٢٠١٦.

٤. عبد الله الشمري، سلطنة عُمان واليمن: الموقف من عاصفة الحزم: قراءة استراتيجية، متاح على الرابط: www.sautalyemen.com .

٥. محمد بن سعيد الفطيسي، المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية العُمانية في الخطابات السلطانية، صحيفة الوطن العُمانية، عُمان، ٣٠ آذار ٢٠١٥.

٦. محمد عز العرب، المناعة الداخلية: لماذا ظلت عُمان محصنة من تهديدات الإرهاب، صحيفة الأهرام المصرية، العدد ٤٧١٣٩، ٢٠١٥.

٧. محمد نجيب السعد، الدبلوماسية العُمانية.. نجاحات متوالية، صحيفة الوطن العُمانية، ٢٠١٦.

٨. مهند أبو عريف، الأزمة السورية والدبلوماسية العُمانية .. مؤشرات ودلالات، جريدة الدستور المصرية، ٣ تشرين الثاني ٢٠١٥، متاح على الرابط: http:// www.dostor.org .

٩. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العُمانية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: www. mofa.gov.om .

37. White House Fact Sheet. (2005). "Fact Sheet: Rebuilding Iraq," (Washington D.C., December 7, 2005) Retrieved from: http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/12/20051207.

31. Tom V. B., 'U.S. formally declares end of Iraq War' (USA Today, 2011). Retrieved from; http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/story/2011-12-15/Iraq-war/51945028/1

32. UCDP/PRIO (2016). Armed Conflict Dataset Codebook, Uppsala Conflict Data Program (UCDP), Centre for the Study of Civil Wars, International Peace Research Institute, Oslo (PRIO), Version 4.

33. UN-HABITAT. (2003). Iraq Reconstruction Plan Shelter and Urban Development, A Draft Report. United Nations Human Settlements Programme. Nairobi, Kenya Retrieved from;https://www.mirror.unhabitat.org/downloads/docs/3410_82732_IraqReconstructionPlan.doc

34. UN-HABITAT. (2007) ENHANCING URBAN SAFETY AND SECURITY. GLOBAL REPORT ON HUMAN SETTLEMENTS. United Nations Human Settlements Programme. Nairobi, Kenya. Retrieved from; https://www.un.org/ruleoflaw/files/urbansafetyandsecurity.pdf

35. UNPSO. (2010). UN Peacebuilding: An Orientation, Peacebuilding Support Office, United Nation. P1. Retrieved from; www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/peacebuilding_orientation.pdf

36. Wallensteen, P. (2007). Understanding Conflict Resolution: War, Peace and the Global System. California: Sage Publications.

24. Rathmell, A. (2005). Planning post-conflict reconstruction in Iraq: what can we learn? International Affairs, 81: 1013–1038. doi:10.1111/j.1468-2346.2005.00500

25. Richardson, J. (2015). Toward Regional Urban Planning Support in Post-Conflict West Africa. Graduate School of Architecture, Planning, and Preservation, Columbia University.

26. Roberts, A. (2005), "The End of Occupation: Iraq 2004", international and Comparative Law Quarterly, Vol. 54, No. 1, January, pp. 27-48.

27. Schirch, L. (2013). Conflict Assessment and Peacebuilding Planning: Toward a Participatory Approach to Human Security. Kumarian Press, Boulder & London. P10

28. Sunita, Y. (2010) ''Urban Planning in Ethnic Post Conflict Cities'', [Online] Available at: "www.icesharing.wordpress.com/urban-planning-in-ethnic-popst-conflict-cities-by-sunita-yee"

29. Suri, Sh., (2009). Urban Planning and Post-war Reconstruction under Transitional Administrations: The Case of Mostar, Doctoral thesis in post-war recovery studies, P. 5. Retrieved from: etheses.whiterose.ac.uk/14213/1/521166.pdf

30. Tipple, G. (2007). The state of Iraq cities report: cities in transition. Report for Republic of Iraq-Ministry of Municipalities. Newcastle upon Tyne, global Urban Research Unit: Unpublished.

18. Kühne, W., (2001) "From Peacekeeping to Postconflict Peacebuilding" in Luc Reychler & Thania Paffenholz (eds), Peacebuilding: A Field Guide (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers), p. 386.

19. Loewe M. and Rippin N. (2015). The Sustainable Development Goals of the Post-2015 Agenda Comments on the OWG and SDSN Proposals. German Development Institute. Department "Sustainable Economic and Social Development". Bonn. P 81.

20. Mahmud, S. F. (1998). The Urban System in Iraq Between Spontaneous Growth and Economic Rationality. PhD Dissertation, University of Baghdad.

21. Mahmud, S. F. (2014) "Urban Policy in Iraq for the Period 1970-2012, Evaluation Study" Journal of Advanced Social Research. Vol.4 No.3, March 2014, 58-76

22. Nkurunziza, J. D. (2008) "Civil War and Post-Conflict Reconstruction in Africa", Paper presented at the Ninth Annual Global Development Conference on Security for Development: Confronting Threats to Safety and Survival, Brisbane, Australia.

23. Rasmussen, J. L. (2001). "Negotiating a Revolution: Toward Integrating Relationship Building and Reconciliation into Official Peace Negotiations" in Mohammed Abu-Nimer (ed.), Reconciliation, Justice, and Coexistence: Theory and Practice (Lanham, Maryland: Lexington Books), pp. 101-127.

12. GAO (2007) "Rebuilding Iraq: Reconstruction Progress Hindered by Contacting, Security, and Capacity Challenges". United States Government Accountability Office GAO-07-426T, Washington D.C., February 15.

13. Gee, H. (2014) "Iraq crisis: The Yazidi - a persecuted people driven to the edge", The Independent. Retrieved from: http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-crisis-the-yazidi-a-persecuted-people-driven-to-the-edge-9687850.htm

14. Hasic, T (2004). Reconstruction Planning in Post-Conflict Zone: Bosnia and Herzegovina and the International Community, Royal Institute of Technology. Stockholm, Sweden, p ix.

15. IRAQ (1989). The Role of Regional Development Policies since the Beginning of the Seventies in Reducing the Spatial Inequalities in Iraq. Study Number 754. In: PLANNING, M. O. (Ed.). Baghdad.

16. Kennedy, J., Ashmore, J., Babister, E., & Kelman, I. (2008). The meaning of 'build back better': evidence from post-tsunami Aceh and Sri Lanka, Journal of contingencies and crisis management, 16(1), 24-36.

17. Kliot, N. and Mansfeld, Y. (1999). Case studies of conflict and territorial organization in divided cities. Progress in Planning, (52), 167-225.

6. Bollens. S. A. (2014) "Urban Resilience and Peace-Building in Cities of Conflict", Proceeding of the U.S.-Iran Symposium on Resilient Cities. Irvine, California, June 16-18. Pp.16-26. Retrieved from: http://www.civil.arizona.edu/.../PROCEEDINGS%20Resilient%20Cities%20Symposium%20FINA...

7. Brown, G. Langer A. & Stewart, F. (2011). "A Typology of Post-Conflict environment". CRPD Working Paper No. 1. Centre for Research on Peace and Development (CRPD) University of Leuven, Belgium.

8. Charlesworth, E. (2006). Architects without frontiers: War, reconstruction and design responsibility, Elsevier Architectural Press, Oxford, United Kingdom.

9. Collier, P. (2000). Doing well out of war: An economic perspective. In Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars, eds. M. Berdal and D. Malone. Boulder, Colorado: Lynne Rienner.

10. Coyne, J. C. (2006) ''Reconstructing weak and failed states'', The Journal of Social, Political and Economic Studies, 31(2), 143–162.

11. Gaffikin, F., Karelse, C., Morrissey, M., Mulholland, C., & Sterrett, K. (2016) ''Making Space for Each Other: Civic Place-Making in a Divided Society'' Belfast, Queen's University Belfast. Retrieved from:https://www.qub.ac.uk/.../PlanningforSpatialReconciliation/.../Filetoupload,664369,en.pdf.

Acknowledgements

Thanks are due to The University of Sheffield for their support to this research, also thanks to Professor Malcolm Tait -Head of Urban Studies and Planning Department- for providing general feedback and additional intellectual input during the writing process.

References

1. Adelphi, M. F. (2011) "Sustainable development, peace and confidence-building", Background Paper prepared for the Organisation for Security and Co-operation in Europe Chairmanship Workshop on Economic and Environmental Activities as Confidence Building Measures, Vienna. P 5-6.
2. Awotona, A. et al. (2008) Rebuilding Sustainable Communities in Iraq: Policies, Programs and International Perspectives, Cambridge Scholars Publishing, P 5.
3. Bertram E. (1995) "Reinventing Governments: The Promise and Perils of United Nations Peace Building", Journal of Conflict Resolution, 39:3, September, pp. 387-418.
4. Bollens, S. A. (1998). Urban policy in ethnically polarized societies. International Political Science Review, 19(2), 187-215.
5. Bollens, S. A. (2006). Urban planning and peace building-Review. Progress in Planning, (66) P. 67–139. doi:10.1016/j.progress.2006.07.001

Urban planning, as a multidimensional discipline, should be in a unique position to contribute to understanding of such conflicts and of post-conflict characteristics and their futures in terms of reconstruction and peacebuilding. As planning occupies a unique position at the interface between communities, the state, and the physical environment, and is strategically located to deal with many common long-term impacts of conflict in societies. In developing a post-conflict strategy, it is important to recognise and consider the role of urban planning in peacebuilding process. In the case of Iraq, it is fair to make certain assumptions about population structure and types of in-migration. However, given the relative instability of society overall, particularly with new influxes of returnees, there is still a high degree of uncertainty as to how the town may develop in the future. In order to do this, a strategic planning approach would be a far more appropriate response in Iraq. A strategic planning for a post-conflict peacebuilding should incorporate both strategic, flexible interventions, as well as a focus on the creation of neutral, shared public spaces within larger urban areas. Strategic planning would provide a point of entry for planning to begin to stabilise and gradually develop into more long-term and orderly systems as society also stabilises. Engaging Bollens' "urban acupuncture" to begin with, strategic planning as a more long-term planning framework allows the city to act as a venue for stabilisation and democracy, rather than establishing strict urban form in spite of social fragmentation. This approach also allows for flexibility in response to uncertainty, and focuses on long-term, integrated strategic interventions that are jointly developed through participation, guided by a shared vision.

Figure 2: A Framework for Peacebuilding through Strategic Planning

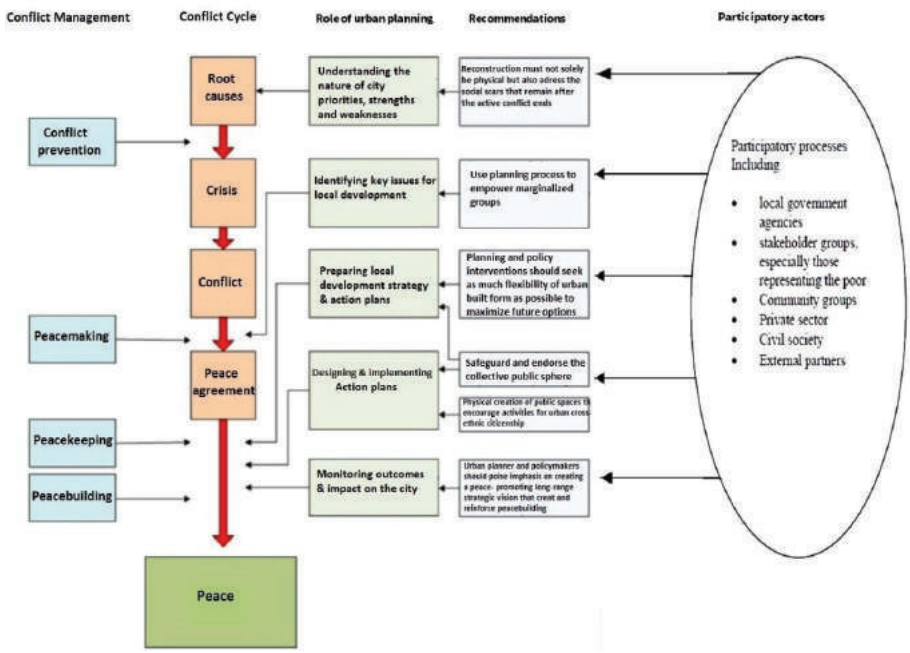

5. Conclusion

In recent years, the Middle East region has seen many internal violent conflicts that intensely affect the social, economic, and political circumstances of its countries at multiple spatial scales, from the national level to the scale of individual cities and communities. A number of post-conflict countries, such as Iraq, are still experiencing intense political, social, ethnic, and religious conflicts. Policymakers, practitioners, academic researchers, and non-government organization (NGO) representatives have realized that peacebuilding is a complex and multi-dimensional exercise that cannot begin in earnest unless minimal conditions for peace are present.

array of actors, various levels of societies, links between societies as well as the spatial horizons than the world-wide peacebuilding industry acknowledges and that the liberal peacebuilding research has overlooked. In fact, it involves some place-based and people-related processes such as mediating intergroup competition, limiting the spatial expression of nationalist discourses, build positive relationships, reconcile antagonistic differences, respect rights, enhance equality and empower the disempowered. For post-conflict Iraqi cities to efficaciously participate in tactical planning for sustainable peacebuilding process, there requires being deliberated legislation at the government level.

In this regard, a national focus on strategic planning is a tangible implementation of urban planning practice and will be important for long-term peacebuilding and sustainable development. Strategic planning represents the contemporary impressions of urban planning and varies from the conservative Master Plan that was intended to prepare ample land-use plans. In distinction to the orthodox planning manner of 'study, plan, and execute', this model is that of 'engage, strategize, and act'. This permits for more elasticity and a much larger role for actors who are non-governmental. Strategic planning can incorporate markets and a range of other relevant institutions. Undeniably, strategic planning can ensure the basis for cross-sector partnerships and hands-on democracy is set, as shown in figure below.

orthodox sectors, the urban sector, including some sub-sectors, is a multifaceted expansion field that should encompass crosscutting themes including poverty eradication, urban planning, gender equity, and local governance (UN-Habitat, 2003). Moreover, while steps to enhance governance and planning of the urban sector are beneficial to both national and local economies, urban areas are also open to outside forces over which they lack control. This approach must thus be calculated as a framework that can grow to fulfil the different needs of the community and urban segment. Still, planning is too crucial to be left only to selected planners. Creation of living places and mediating contested spaces are complex processes which demand holistic perspective, involving housing, education, environment, health, economic development etc.

Being a wide field as well as having a practical aspect, planning requires critical thinking regarding the mediation of space. Its key concern is social uses and ordering of space (Gaffikin et al., 2016). Space located at the heart of 'ethno-nationalist' skirmishes such as that in North Iraq, and for this to be effective, planning needs to function with multidisciplinary teams, also comprising urban designers, educationalists, architects, community and economic developers. Also, it assumes all-encompassing engagement with the various people that constitute our diverse citizenship. This refers to the bringing of the stakeholders into the process of planning at a developmental stage, instead of consulting them at the latter phases of the development process, when often abundant decisions seem to have already been settled. To build sustainable peace, the model suggests deeper and more encompassing and involves an

As planning interventions and policies in cities can play a supportive role in regional and national peacebuilding (Bollens, 2014). In this regard developing the capacity of urban planners (where such professionals do not currently exist) may be able to in the least curb future violence. Recalling the "many roles" that urban planners often play when interacting with multiple stakeholders through several levels of government developing 'urban planning' skills amongst local populations, pertaining to conflict negotiation, multi-stakeholder management and analysis, and community engagement and participation could provide opportunities for communities to resolve potential conflicts before they reach uncontainable levels (Richardson, 2015). Iraq is a case study that offers a precise setting for post-conflict and peacebuilding, where susceptibility and physical transformations upset urban planning. It indicates a necessity for a serious evaluation of post-conflict Iraq's municipal planning incorporation with citizens' local partaking in the reconstruction at intermediate phases to attain positive urban planning. Creating a comprehension of cities' running for operative planning and growth requires creating a mutual city vision. Tipple (2007) claimed that generating this shared city vision in Iraq post 2003 needed at the period a resolve for communal inclusion that implores citizens' partaking in the present as well as the future of their cities, to be a part of the city's social, economic, and cultural life, to feel as part of the image/form of the city and to obtain a fair share of the remunerations. The existing Rebuilding Plan in Iraq portrays the need for an enhanced checking of Iraq's housing and urban organisation and puts forward a plan for demonstrating this need for worldwide collaboration. Different from other

Iraq) traditional urban planning methods do not discourse origin grounds of instability that have state-wide and regional implications (Richardson, 2015). Expanding the traditional practice of urban planning to focus on national linkages and comprehensive development requires that urban planning engages with the larger community of state extensive and regional stakeholders as shown in Figure 1 below. Hence the recent growth of the Iraqi society needs suitable planning and cautious organisation of its socio-economic structures, to realise sustainable urban scheme. One of the chief stages is to articulate and implement ample urban planning tactic combined with other socio-economic systems to express the centre for executing planning solutions (Mahmud, 2014).

Figure 2: Planning Role in Peacebuilding through Different Spatial-Stakeholder Level

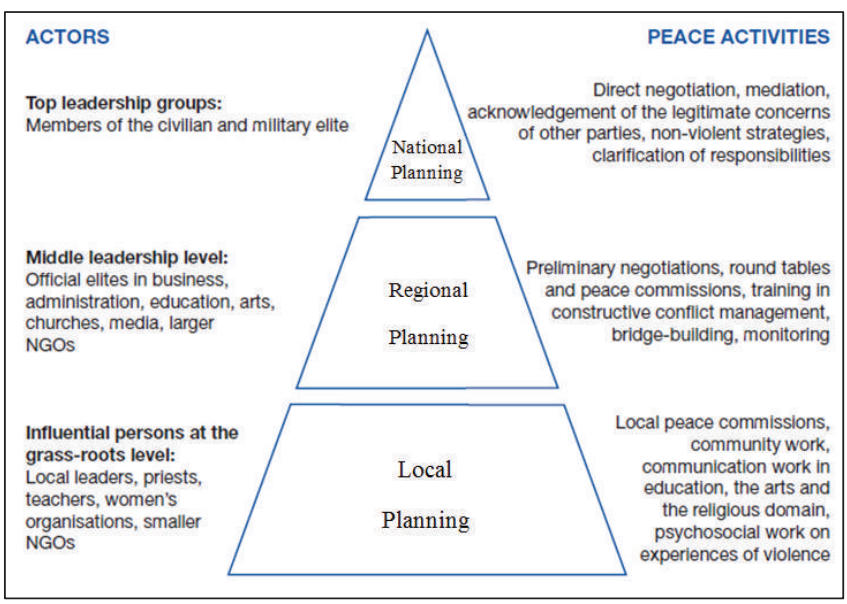

government as well as the Reconstruction Fund (IRRF), the United Nations Development Group, and various other agencies to reconstruct Iraq continue to be less than successful (White House Fact Sheet, 2005 and GAO, 2007). A lot of damage has been done by war-related disasters in Iraq, and also by the subsequent occupation by the CPA caused further disasters. The physical, economic, societal, and government structures are suffering severely and have been in steady decline.

Due to the above reasons and while measures are in progress to solicit funds for the rebuilding of those freed zones from ISIS, two factors should be put into consideration. Primarily, ways to avoid embezzlement of funds require being present to ensure accountability and transparency. Secondly, an effort should be in place to keep money in the city where it can be passed on to the society to ensure peacebuilding amongst them. In this context, Iraq must reconstruct itself with revised regulations and policies that are conversant with a democratic society and a market economy. Besides, a refurbishment of the legislative approach towards urban planning is crucial to establishing the foundation for justifiable urban progress; this will be the start. It can be attained by guaranteeing that public sector positions are filled in by the locals and that the local economy is re-energised depending on significant city sectors such as the production of food and industry.

4. Theoretical Framework for Peacebuilding through Urban Planning in Iraq:

Conflict and post-conflict environments pose particular development challenges. In post-conflict situations (such as in

The main planning instrument in the area of urban planning was dubbed the "Master Plan" which fundamentally was zoning as well as a physical strategy for the growth of a city (UN-Habitat, 2003). In Iraq, urban planning was thus mostly corresponding to zoning as well as physical plans, which included a restricted inclusion of socio-economic developmental goals (Mahmud, 1998). Majority of these plans are currently out-dated and thus do not replicate the current realities and necessities in the urban sector any longer. Tactical urban planning didn't exist, and there was neither any involvement in planning, that didn't involve the government. As they had few responsibilities for this task, they currently lack the required human as well as institutional capacity (UN-Habitat, 2003).

The Iraqi war which began on the 20th of May 2003 with the invasion of the U.S and the U.K officially ceased on 18th of December 2011, when the U.S. completely withdrew military personnel (Tom, 2011). But post-conflict era in Iraq started in June 2004, when the U.S. and the U.K. ended the formal occupation of Iraq (Roberts, 2005). Given that the post-conflict planning after the 2003 invasion of Iraq was feeble and as a consequence, many elements were at play that led to the marginalisation and political exclusion of the Sunni community. Consequently, radical entities, such as the Al-Qaeda and lately the Islamic State (ISIS) appeared. Thus, the post-conflict reconstruction and planning in Iraq after 2003, is usually recognized as been in an unsatisfactory state. In fact, the Iraq Relief and Reconstruction Fund (IRRF), by the U.S., had disbursed about USD 11.4 billion between the dates April 2003 and March 2006 (Awotona et al, 2008). An intensive investigation of abundant latest reports has shown that the struggles of the Iraqi

a fixed 'plan'. This can be elaborated to mean that peacebuilding processes incorporate formulation of policies and action plans, regular review-in, and implementation. Hence, feedback loops.

From the above discussion, it is conclusive that Participatory urban planning is a dynamic process that stresses encompassing the entire community in the strategic and management processes of urban planning. It derives from the perspective that underprivileged and often marginalised people should be empowered to analyse their reality to participate efficiently in the planning and development process. A hands-on process conveys together different groups of participants and practices mechanisms such as advice-giving groups and city discussions to preserve the provision of views and facts, discourse and exchange, cooperation on strategies and actions, and consensus-building. It should be noticed that the various participatory mechanisms succeed only when it is properly organised and sustained.

3. Urban Planning and Post-Conflict in Iraq

Quick urbanisation has in most cases, overtaken housing and provision of facilities. Urbanisation having gotten to 70%, it's apparent that the key trials of the future ought to be handled in the city areas of Iraq (Mahmud, 2014). Before, strategizing for all departments in Iraq was greatly centralised with the Ministry of Planning occupying a crucial role both in the consultation and the coordination of the planning process with the Ministry of Finance, in the distribution of wealth to the individual Ministries (Iraq, 1989).

society that is fractured; they can't establish harmony where it lacks in people's hearts. What urbanism can do is to generate physical as well as emotional spaces that can realise larger peace-making as well as inter-group resolution (Bollens, 2006). As we all know various urban environments and war routes will have different standards to measure the appropriateness of urban involvement. National sustainable development strategies, however, have turn out to be a broadly known and effective instrument aimed towards sustainable expansion as well as peace. Still, the crucial management principles for sustainable growth procedures are not only shared by all Nationwide Sustainability Plans rather the principles that sustain peace: iteration, long-term thinking, participation and improvement as categorised below (Adelphi, 2011):

- To start with, a sustainable planning process is founded on inclusion and participation. These, in turn, can back peacebuilding by (re)construction of the social contract between a government and its divided citizens. This contribution, through decentralised planning and management, can help increase the effectiveness of peacebuilding strategies.

- The other management principle is to comprise more long-term thinking into planning procedures for mid-term short-term actions. This is particularly challenging in circumstances of volatility and transformation, marked by humanitarian crisis, and the necessity to produce speedy peace outcomes.

- The third principle is improvement and iteration. Ideally, each sustainable process is an iterative process. The weight is on handling growth on the way to sustainability goals instead of creating

from its key situation in society between political goals and concrete actions. As Bollens (2006) argued, the city is vital in peacebuilding since it is in the neighbourhoods of urban masses where there is the concession over, and elucidation of concepts such as impartiality, and leniency, and democracy (Bollens, 2006).

The ability to illuminate and articulate the true meaning of multinational democracy on the ground and in the streets resides with the urban planners and designer professions. Urban planners are increasingly seeking for ways in which land use, infrastructure, and response planning can in a way be stepped down to semiautonomous local planning and action zones, from master plans at the city level (UN-Habitat, 2007). In rather volatile urban environments, Antagonistic nationalistic groups confer indication of the ability of public planning to the control and shaping the planning to fit their various needs (Bollens, 2006). Thus the role of urban planning must reinforce great governance to assist in the reduction of conflict and possibly avert other conflicts from arising, especially where conflict and its causal factors are not restricted by sovereign territorial borders (Richardson, 2015). Bollens (1998) asserts that the nexus between ethnic conflict and city planning is gradually salient as a considerable number of cities in the world are disposed to an extreme inter-communal conflict that reflects ethnic dissimilarities. Thus, latest urban planning theories attempt to respond to the post-crisis situation by focusing more on rebuilding the society, rather than the built environment. It is the undertaking to shift urban planning efforts on the restoration of the society via the physical rebuilding of the landscape (Charlesworth, 2006). Planning actions amidst political uncertainty are unlikely to alter

processes; and promote equitable and hands-on state structures, institutions and norms. Put differently, instead of concentrating on the legal features of peace treaties, criminal tribunals, and also truth commissions, more attention needs to be paid to the undertaking of building relationships and ways in which that can be boosted through the mentioned numerous procedures.

It is conclusive that urban planning interventions can be productive and proactive in the establishment of co-existence between groups and also societal peacebuilding and may employ a methodology of bottom-up nature that can supplement peace consultations which are top-down. Governance and urban policy are, thus, distinctive as well as crucial peacebuilding resources. A city is, therefore, figuratively a channel between the on-ground psychological and national political goals, and even the physicality of a society's inhabitants.

Concept 3: Urban planning

Conflict, cities and planning have had an intimate relationship throughout history, one that has been explored by many authors (Suri, 2009). The process of urban planning encompasses the development of policies which are streamlined with the set goals of the city or country, allocating resources, and generating plans (Sunita, 2010). Urban planning also has a big say on how these different policies are executed. Hence, urban planning is crucial in the shaping of the natural settings of our lives and the interrelation of these surroundings with the societal and physical environment as well as the familiarisation with it by its inhabitants. It is therefore both a creative-artistic and social job. The planning power arises

permanent peace and unwavering democracy in war-ravaged societies deprived of justice as well as reconciliation. Previously, in the global community's peacebuilding efforts, the emphasis on the political instead of the person has been masking the core psychosocial procedures that are essential for the readiness of persons to select reconciliation instead of being associated in more abuse of human rights. Rasmussen (2001) reasons that the unease with uncompromising geopolitics is required to extend to comprise geo-social politics in which building of relationships and resolution takes a central point (Rasmussen, 2001). The dynamic components of peace -or conflict- generating processes, such as processes of political and social integration and disintegration, empowerment and disempowerment, and political as well as everyday practices may either enhance or impede peacebuilding (Kliot and Mansfeld, 1999).

My argument however here is that spiritual aspects of peacebuilding have not been well thought-out adequately in the execution of peacebuilding in the post-conflict. As such, a thorough look at real politic assumptions and amends in the balance of main concerns and the understanding is required. Deliberating on replying to the expressed needs of the people as it concerns reconciliation and justice is one move in this track which could play a great role in the long-term triumph of peacebuilding. As it is articulated in the 2015 Sustainable Development Goals, building all-encompassing societies and nurturing social integrity are essential steps to sustainable peace (Loewe & Rippin, 2015). In conflict-affected nations, promoting inclusive societies translates to recognizing ways in which to construct inclusive peace processes; support efficient reconciliation

Concept 2: **Peacebuilding**

Peacebuilding in nations emerging from conflict is a complex undertaking; it involves a myriad of different players in the civil society and government at the local, national, and global levels (UNPSO, 2010). "Peacebuilding" can thus carry two broad definitions; it can denote the direct work that focuses intentionally on addressing factors that drive and avoiding conflict. It can also denote the work of coordinating or setting up communication channels to come up with an elaborate, multi-sectoral, multileveled plan, including, humanitarian assistance, development, governance, justice, security and other sectors that may not apply "peacebuilding" as a term to portray themselves (Schirch, 2013). Former studies have focussed on assessing post-conflict peacebuilding as an integral phase of the implementation of peace treaties and have normally not comprised cases lacking a settlement that has been negotiated upon. It is an inadequate tactic as most Conflicts tend to end as the outcome of conquest by the military, as in countries such as Rwanda and Iraq, which carries weighty repercussions for the deliberation of intermediate justice matters (Bertram, 1995). When it comes to genocide, ethnic cleansing, mass killings, rapes, and additional ruthless forms of carrying out war, religious, and comparable forms of clashes make reconciliation tremendously problematic. While it is a process carried out in the long-term, it needs to commence immediately the peace operation and peacebuilding are started (Kühne, 2001). The process of peacebuilding, in this case, faces even bigger hindrances in interacting with the entire desolation of persons structurally, physically, politically, psychologically, socially, spiritually, and economically. Therefore, there can't be

that are the chief concern of this article is way complicated. Although a peace agreement may be arrived at, the conflict often re-erupts shortly afterwards or rather continues at a lower level. (Brown et al, 2011). That's why post-conflict situation and its development immediately after the conflict are crucial determining for the future of each country or society affected by conflict.

The ever increasing challenge is that of accurately determining the timeline that the post-conflict condition begins and ends. In this regard, Nkurunziza (2008) asserts that it is not possible to say for sure the time that a country in post-conflict state returns to a situation of normalcy. Therefore, effective and sustainable planning of post-conflict cities is necessary to identify all possible problems and challenges so that suitable actions could be taken to avoid threatening the development. The conditions under which countries emerging from armed conflicts differ distinctively. For instance, Afghanistan, Yemen, Libya, and Iraq pose cases that differ according to their specific contexts and structures. The completion, timing, priority, and appropriateness of tasks can, therefore, not be generalised. This realisation is significant in matters concerning sustainable peacebuilding. It deviates from the norm of mediating conflicts between different parties. Rather, a broader focus on the provision of peace, economic sustenance, and justice to people and entire communities is recommended for post-conflict development. The argument in this case, thus is that, the important tool to bridging a divide in society makes cities environmentally friendly, culturally meaningful, safe, economically vibrant, and all-inclusive, lies in proper urban planning.

is to better understand the role that urban planning can play in addressing the peacebuilding process challenges in Iraq. It attempts to analyse the challenges of peacebuilding process and to explore how urban planning to be considered as part of peacebuilding efforts aimed at helping find long-term sustainable solutions to conflict. This article thus investigates these challenges and puts forward a guideline that may come in handy for government leaders and other valuable stakeholders involved in the peacebuilding efforts.

2. **Conceptual Framework**:

Concept 1: Post-Conflict

Centre for the Study of Civil Wars and the International Peace Research Institute attempts to define conflict as "a contested incompatibility that concerns government and/or territory where the use of armed force between two parties, of which at least one is the government of a state, results in at least 25 battle related deaths" (UCDP/PRIO, 2016). The altering nature of violent conflict and its social and economic consequences has also created the need to re-conceptualize research and policy approaches to conflict settings. Here another imperative term is a "post-conflict". It refers to a situation in a country that is recovering from a great conflict whereby warfare has ceased, but still there is a potential for an eruption of violence (Wallensteen, 2007). This aftermath included loss of human lives, the devastation of the economy due to destroyed infrastructure and the production means, and also deteriorated political conditions (Collier, 2000). This definition of post-conflict is not, however, meant to be taken lightly. While international wars might be ended by a treaty, the end to the wars

1. Introduction

Throughout history, humanity has faced numerous armed conflicts on a local, national, and even an international level. All this conflict has resulted in the adverse destruction of the cities (Hasic, 2004). Even in the case of areas that can be classified as post-conflict, the likelihood of conflict erupting again is so high. (Kennedy et al, 2008). Rathmell (2005) states that the structures present in a post-conflict society are only put up as a matter of necessity, therefore, lacking proper order. Evidence from war-torn countries such as Afghanistan and even Iraq shows that indeed, the rebuilding process lacks efficiency. This culminates from various factors including the lack of necessary resources, funding, adequate planning, and also the lack of an effective exit strategy (Coyne, 2006). The post-war situation in Iraq is not connected only with the liberty operation but reflects decades of suffering under destruction of the country due to several conflicts. And ISIS assault has greatly worsened the lack of trust between the communities (Gee, 2014). Peacebuilding in Iraq thus is therefore faced with many challenges. To enable the identification of these challenges, it is essential for one to familiarise themselves with the structure, specific, and the history of conflict in that country. Studies on the role of urban planning in post-conflict peacebuilding setting are an area of research that has not been thoroughly explored. Planning occupies a unique position at the interface between communities, the state, and the physical environment, and is strategically located to deal with many common long-term impacts of conflict in societies. As such it deserves greater attention and consideration for the contribution it can make to reconstruction and peacebuilding. The main purpose of this paper

السكانية والتوزيع الجغرافي للسكان. ومن أجل القيام بذلك، سيكون نهج التخطيط الاستراتيجي استجابة أكثر ملاءمة في العراق. ومن هذا المنطلق، لا بد من أن تستند أية استراتيجيات لتنمية المدن المتضررة على دعائم راسخة وقراءات واقعية ومنظوره، ولاسيما في مجالات الخصائص البيئيه للمدن والقدرة على التعامل معها والحفاظ عليها وإدارتها بنحوٍ يساعد في توفير فرص السكن والعمل والتفاعل الاجتماعي والثقافي. ومهما يكن من أمر، فإنّ واقعية التخطيط الاستراتيجي لهي العنصر الأهم في تحقيق الاستدامة لهذه التنمية؛ وبالتالي لهذه المدن؛ لأن في واقعية هذه الاستراتيجيات انعكاسات إيجابية على أطراف المعادلة السكان، والمكان، والبيئة، والموارد الطبيعية.

peacebuilding incorporates both strategic, flexible interventions, as well as a focus on the creation of neutral, shared public spaces within larger urban areas. Strategic planning would provide a point of entry for planning to begin to stabilise and gradually develop into more long-term and orderly systems as society also stabilises.

Keywords: Post-conflict; Peacebuilding; Urban planning; Strategic Planning; Ethnic and Minority Issues; Iraq.

ملخص البحث

لقد تفاقمت دراما انعدام الأمن وتكرار حوادث العنف في العديد من أنحاء العالم إلى أبعد الحدود خلال السنوات القليلة الماضية، بل وحتى الدول التي تعدُّ نفسها في جزر من الاستقرار وسط محيط هائج بدأت تدرك بأنها ليست بمنأى عن خطر ارتفاع حدة الاضطرابات الدولية. ومما لا شك فيه أن هذه الاضطرابات تعد من العوائق الرئيسية للتنمية في هذه البلدان، ولهذا فإن تنمية المناطق المتضررة مباشرة بعد انتهاء الصراعات المسلحة تعد ضرورة ملحة لتحديد مستقبلها وإمكانات استقرارها؛ لهذا ومن منطلق أن إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاعات هى إحدى أولى الأولويات التي تواجهها أية دولة، فإن الهدف الرئيس من هذه الورقة البحثية هو استكشاف كيفية استخدام التخطيط الحضري كأداة لعملية إعادة بناء السلام على المدى الطويل في المجتمعات المتضررة في مرحلة ما بعد النزاعات العسكرية. ولغرض الوصول إلى هدف البحث، سعى البحث أولاً إلى إلقاء الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث، ومن ثم حاول أن يستعرض بعدها ملخصاً عن تطور العملية التخطيطية في العراق، ومن ثم بيان دورها في عمليات الإعمار بعد الحروب التي مرت بها. واعتماداً على المفاهيم المعروضة ودور التخطيط الحضري، تم في النهاية صياغة إطار نظري يلخص دور العملية التخطيطية في المساهمة في بناء السلام في المدن والمناطق المتضررة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التخطيط الحضري للمدن وتوجيه هذه الخطط بحيث تنسجم مع الأهداف والخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية وعلى المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، من أهم ركائز الأستدامة للمدن المتضررة. وإنّ تبني استراتيجيات معينه بهذا الصدد لا بدّ من أن يقترن بشيء من المرونه والقدره والإمكانية على تعديل هذه الاستراتيجيات وعلى وفق المتغيرات ومتطلبات المرحلة؛ لأن في التحديد المطلق لهذه الاستراتيجيات يجعل في معظم الأحيان من تنفيذها أمراً صعب المنال. وفي حالة العراق -ونظراً لعدم الاستقرار النسبي للمجتمع بشكل عام- فإنه من الضروري الأخذ بالحسبان التركيبة

Peace Building Through Urban Planning In Post–Conflict Setting: A Focus On The Case Of Iraq

Ayoob Khaleel Allahwerdy *

Abstract:

Insecurity and repeated cycles of violence have become focal barriers to development in many parts of the world. Conventional war between nation states has gradually been replaced by a more chaotic and complex dynamic of violence. Thus post-conflict situation and its development immediately are crucial determining for the future of each country or society affected by conflict. The main goal of this paper is to explore how urban planning might be used as an instrument for building long-term peace in post-conflict situation. The literature in this area points out that understanding regulatory frameworks of urban planning is important for approaching peacebuilding through it in post-conflict situation. In this paper I argue that in developing a post-conflict strategy, it is important to recognise and consider the role of urban planning in peacebuilding process. In the case of Iraq, it is fair to make certain assumptions about population structure and types of in-migration. However, given the relative instability of society overall, particularly with new influxes of returnees, there is still a high degree of uncertainty as to how the town may develop in the future. In order to do this, a strategic planning approach would be a far more appropriate response in Iraq. A strategic planning for a post-conflict

* Phd-Urban& Regional Planning - Geography Department, College Of Art, Salahaddin University-Erbil

English, formatted on a computer, in accordance with the terms and conditions for publication in the journal and sent, accompanied by the researcher's CV, to the editor by e-mail.

10. The main headings of the text should be numbered with first order numbers: first, second, third, ... and sub-headings should be numbered with sub-numbers 3.2.1 ...,.

11. Footnotes should be inserted sequentially at the bottom of the page based on Microsoft Word.

12. The number of words in articles submitted to the journal should not be less than 3000 words, including abstracts, tables, and references.

13. The list of references should be arranged in alphabetical order according to the author's last name, at inserted the end of the paper. In the event there are several references for same the author, they should also be arranged in alphabetical order. References in the body of the text are indicated by placing the reference within parenthesis () as done in the bibliography.

14. Graphs, drawings and equations and anything else similar, should be scanned and attached to the electronic file.

15. Foreign names used in the text must be written in Arabic, provided that they are also placed within parentheses in their original language.

5. The research is deemed suitable for publication, and the researcher duly informed of the decision of the editorial board, after it has been peer reviewed by appropriately qualified persons as to its originality, quality, the value of its conclusions, the integrity of its style and its suitability for publication. The researcher is not permitted thereafter to withdraw his/her research unless s/he provides the editorial board with cogent reasons.

6. The journal retains all copyrights, and its prior written approval is required before the re-publication of an article which has previously appeared in the journal.

7. The journal publishes original research which meets research guidelines including comprehensiveness, factuality and inquisitiveness and scientific research methodology. The researcher should be up to date with the latest literature in his particular field and have due regard to the principles of research methodology. Originality does not entail merely reproducing a compilation of the latest literature, but the creation of a new and original text with reference to the interests of the research being submitted.

8. It is a fundamental condition that the paper has not been previously submitted for publication in any other journal, regardless of whether it was published or not.

9. The material should be submitted in either Arabic or

Publication Terms and Conditions:

1. The research material should be sound, free from syntax and grammatical errors; make proper use of punctuation marks of the written language; deploy words which resonate with the style of writing and maintain its integrity, whilst focusing on clarity of ideas and the use of established terms commonly found in Arabic language works, with the appropriate corresponding English text for papers submitted in Arabic.

2. A summary of the content (in both Arabic and English) shall accompany the paper, provided that it does not exceed 100 words or one page of typed text on A4 paper (Font size 16 mm).

3. The editorial board reserves all of its rights to delete or rephrase certain expressions or words so they comply with its editorial guidelines, whilst preserving and not in any way prejudicing the original idea.

4. The editorial board reserves all its rights to refuse or decline to publish any paper without having to give reasons, and its decision to accept or reject any paper shall be full and final and shall be without obligation to return the manuscript to the author, whether it gets published or not. Articles published in the journal reflect the opinions of the authors and do not necessarily reflect the opinions of the journal.

Publications do not necessarily reflect the opinion of the journal.

Correspondence address
Research papers and proposed subject matters should be sent to al Bayan Centre for Planning and Studies
At: Baghdad – Jadiriya Post Office – Jadriya 2268
Or by e-mail
To: info@bayancenter.org
The Price Per Copy is 4 $ or Its Equivalent

Reference number at the Book and Documentation Repository in Baghdad: No. 2106, for the year 2015.

ISSN 2414-7508

No. of authorization according to the university order issued by the University of Babylon is 9299 on 6/4/2016.

Al-BAYAN STUDIES

Issue 3, 2018 A biannual journal issued by Al-Bayan Center for Planning and Studies

Editor–in–Chief

Prof. Abdel Razzaq Abdel Jalil al Issa

Editorial Secretary

Dr. Abdel Karim Hussein al Faisal

Editorial Board:

Prof. Dr. Saad Abd Al-Hussain Al-Tamimi
Prof. Dr. Abd Al-Hussain Ghanim Sakhi
Prof. Dr. Dhia Hassan Al-Hassani
Prof. Dr. Riyadh Khalil Ibrahim
Dr. Shurooq Kathem Salman
Dr. Samir Abd Al-Wahed Yassin
Dr. Samer Sadun Al-Ameri
Dr. Nadea Mohammed Jawad
Dr. Ali Taher Al-Humood

Advisory Body:

Prof. Eric Davis
Prof. Rafid al Khadhar
Prof. Zuhair Abdel Karim Ja'far al Hassani
Prof. Saleh Mahdi al Hasnawi
Prof. Adel Hadi Hussein al Baghdadi
Prof. Abdel Jabbar Ahmed Abdellah
Prof. Mudher Mohammed Saleh
Dr. Khaled Hantoush Sajit
Dr. Jane Moon
Dr. Ja'far Baqir al Dujaili
Dr. Jalal Abdel Jabbar
Dr. Abdel Jabbar Mahmoud Fattah

Arabic Language Editor / Ziad Tariq Shuli

Journal

AL-BAYAN STUDIES

A biannual journal issued by Al-Bayan Center for Planning and Studies

ISSN 2414-7508